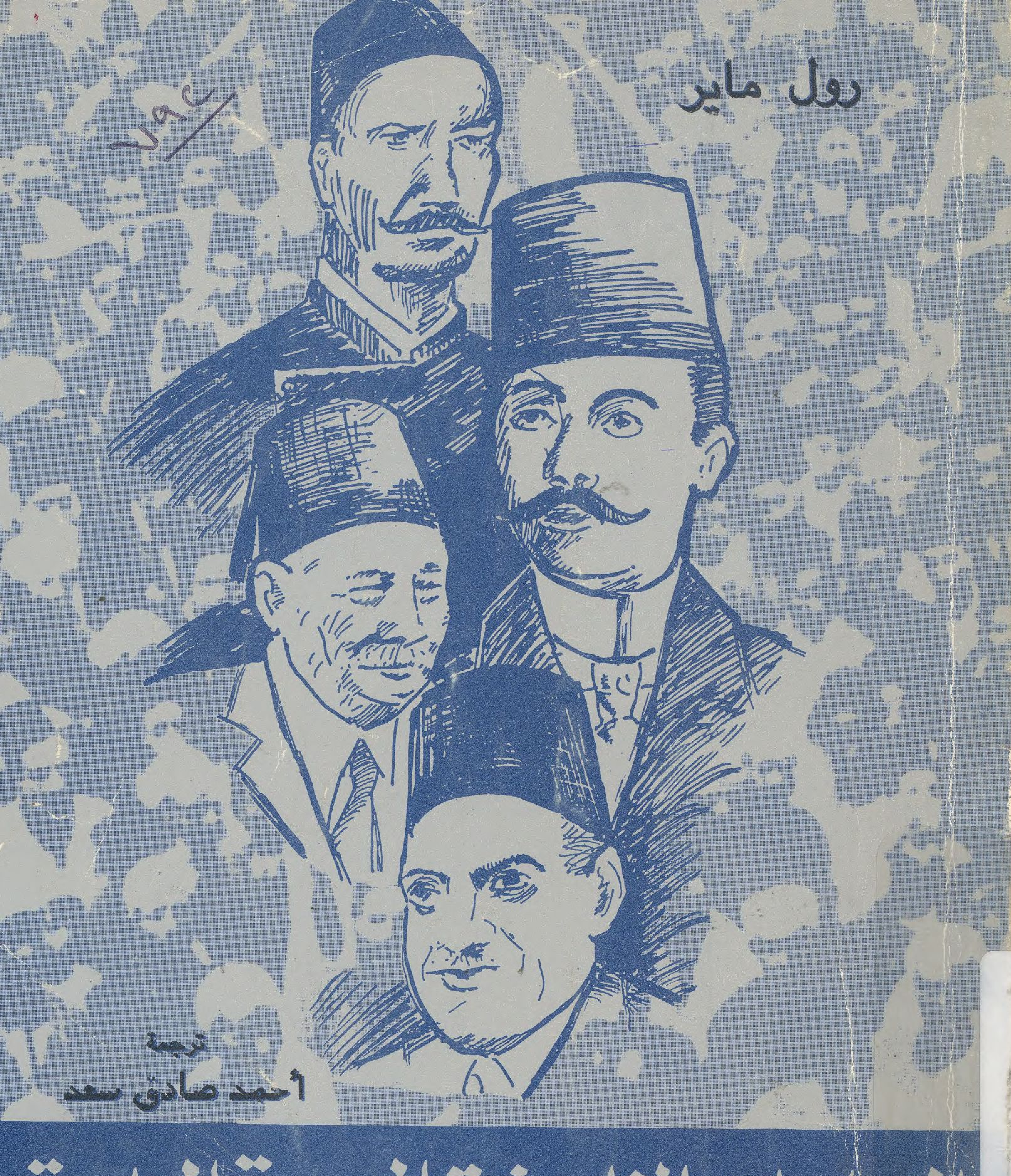
رول ماير



ترجمة
أحمد صادق سعد

الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة

عن فترة ١٩٣٦ - ١٩٥٢

بحث فى الطابع العلمى والسياسى للمنهج

هذا الكتاب تعريب لمخطوط المؤلف

CONTEMPORARY EGYPTIAN HISTORIOGRAPH OF THE PERIOD 1936 - 1952 :

A STUDY OF ITS SCIENTIFIC AND POLITICAL CHARACTER

by

ROEL MEIJER

Amsterdam

1985

تم اصدار هذا الكتاب بالتعاون مع المعهد
الهولندى للآثار المصرية والبحوث العربية بالقاهرة

رول ماير

الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة

عن فترة ١٩٣٦ - ١٩٥٢

بحث فى الطابع العلمى والسياسى للمنهج

ترجمة
أحمد صادق سعد

ملحوظة

ليس المترجم مسئولا عن الآراء التى تضمنها هذا الكتاب .

تمهيد

يتعلق هذا الكتاب بثلاثة موضوعات مترابطة ترابطا وثيقا . الموضوع الاول هو الصفة العملية للمنهج المصرى الكتابة التاريخ . وإلى فترة قريبة ، كانت الدراسات التاريخية المصرية تلقى التجاهل التام ــ بل ما هو أسوأ من ذلك ، تلقي الاحتقار ــ من طرف الدراسات التاريخية الغربية . واعتقادى أن هذه العنجهية ليس لها ما يبررها . الموضوع الثانى لهذه الدراسة هو المضمون الايديولوجى للدراسات التاريخية المصرية . فالسبب الذى من أجله يتجاهل اكثر المؤرخين الغربيين هذه الدراسات أنها منحازة سياسيا ، فيفترض بالتالى أنها عديمة القيمة . وسوف يبين هذا البحث أن المؤرخين المصريين ملتزمون بالفعل ازاء ايديولوجيات سياسية معينة ، غير أن هذا لا يعنى ضمنا أن كتاباتهم التاريخية عديمة القيمة ، بل على العكس . واعتقد أن البحث العلمى والالتزام السياسى ليس بأمرين متناقضين . فكل كتابة تاريخية ــ سواء كانت غربية أو مصرية ــ كتابة ايديولوجية الى درجة معينة ، لأن أساسها الزمن والمكان والطبقة . وعليه ، فإن ادانه المنهج المصرى لكتابة التاريخ لأنه منهج ايديولوجي أمر يظهر افتقارا الى معرفة الذات ،بالإضافة الى انه يجانب النقطة الرئيسية .

ففى بلد مثل مصر ، ليس المؤرخون بأناس يشتغلون بأبحاثهم معزولين عن سائر المجتمع . فاكثرهم مشترك اشتراكا شديدا فى التطورات السياسية ، وينعكس هذا فى اعمالهم والحقيقة

ان هذه المشاركة السياسية هي التى تجعل الدراسات التاريخية المصرية مثيرة للاهتمام بدرجة كبيرة ، وذلك لأن المنهج المصرى لكتابة التاريخ — نظرا لطبيعة صفتة العلمية — لا يأتى فقط بنظرة عميقة جديدة إلى العمليات التاريخية ، وانما يلقى ايضا — بسبب ارتباطة السياسى — ضوءا جديدا على العمليات الأيديولوجية الخاصة بالتيارات السياسية الحديثة التى ينتمى اليها المؤرخون المصريون . والصراع السياسى لا يتعلق فقط بالتطورات اليومية أو بالاتجاه الذى ينبغى ان يتخذه البلد فى المستقبل ، بل يتعلق ايضا بالماضى . فكل تصور للمستقبل مبنى على تصور للماضى . وبسبب طبيعة اعمالهم ذاتها ، يضطر المؤرخون أن يسندوا هذا التصور المستقبلى عن طريق دعم الموقف الايديولوجى للتيار السياسى الذى ينتمون اليه . يعملون هذا بقيامهم بالبحث التاريخى وبالتنقيب عن المادة التاريخية ، وبنشرها فى كتب ومقالات بمجلات وصحف حزبية . وسوف يكون المضمون العلمى لما يكتبون على مستوى من التخصص رفيع أو بسيط طبقا للوسيلة التى يختارونها . فالعلاقة المتبادلة بين البحث العلمى والايديولوجية هى التى تقدم المفتاح لادراك المنهج المصرى لكتابة التاريخ .

يعود السبب الذى جعلنا نختار الدراسات التاريخية عن فترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ إلى أن هذه الدراسات تلقى ضوءا على جميع السمات السالفة الذكر للمنهج التاريخى المصرى . فجميع التيارات السياسية الاساسية الموجودة اليوم فى مصر لها جذورها فى فترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ أو نضجت فيها . وكون هذه التيارات السياسية قد اخمدت لمدة تزيد على عشرين عاما يزيد من قيمة المهمة العلمية والايديولوجية التى يتولاها المؤرخ . وكذلك ، فان الاهتمام الذى يبديه المؤرخون بفترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ انما يشير الى مدى الاستمرارية القائمة بين هذه الفترة وبين السبعينيات والثمانينيات . ان اظهار هذه الاستمرارية والدور الذى يلعبه المؤرخ فيها لهو الموضوع الثالث لهذا البحث .

مع انقلاب الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ الذى قام به الضباط الاحرار ، بدا وكأن مصر قد دخلت عهدا جديدا . وفى السادس عشر من يناير ١٩٥٣ ، بدا وكأن النظام القديم قد تمّ دفنه نهائيا ، اذا اعتبرت جميع الاحزاب غير شرعية وألغى النظام البرلمانى . وحاول الضباط الاحرار بعد ذلك أن يمحوا النظام القديم من الذاكرة . اقيمت الديكتاتورية وجاءت تنظيمات سياسية متتالية من المفروض أن تعبيرها عن ارادة الشعب افضل مما قامت به الأحزاب السياسية فى النظام السابق . فى السياسة الخارجية ، جاءت افكار جذابة مثل الوحدة العربية وعدم الانحياز — لتحل محل الوطنية الضيقة — التى كانت سائدة من قبل .

هذا فى حين أن تأميم الصناعة الكبيرة والاصلاحات الزراعية والاخذ بالاقتصاد المخطط اعطت الشعب املا فى مستقبل زاهر .

بعد انقضاء خمس عشرة سنة على وفاة عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ ، ظهر أن الذى تبقى من هذه المثل العليا ليس كثيرا . فقد نما القطاع الخاص فى الاقتصاد على حساب قطاع الدولة ، وابطلت الاصلاحات الزراعية ، وحلت ديمقراطية محصورة محل آخرمنظمة سياسية شكلت على هيئة كتلة واحدة ، وهى الاتحاد الاشتراكى . وفى سياستها الخارجية ، عادت مصر إلى حظها السابق والتركز على الذات ، واصبحت — اكثر من أى يوم مضى — تعتمد على المعونة الخارجية وجزءا راسخا من النسق الرأسمالى الغربى . يتضح من هذه الامثلة أن ثورة ٢٣ يوليو لا تشكل نقطة تحول كبرى فى التاريخ المصرى الحديث كما كان عليه أمل الكثيرين وقت قيام هذه الثورة وكما صورها الايديولوجيون منذ ذلك الحين . واذا نظرنا إلى التطورات السياسية التى طرأت خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية ، بدالنا أن ثمة ما يبرر الافتراض أن الفترة السابقة — فترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ وليست الفترة الناصرية — هى نقطة التحول الرئيسية فى التاريخ المصرى الحديث . هذا ما تؤكده ايضا الدراسات التاريخية المصرية . ويبدو أن التاريخ المصرى يكمل فى السبعينات على أشكال عديدة ، ما تركه جانبا فى ١٩٥٢ .

لا تقف فترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ وحدها ، وانما هى جزء ما يسمى بالفترة الليبرالية التى تبدأ بثورة ١٩١٩ وتنتهى فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ . كانت الفترة بكليتها يسودها الوفد الذى قاد ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطانى وجسد المطامع الوطنية للشعب المصرى . وكانت البرجوازية المتغربة تسود الوفد والاحزاب السياسية الاخرى التى انتمت الى الديمقراطية الليبرالية .

وجعل دستور ١٩٢٣ السيطرة السياسية والاقتصادية لهذه الطبقة امراً رسميا . وتمثل سنة ١٩٣٦ نقطة انكسار فى هذه الفترة بكليتها ، بمعنى انه برزت فى المقدمة منذ ذلك الوقت قوى معارضة رفضت النظام السياسى والاقتصادى السائد .

رغم أن الاخوان المسلمين تأسسوا قبل ذلك — فى ١٩٢٨ — وان مصر الفتاة تأسست فى عام ١٩٣٣ ، الا أن هاتين الهيئتين لم تبدأ فى القيام بدور سياسى ذى أى اهمية الا فى ١٩٣٦ . فقد رفض الاخوان المسلمون النسق السياسى الدنيوى والمؤسس على دستور

١٩٢٣ . واتجهت مصر الفتاة اتجاها مضادا لسياسات التسوية التى قادت الوفد الى التوقيع على معاهدة الصداقة والتحالف الانجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ . تميزت ايديولوجية مصر الفتاة بوطنية قصوى مختلطة بتيمات اسلامية وفاشية . وبعد ١٩٤٥ ، لحقت بالقوى المعارضة الحركة الشيوعية التى تأسست اصلا فى العشرينيات ولكنها لم تبرز إلا فى ١٩٤٥ . ومع عودة الحركة الشيوعية إلى الظهور ، اكتمل الطيف السياسى الذى يسود الحياة السياسية حتى اليوم .

ليست فترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ بنقطة انكسار بمعنى الانقطاع الفجائى عن الماضى ، بقدر ما هى محور تدور حوله الفترتان السابقة واللاحقة . فى وقت واحد ، كانت هذه الفترة ذروة التطورات السياسية والاجتماعية الاقتصادية التى جرت فى الفترة السابقة ، كما كانت رد فعل لهذه التطورات واشارة إلى الفترة التالية ، فترة عبد الناصر . والناصرية ذاتها لم تكن ايديولوجية اصيلة ، اذا انحدرت سمات مميزة كثيرة فيها من الايديولوجيات التى نمت فى فترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ . الاصلاحات الزراعية وتأميم الصناعات الكبيرة واقرار العدالة الاجتماعية والوحدة العربية ، هذه جميعا كانت مبادىء اساسية لمواقف ايديولوجية سابقة . والفرق الوحيد الذى بين الناصرية وبين هذه الايديولوجيات أن الناصرية كانت خليطا وهجينا منها ، وكانت تملك دوله لتطبيقها .

رغم أن عبد الناصر اشتق ايديولوجيته من هذه الايديولوجيات السابقة ، فقد بقيت العلاقات بينه وبين تلك التيارات السياسية متوترة ان لم تكن عدائية تماما . وقد رحب جزء معين من قيادة هذه التيارات واعضائها بالثورة ، وتبوأ بعضهم مناصب فى البيروقراطية وحزب الدولة . ومن جهة اخرى ، حاول جزء آخر أن يستمر بصورة غير قانونية فى نشاطة السياسى المستقل رغم القمع الهائل الذى تعرض له . من بين جميع الاحزاب السياسية التى ظهرت قبل ١٩٥٢ ، كانت مصر الفتاة أشدها ميلا الى الاندماج فى النظام الجديد لأن ايديولوجيتها كانت أقرب اليه . أما الحركة الشيوعية ، فقد انتقلت الى السرية عندما قبل عبد الناصر عن رضا التأييد الذى عرضة الاتحاد السوفيتى ورفض مع ذلك أن يسمح بوجود حركة شيوعية مستقلة . ولم تقترب الحركة الشيوعية من نظام عبد الناصر الا بعد اقرار الميثاق الوطنى والاجراءات الاشتراكية فى عام ١٩٦٢ . وفى ١٩٦٥ . اعلن الحزب الشيوعى أن مصر « دخلت المرحلة الاشتراكية للتطور » ، فحل نفسه بالتالى واندمج فى الاتحاد الاشتراكى . وفى نفس السنة ، وضعت تحت تصرف الماركسيين والمثقفين اليساريين

مجلتان هما **الطليعة والكاتب** ، حتى يقوموا « بإثراء » « وتصحيح » الثورة بمقالاتهم .

ومن بين جميع التيارات السياسية السابقة ، كان الاخوان المسلمون الذين تعرضوا لاشد انواع القمع وحشية . وفى اول الأمر ، استثنى الاخوان من قرار الغاء الاحزاب على اساس الاعتراف بهم كتنظيم غير سياسى . غير أن الحلف الضمنى بينهم وبين الضباط الاحرار كان لابد من أن ينهار . فى يناير ١٩٥٤ صدر أمر حل جماعة الاخوان المسلمين ، ثم مورس عليها قمع عنيف بعد أن حاول أحد اعضائها الاعتداء على حياة عبد الناصر فى ٢٦ اكتوبر . وقامت موجه قمع ثانية عام ١٩٦٥ عندما اكتشفت مؤامرة موجهة ضد النظام . وقمع الوفد لاعتباره رمزا للنظام السابق ومسئولا عن عيوبه . وحوكم عدد من اعضائه امام محكمة ثورية وصدرت ضدهم احكام بالسجن ، وكان منهم فؤاد سراج الدين ، السكرتير الاخير لهذا الحزب ووزير الداخلية فى آخر وزارة وفدية .

غير أن نظام عبد الناصر لم ينجح ابدا فى محو هذه التيارات السياسية ، رغم القمع الذى مارسه عليها . فبعد ١٩٦٥ تم ضم ماركسيين ويساريين الى الاتحاد الاشتراكى حيث استطاعوا أن ينشروا افكارهم . واستمر التيار الاسلامى فى الوجود بدليل موجات القمع المتتالية ضده ، وهذا رغم أن جماعة الاخوان نفسها تفككت . وبقيت افكار الوفد الليبرالية حية فى صفوف البرجوازية التى ازداد اغترابها عن النظام الناصرى بعد اقرار الميثاق الوطنى . بل ومصر الفتاة نفسها ظلت قائمة بعد زوال الفترة الناصرية ، واتضح ذلك اثناء فترة السادات حينما اعيد تكوين هذا الحزب باسم مختلف .

كانت نقطة الضعف الاساسية فى الناصرية أنها لم تقم من نفسها ابداً حزبا مستقلا له انصار حقيقيون فى نظام ديمقراطى صالح للبقاء . كانت الاجراءات دائما مملاة من أعلى ، كما أن احزاب الدولة المتتالية والمشكلة ككتلة واحدة لم تكن تقام بحيث تحقق آمال الشعب بقدر ما كانت للحيلولة دون أى مبادرة سياسية مستقلة . ولأن الناصرية كانت دائما ايديولوجية دولة ، كان مصيرها مرتبطا بمصير الدولة . ولذلك ، فهزيمة الدولة المصرية على أيدى الاسرائيليين عنت ايضا أن يفقد الناس ثقتهم فى الناصرية . وبعد أن توفى عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ ، تفككت الناصرية إلى مكوناتها الاصلية . وليس من الصدف أن التيارات السياسية السابقة لعام ١٩٥٢ بدأت فى نفس الوقت تعيد تنظيمها وتقوم مرة اخرى .

ويجب ، بطبيعة الحال ، أن توضع التطورات الايديولوجية فى سياق العمليات السياسية والاقتصادية . وكانت سياسة التحول إلى الليبرالية الاقتصادية والسياسية التى اتبعها الرئيس انور السادات تشكل فى السبعينات الخلفية لاعادة قيام الايديولوجيات السياسية السابقة . تبنى السادات سياسة التحول الى الليبرالية حتى يقيم لنفسه قاعدة جديدة تؤيده فى صفوف البرجوازية ، وهى الطبقة التى كانت ستفيد اكبر فائدة من تلك السياسه (المسماة بالانفتاح) التى تعلقت بالاقتصاد فى المقام الأول . ومن قبل ذلك ، اضطر عبد الناصر أن يخفف من قيود الاستيراد بعد هزيمة ١٩٦٧ غير انه لم يحدث الا فى ظل السادات ان رفعت القيود على المشروع الخاص . وحدث هذا فى تردد بعد « حركة التصحيح » فى ١٥ مايو ١٩٧١ — وهو اليوم الذى انتصر فيه السادات على منافسيه — ثم أسرعت عجلة الأمور بعد « ورقة اكتوبر » الصادرة فى ابريل ١٩٧٤ ثبّت السادات مركزه بصورة نهائية بعد حرب اكتوبر . كانت سياسه « الانفتاح » أو سياسه « الباب المفتوح » تستهدف جذب الاستثمارات من البلدان الغربية الغنية ومن الدول الخليجية التى جمعت مبالغ مالية ضخمة بعد حرب اكتوبر . ولاول مرة ، لقى المشروع الخاص تشجيعا على حساب قطاع الدولة . غير أن اغلب نتائج سياسه « الباب المفتوح » كانت سلبية . فقد كانت هذه السياسة تفيد البرجوازية بشكل خاص ، فى حين أن الطبقات التى يعتمد دخلها على المرتب اضارها التضخم الزاحف . وعندما بدأت عملية الديمقراطية ، كانت نتائج العملية الاقتصادية قد سبقت وشكلت تهديدا لها .

استغرقت عملية التحول الى الليبرالية السياسية وقتا طويلا جدا ، وظلت غير واضحة حتى ١٩٧٦ . خلال هذه الفترة ، ظل الاتحاد الاشتراكى موجودا وان لم تكن له وظيفة حقيقية . وفى هذه الأثناء ، لم يقم له بديل . وفى النصف الاول للسبعينيات ، جرت مناقشات داخل منظمات سياسية واقتصادية مختلفة حول مستقبل الاتحاد الاشتراكى ، ولكنها لم تؤد الى نتائج حاسمة . ابدت نقابتا الصحفيين والمحامين تأييدا صريحا لفك الاتحاد الاشتراكى فى حين أن منظمات العمال والفلاحين وقفت تريد المحافظة عليه . وظل الاتحاد الاشتراكى يتعثر إلى أن عملية التحول الى الليبرالية اخذت فجأة تسرع من خطاها فى نهاية ١٩٧٦ وبداية ١٩٧٧ . فخلال هذه الفترة الزمنية القصيرة ، تم تفكيك الاتحاد الاشتراكى واستبداله بنظام متعدد الاحزاب . فى البداية ، قسم الاتحاد الاشتراكى الى ثلاثة منابر كان من المفترض أن تمثل « اليمين » و « الوسط » و « اليسار » داخل الطيف السياسى . وفى

أكتوبر ١٩٧٦ اجريت الانتخابات البرلمانية الاولى . وبعد ذلك سمح للمنابر الثلاثة فى الثانى من يناير بالتحول الى احزاب سياسية كاملة القسمات . غير أن الوضع الاقتصادى حال دون أن تستمر الحرية السياسية النسبية التى قامت فيما بين خريف ١٩٧٦ ويناير ١٩٧٧ . ففى يوم ١٨ يناير أعلنت الحكومة ـــ تحت ضغط صندوق النقد الدولى ـــ زيادة فى أسعار السلع الاستهلاكية الاساسية ، فقامت على أثرها اعمال شغب واسعه فى شوارع القاهرة .

ان الطبيعة المصطنعة لقيام نظام التعدد الحزبى فى السبعينيات تدل على الفرق الرئيسى بينها وبين فترة ١٩٣٦ ـــ ١٩٥٢ ؛ ويكمن هذا الفرق فى السلطة الهائلة التى اكتسبتها الدولة . اثناء الفترة الليبرالية ، كانت السلطة السياسية مقسمة بين البريطانيين والملك والوفد . وكان البريطانيون والملك الجانب الاقوى غير أن احداً منهما لم يكن قد وصل الى حدّ احتكاره الكامل للسلطة السياسية ، وبقى الوفد دائما خصما قويا ليس من المستطاع ابقاؤه بعيدا عن الحكومة الى مالانهاية . وتغير الوضع فور ثورة ٢٣ يوليو ، حينما ألغيت الاحزاب السياسية واستبدلت باحزاب دولة لم تكن فى الحقيقة سوى امتداداً للدولة نفسها . ورغم اقامة النظام الحزبى التعددى مرة اخرى فى السبعينيات على ايدى السادات ، الا أن شيئا لم يتغير فى الحقيقة بهذا الصدد . كان الحزب الوطنى الديمقراطى ـــ الذى انبثق من « الوسط » ـــ هو حزب الدولة . وكان كل من السادات ثم مبارك قائدا لهذا الحزب ـــ ووضعت تحت إمرته جميع تسهيلات الدولة . أصبح هذا واضحا تماما اثناء الانتخابات البرلمانية الاولى ، عندما كانت الاحزاب السياسية لم تزل « منابر » . فحصل « الوسط » على ٢٨٠ مقعدا من مجموع المقاعد البالغ ٣٥٢ مقعدا ، فى حين أن « اليمين » و « اليسار » حصلا على مقعدين و ١٢ مقعدا . أما باقى المقاعد ، فكان من نصيب المستقلين . واتضح ايضا أن سلطة « الحزب الحاكم » سوف تبقى دون مساس عندما أعلنت الشروط الواجب توافرها لتأسيس احزاب جديدة فى مايو ١٩٧٧ . فكان من البداهة أن الدولة تنوى المحافظة على سيطرتها الكاملة على الحدود المفروضة على العملية الديمقراطية . وقد فرضت قيود جديدة بعد شغب يناير وخاصة بعد رحلة السادات الى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ .

كان بديهياً ان عودة النظام البرلمانى لم تكن تصدر عن حب السادات الخاص للديمقراطية ، بل السبب ان هذه العودة مكنته من توسيع سلطته بجذب التيارات السياسية الى ساحة مكشوفة والاستفادة من اصطدامها ببعض . واذ ضمن حزب الدولة لنفسه اغلبية ساحقة فى البرلمان ولم تمنح المعارضة إلاحرية حركة مقيدة تقييدا شديدا ، فإن الشكل الذى اتخذته بالتالى

الديمقراطية اعطى السادات فرصة كاملة لتزييف الاوضاع واستمالة الجمهور اليه فى مكرودهاء . فى بداية السبعينيات ، أثبت السادات انه استاذ فى تكتيك « فرق تسد » عندما أفرج عن افراد من جماعة الاخوان المسلمين ومن المجموعات الاسلامية الاصولية لكى يستخدمهم ضد المعارضة اليسارية فى الجامعات . وبعد تفكيك الاتحاد الاشتراكى ، طبق السادات نفس التكتيك على ضرب التجمع ، وهو الحزب الذى انبثق من « الجناح اليسارى » فى الاتحاد الاشتراكى . وفى أول الامر ، حاول السادات أن يمنع الناصريين والماركسيين من الانضمام الى حزب واحد . لكنه ، بعد أن فشل فى هذا ، بذل جهده لتقويض هذا الحزب باستخدامه ككبش فداء كل مرة كان السادات يفشل فى سياسته . وكان من بين التهم التى وجهت الى حزب التجمع أنه نظم اعمال الشغب التى قامت فى يناير ١٩٧٧ حول اسعار السلع الغذائية .

رغم اختلاف الأوضاع السياسية بين السبعينيات وفترة ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢ ، فثمة استمرارية ملفية للنظر فى التيارات السياسية الموجودة فى الفترتين . فاذا صرفنا النظر عن حزب الاحرار الاشتراكى (الذى انبثق من « يمين » الاتحاد الاشتراكى) ، وعن الحزب الوطنى الديمقراطى ــ وكلاهما ثمرة لسلطة الدولة ــ امكننا أن نتقص آثار جميع الاحزاب والتيارات السياسية الاصيلة فى فترة ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢ الماضية . ونجد أدلة على هذا فى براجها وقادتها وانصارها ، وكذلك فى معارضتها لنظام السادات .

فى السبعينيات ، كان الذى يقود الاخوان المسلمين هو عمر التلمسانى ، وهو من الاعضاء البارزين فى الجماعة قبل أن يصدر أمر حلها فى ١٩٥٤ . واصبحت جماعة الاخوان والمجموعات الاسلامية الاكثر جذرية تعارض نظام السادات معارضة متزايدة ، اذا اتضح اكثر فأكثر انه غير راغب فى تطبيق الشريعة تطبيقا كاملا . صارت القطيعة التامة بين النظام وبين الحركة الاسلامية بعد رحلة السادات الى القدس ، تلك الرحلة التى اعتبرت خيانة للاسلام . وأتت المعارضة الرئيسية داخل البرلمان من حزب التجمع . ومثلما كان الحال بالنسبة للتيارات السياسية الأخرى ، كان يقود هذا الحزب أحد افراد « الحرس القديم » ، وهو خالد محيى الدين الذى كان عضو فى حدتو وفى تنظيم الضباط الاحرار قبل ١٩٥٢ . وكانت حدتو واحدة من اهم المجموعات الشيوعية التى قامت بعد الحرب العالمية الثانية ، والتى اعتمد حزب التجمع على ايديولوجيتها ، وليس من المستغرب أن تكون نشاطات

حزب التجمع متجهة فى اغلبها للدفاع عن المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التى تحققت فى ظل عبد الناصر ، اذ انها كانت ايضا اهداف الحركة الشيوعية .

ان ظهور حزب الوفد مرة اخرى فى يوم ٤ فبراير ١٩٧٨ يثبت أن التيارات السياسية القديمة لم تمت . ولكن عودة الوفد لاتشير فقط إلى استمرارية هذه التيارات ، بل تبين ايضا أن القضايا السياسية الاساسية لفترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ لم تحسم بعد حتى الآن . أقيم الوفد الجديد على يد فؤاد سراج الدين ، وهو نفس الرجل الذى كان آخر سكرتير عام للحزب والذى حكمت عليه الثورة بالسجن . فاصبح فى ١٩٧٨ قائد الوفد الجديد . وتنتمى ايضا نسبة كبيرة من باقى قيادة الحزب الى الوفد القديم . التناقض البيّن بشأن الوفد الجديد انه يمثل اكبر تهديد للحكومة لأنه يؤيدها فى سياستها الخارجية والاقتصادية . فقبل ١٩٥٢ ، كان الوفد حزب البرجوازية ، وهى نفس الطبقة التى كان الحزب الوطنى الديمقراطى يأمل أن يجد قاعدة له فيها . وان الحماس الذى استقبل به برنامج الوفد الجديد — وهو برنامج يطالب باصلاحات ديمقراطية بعيدة المدى مثل انتخاب الرئيس ومسئوليه اكبر للبرلمان — بالاضافة الى انه بزغ من خارج النظام السياسى وليس من الاتحاد الاشتراكى — هذه أمور لم تكن تبشر الحكومة بالخير . غير ان الوفد الجديد قد قمع قبل أن تتاح له الفرصة لكى يصبح منافسا حقيقيا للحكومة . فالسادات نظم استفتاء كان على الناس فيه أن يعبروا عن رأيهم فى الأمرين الآتيين :

١ — حق السياسيين الذين ادينوا لدورهم فى افساد النظام السياسى ، فى الاشتغال بالسياسة مرة اخرى .

٢ — حق الملحدين فى العمل السياسى . بطبيعة الحال ، كان السؤال الاول موجها ضد الوفد الجديد وقائده . أما السؤال الثانى فكان موجها ضد التجمع الذى يقال عنه ان صفوفة تعجّ بالملحدين . وفى بداية يونيو ، اوقف الوفد الجديد نشاطه ، كما اوقف حزب التجمع جريدته بعد أن اصبح صدورها من المستحيلات .

أراد السادات ان يحافظ على المظاهر الديمقراطية المطلوبة للانتخابات العامة التالية ، فشجع تأسيس حزب جديد كلفه بمهمة المعارضة الملتزمة . غير أن هذه الخطة ايضا انتهت الى لا شيء . فحزب العمل الاشتراكى الذى تولاه ابراهيم شكرى لم يصبح اداة فى يد

السادات . كانت جذور هذا الحزب تعود الى مصر الفتاة التى صارت الحزب الاشتراكى بعد ١٩٤٩ . وكان ابراهيم شكرى احد قادة هذا الحزب والوحيد من اعضائة الذى دخل البرلمان عام ١٩٥٠ . واحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيس الحزب فى ١٩٨٣ . وفى الأنتخابات العامة التى اجريت فى اكتوبر ١٩٧٨ ، حصل الحزب الاشتراكى على ٢٩ مقعدا (وخسر حزب التجمع مقعدين فى حين أن الحزب الوطنى الديمقراطى حصل على ٣٢٠ مقعدا من مجموع المقاعد البالغ ٣٩٢ مقعدا) . وأعطى هذا قاعدة فى البرلمان لحزب العمل استطاع فيها أن ينقد سياسه السادات الاقتصادية والسلامية . وفى سبتمبر ١٩٨١ ، ادرك السادات أن العملية الديمقراطية — كما تصورها — قد فشلت ، فالقى القبض على جميع معارضيه . وفى يوم ٦ اكتوبر ، اغتالته جماعة الجهاد الاسلامية .

لم يلغ خليفة السادات — مبارك — الديمقراطية المحدودة . بل على نقيصه ذلك ، اعطيت المعارضة الشرعية — باعتبارها متنفسا للشكوى السياسية — الافضلية على الحركة الاسلامية التى دفع بها إلى السرية . واقل ما يمكن أن يقال عن المعركة الأنتخابية فى مايو ١٩٨٤ انها كانت واحدة من اوسع المعارك حرية التى شهدتها البلاد منذ عقود مضت . بل سمح للوفد الجديد بزعامة فؤاد سراج الدين الاشتراك فيها . غير أن القانون الانتخابى الجديد حال دون أن تعكس نتيجة الانتخابات صورة حقيقية للتأييد الذى لقيتة الاحزاب المختلفة من الشعب .

كان هدف هذا الملخص المقتضب للتطورات السياسية الرئيسية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة ، أن يوفر خلفية تفهم الدراسات التاريخية المصرية عن فترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ . وتبين هذه الخلفية أن التأثير السياسى على الكتابات التاريخية لابد من أن يكون كبيراً فى بلد مثل مصر . بل المتوقع أن يزداد هذا التأثير شدة نظرا لعودة التيارات السياسية القديمة إلى الظهور . فسوف تنعكس على الكتابة التاريخية حدة الخلافات السياسية بين هذه التيارات وبين النظام من جهة ، وكذلك شدة الخلافات بين هذه التيارات وبعضها من جهه أخرى ؛ فهى تيارات متباينة وكثيرا ما تكون متعارضة تمام التعارض . والسبب أن النظام الناصرى لم يقوَ على إستيعاب هذه التيارات السياسية الأساسية التى تأسست فى فترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ ، وان جميع الخيارات القديمة بدت مفتوحة مرة أخرى فى السبعينات مع التحول إلى اضفاء الليبرالية على العملية السياسية .

يشترك المؤرخون فى هذه الحوارات السياسية بإعتبارهم باحثين علميين وكذلك كأعضاء فى المجتمع ملتزمين سياسياً . وتوحى الطبيعة المزدوجة للمؤرخ أن هذين الجانبين فيه يتطابقان تطابقاً حتمياً . فكل كتابة تاريخية ايديولوجية بمعنى انها تتم فى فترة معينة ومكان معين وتمثل آراء طبقة معينة . وبدورها ، تنعكس هذه العوامل الايديولوجية إنعكاساً أضيق فى ايديولوجية التيارات السياسية . والمدى الذى يتأثر به المؤرخون بهذه التيارات السياسية يحدد المضمون الأيديولوجى الأضيق لعملهم . ولا يتضمن هذا أن العلم والايديولوجية السياسية امران متناقضان ، بل يوحى فقط بأنه من المحتم أن تكون الموضوعات التى يختارها المؤرخون والتفسير الذى يقدمونه للتطورات التاريخية ، وكذلك تناولهم ووجهة نظرهم النظريان العامان ـــ نقول ان يكون هذا كله متأثراً بالايدويولوجية السياسية . ولا يحدث الا فى بعض الأحوال القليلة أن يصبح هذا التأثير غير مشروع ، وهو عندما يصير العلم خاضعا تمام الخضوع للايديولوجية السياسية . ففى هذه الأحوال يفقد المؤرخ قدراته النقدية ، ويكفّ عن أن يكون باحثاً علميا . الأغلب أن يحدث هذا عندما يكون تطور أو حادث تاريخى معين مثيراً للخلاف إلى الدرجة أن صلاحية الايديولوجية التى ينتمى اليها المؤرخ تبدو غير أكيدة . ويتوقف هذا أيضاً على الوسيلة التى يختارها المؤرخ لنشر افكاره . ثمة ثلاثة مستويات لهذا النشر : المستوى العلمى ، والمستوى الصحفى والمستوى الدعائى . وكل منها يحدد نسبة الخلط بين المضمونين العلمى والايديولوجى الأضيق . وعليه ، فالمؤرخون يقوّون بشكل عام التيار السياسى الذى ينتمون اليه بواسطة عملهم العلمى . غير أنهم يصيرون ايديولوجيين هم أنفسهم عندما يخضع عملهم العلمى هذا كل الخضوع لمصالح التيار السياسى الذى يناصرونه . ويتوقف هذا على درجة الخلاف التى يثيرها الموضوع وعلى الوسيلة التى يختارها المؤرخ لنشر رأيه .

سوف يتناول هذا البحث تيارين من التيارات السياسة الأربعة الموجودة ، وهما التيارين الوفدى والماركسي . وأما مصر الفتاة وجماعة الأخوان المسلمين ، فلن يمثلهما المؤرخون الخاصون بهما لأننى لم أكن أعلم ـــ ساعة كتابة هذا البحث ـــ أن هذين التياراين السياسيين لهما مؤرخون بارزون . ومع ذلك ، فسوف يأتى ذكرهما بإستمرار أثناء الحديث ، لأن الصورة التى يقدمها تيار سياسى مّا عن خصومه هى التى تسلط الأضواء على السمات المميزة لأيديولوجيته ذاتها .

ان عبد العظيم رمضان ومحمد أنيس هما أهم المؤرخين المنتمين إلى التيار الوفدى فى

الدراسات التاريخية المصرية . ويتفق الأثنان مع صورة المؤرخ العلمي والملتزم سياسياً التى وصفناها قبلاً . وكل منهما استاذ ، عبد العظيم رمضان فى جامعة بنها ، ومحمد أنيس فى جامعة عين شمس بالقاهرة . وبالإضافة ، فكل منهما نشط سياسياً .

أكتسب رمضان شهرة واسعة بعمله الكبير « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ »[١] الذى يركز على الدور الذى لعبه الوفد فى الحركة الوطنية اثناء هذه الفترة . وصدر ملحق لهذا الكتاب يعالج الحركة الوطنية حتى عام ١٩٤٨[٢] وإلى جانب هذين العملين ، أصدر عبد العظيم رمضان ايضا أعمالاً عديدة أخرى تتناول مشاكل نظرية فى المنهج المصرى لكتابة التاريخ[٣] وفى تاريخ الأفكار[٤] . كتب محمد أنيس مؤلفات عديدة عن الأحداث التاريخية التى لعب فيها الوفد دورا كبيراً[٥] . وبالإضافة ، فكلا المؤرخين نشرا بصورة منتظمة فى المجلتين الشهريتين **الطليعة والكاتب** . بل كان محمد أنيس عضوا فى مجلس تحرير مجلة الكاتب . وكذلك نشر الإثنان مقالات عديدة فى الجرائد اليومية وفى مجلة **روز اليوسف** الأسبوعية . وأخيراً ، فقد كتب عبد العظيم رمضان مقالات فى صحيفة الوفد الجديد ـــ **الوفد** ـــ لأسباب دعائية .

كل من المؤرخين استخدم جميع الوسائل التى تحت يده ، على المستويات العلمية والصحفية والدعائية . على المستوى العلمى ، يعتمد التفسير الوفدى للتاريخ على البحث الدقيق الشامل . وعلى المستوى الصحفى لا تعالج فى أغلب الأحوال الّا موضوعات محصورة . أما على المستوى الدعائى ، فالغرض لا يزيد عن معارضة الخصم . غير أن الخط الفاصل بين هذه المستويات أو المقالات دقيق جداً فى أحوال كثيرة . فكثيراً ما يجد المرء فى الأعمال العلمية اجزاء يتوقع عادة أن يجدها فى جرائد حزبية . وكما سبقت الأشارة اليه ، يحدث هذا عندما تكون تطورات أو أحداث تاريخية معينة مثيرة للخلاف الشديد . بالنسبة للوفد ، فأشد الأحداث من هذا النوع هما حادثة الرابع من فبراير ١٩٤٢ وحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ . وسوف نرى فى هذا البحث أن المستويين العلمى والدعائى بالنسبة للحادثتين متشابهان بدرجة كبيرة .

سوف يكون التيار الماركسى فى منهج الدراسات التاريخية المصرية ممثلاً فى رفعت السعيد . فهو ـــ باعتباره الرجل الثانى فى قيادة حزب التجميع ـــ منشغل بالسياسة اليومية أكثر من عبد العظيم رمضان ومحمد أنيس . رفعت السعيد ، بالتالى ، يلعب دوراً أهم منهما كأيديولوجى حزبى . وأهم أعماله عبارة عن سلسلة من المؤلفات عن الحركة اليسارية فى

مصر بين ١٩٠٠ و١٩٦٠ ، وتتناول كل ما يمكن تصوره من مظاهر هذه الحركة بدءا من تطور النقابات حتى موقف الحركة الشيوعية المصرية من القضية الفلسطينية .[٦] بالإضافة إلى هذه المؤلفات ، فقد كتب سلسلة عن الشخصيات والتيارات السياسية التى لا تنتمى إلى الحركة اليسارية ، وكذلك العديد من المقالات فى **الطليعة** وعدداً لا يحصى من المقالات غير التاريخية فى الصحيفة الحزبية للتجمع ، **الأهالى** . ومثلما كان الحال بالنسبة للمؤرخين الوفديين ، يوحّد رفعت السعيد فى شخصه سمتى المؤرخ المصرى : إلى جانب القيمة العلمية لعمله ، فمن البداهة أن هذا العمل يقوم أيضاً بوظيفة الدعم لأيديولوجية حزب التجمع خاصة ، والحركة اليسارية عامة . وفى حين أن سلسلته عن تطور الحركة اليسارية تخدم هدف الكشف عن جذور الحركة اليسارية ، فسلسلته عن الشخصيات والتيارات السياسية غير اليسارية تقوم بوظيفة توضيح الخط الفاصل بين أيديولوجيته الخاصه وبين أيديولوجيات الحركات السياسية الأخرى .

إلى جانب رفعت السعيد ، سوف تتم دراسة مؤرخين يساريين أخرين عديدين . وكتاب « تطور الحركة الوطنية ١٩٨٢ – ١٩٥٦ »[٧] الذى كتبه شهدى عطية الشافعى يمثل أهمية خاصة بإعتباره مثالا للكتابة التاريخية المصرية المبكرة . كان شهدى عطية نفسه أحد الأعضاء القياديين فى الحركة الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية . وسوف تتم المقارنة بين عمله وعمل رفعت السعيد ، محاولةً منا لتتبع التطور الذى طرأ على المدرسة الماركسية للفكر خلال العقود الماضية . ولا يمكن أبداً القول أن عمل شهدى عطية قد فات عليه الدهر . وينطبق القول نفسه على الطبعة الثانية للمقالات المنشورة فى مجلة « الفجر الجديد » بعد الحرب العالمية الثانية والتى أصدرها أحمد صادق سعد[٨] .

أهم مؤلف تاريخى ـــ بمراحل ـــ ظهر فى السبعينات هو ما كتبه طارق البشرى بعنوان « الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ » والمنشور فى ١٩٧٢ . تتميز هذه الدراسة بالبحث التاريخى الدقيق الشامل وبتحليله القوى ونظرته الشاملة وعلى نقيض مؤرخين آخرين الذين يحصرون أنفسهم عادة فى دراسة تيارهم السياسى الخاص ، يحاول طارق البشرى أن يقدم رصداً وافياً لهذه الفترة يحيط بجميع التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى وقعت خلالها ويصفها من زاويا مختلفة . فهو يثير بالتالى تساؤلات عميقة يسعد معظم المؤرخين أن يتجنبوها . وتتعلق هذه التساؤلات بأسباب الأزمة فى فترة ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ ، وبالحلول التى تقدمت بها التيارات السياسية المختلفة ، وكذلك

بالأسباب التى جعلتها تخفق ودفعت بالعسكريين إلى التدخل . غير أن هذه الدراسة قد تكون أكثر من مجرد علامة بارزة فى المنهج المصرى لكتابة التاريخ ، ولعلها تمثل أهم بحث سياسى فلسفى ظهر فى السبعينيات . بما له من إتساع أفق وعمق تحليل ونزاهة رصد لشتى التيارات السياسية ، وبالتساؤلات العميقة التى يثيرها ، يعلو هذا البحث عن مستوى الحديث التاريخى ويصل إلى قمم الدراسة الفلسفية ، فيصدر أحكاماً على تاريخ مصر الحديث كله . وبهذا الإعتبار ، فهو يقدم رؤية عميقة جذابة لما يجرى فى ذهن واحد من أكثر المثقفين المصريين إثارة للإهتمام فى زماننا . وبسبب التأثير الذى مارسه هذا البحث[٩] ، فلا نبالغ لو استنتجنا أنه قد حدد بقدر كبير الصورة التى صنعتها الحركة اليسارية المصرية لذاتها خلال النصف الأول للسبعينيات ، وكذلك الصورة التى رسمتها هذه الحركة للتيارات الأخرى . وفى الوقت نفسه ، يمكن أن نتخيل أن مؤلف طارق البشرى هذا دفع آخرين إلى القيام بدراسة أوسع لتاريخ الحركة اليسارية فى مصر مثلما كان الشأن برفعت السعيد . وعلى أى حال ، فمن المؤكد أن كتاب البشرى قد أثر تأثيراً بارزاً على الصورة التى رسمها رفعت السعيد للإخوان المسلمين وقائدهم حسن البنا فى دراسته لهذا الموضوع[١٠] .

وهناك أكثر من ذلك من حيث إثارة طارق البشرى للإهتمام ، وهو أنه قد غير رأيه خلال السبعينيات عن اثنين من أهم التيارات السياسية التى تناولها فى دراسته عن الفترة ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ . فتحت تأثير الحركة الإسلامية ، راجع رأيه مراجعة تامة بشأن الحركة الشيوعية (التى كان يعجب بها) وجماعة الإخوان المسلمين (التى كان يكرهها) وكشف عن إنتقاله التدريجى لصالح الإخوان المسلمين والحركة الإسلامية فى عمله التالى « المسلمون والاقباط فى إطار الجماعة الوطنية » الذى صدر فى ١٩٨٠ ، وكذلك فى مقدمته للطبعة الثانية لمؤلفه « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ » والصادرة فى ١٩٨١ . وكون أن طارق البشرى يرى ضروريا أن يكتب مقدمة جديدة تقترب من سبعين صفحة يشير فيها تفصيلاً الأسباب التى دفعته إلى مراجعة رأية فى التيارات السياسية التى كانت موجودة منذ أربعين سنة ـــ لأمر يؤيد الزعم بأن فترة ١٩٣٦ ـــ ١٩٥٢ ذات أهمية حيوية فى التاريخ المصرى الحديث . وبسبب إعترافه بالحركة الإسلامية كعنصر شرعى وجوهرى فى السياسة المصرية ، يصبح طارق البشرى أيضاً المدافع الوحيد عن قضية هذه الحركة فى هذا البحث.

* * *

رغم أن المنهج الغربى لكتابة التاريخ ليس موضوع هذا البحث ، إلا أن المقارنة المقتضبة

بينه وبين المنهج المصرى يمكن أن تنير الأذهان . وكما سبقت الإشارة إليه ، فيوجد بين المؤرخين الغربيين ميل إلى تجاهل الدراسات التاريخية المصرية أو إلى إحتقارها . وأحد أسباب هذا الموقف هو الطابع الايديولوجي لهذه الدراسات . وطبقاً لما يقوله المؤرخون الغربيون ، فالمؤرخون المصريون يشاركون فى السياسة مشاركة تفوق الحد ، الأمر الذى لا يسمح لهم بالوصول إلى التجرد الضرورى الذى يتطلب البحث التاريخى الموضوعى . ولهذا الرأى ما يبرره جزئياً . فبطبيعة الحال أن أغلب المؤرخين الغربيين ليسوا بصورة عامة بمشاركين مباشرة فى السياسة المصرية . وعليه ، فلن تكون أعمالهم متأثرة بعوامل سياسية مثلما استمرارية التيارات السياسية ، ناهيك عن قيامهم بدور فى السياسة المصرية . العنف الذى يهاجم به رفعت السعيد مثلاً الإخوان المسلمين أمر غير متصور فى الكتابات التاريخية الغربية . وعلى الإجمال ، فالمؤرخون الغربيون يظلون بمعزل عن هذه النزاعات السياسية الداخلية . وكذلك ليس من المتوقع أن يصف المؤرخون الغربيون الأستعمار بنفس الطريقة التى يصفه بها المؤرخون المصريون . من المؤكد أن الغربيين قد ينقدونه نقدا شديداً ويدينونه ، ولكنهم لا يستطيعون أن يشعروا ازاءه بنفس مشاعر المصرين الذين عاشوا فعلا فى ظله .

غير أن التجرد الأكبر الذى يتصف به المؤرخون الغربيون ازاء التاريخ المصرى ليس ضمانا لوجود موضوعية أشد لديهم ، رغم أن هذا ما قد يبدو فى النظرة الأولى . فبشأن نضال الوطنيين المصريين ضد الأحتلال البريطانى ، كثيرا ما يؤدى البحث عن الموضوعية من طرف المؤرخيين الغربيين إلى موقف محايد فى نزاع ليس فيه محل للحياد المؤرخون الغربيون الذين اتخذوا هذا الموقف يؤسسون عادة رأيهم فى الحركة الوطنية على وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، وهى عبارة عن تقارير مرسلة إلى هذه الوزارة من موظفين بريطانيين كبار يعملون فى مصر . بهذه الطريقة ، كان التحيز غير القليل الموجود لدى المسئولين البريطانيين ضد الحركة الوطنية المصرية ، يتسرب إلى الأعمال التاريخية الغربية ، فوفقا لرأى ايلى كدورى ، مثلا كان دستور ١٩٢٣ - المعتمد على نموذج بلجيكى — غير مناسب على الاطلاق لمصر لأن المصريين بطبيعتهم غير ديمقراطيين وغير قادرين على أن يحكموا انفسهم بأنفسهم [١١] . وقد تكون مصادر اخرى للمعلومات مضللة بالدرجة نفسها . فبعض المذكرات واليوميات التى كتبها ساسة مصريون بارزون أمثلة على ذلك . وتبدو هذه الكتابات موضوعية مادامت الحقيقة انها كتبت بمعرفة مصريين . غير أن الانطباع الذى تعطيه هو أن جميع الساسة المصريين غارقون تماما فى النزاعات القائمة بين بعضهم وبعض وفى المشاجرات الداخلية ، الأمر الذى يحرف النظر كلياً عن النزاع الجوهرى الذى بين الحركة

الوطنية وبين المحتلين البريطانيين . واحسن مثال لهذا القصور نجده فى عمل عفاف لطفى السيد ــ مارسو عن تاريخ الحركة الوطنية فى فترة ١٩٢٢ - ١٩٣٦[١٢] . فهذا العمل يعتمد الى درجة كبيرة على يوميات فتح الله بركات ، وهو سياسى كان عضوا فى « هيئة الوفد »(*) ، ولكنه استقال منها لأنه اعتبر زعيم الوفد ــ مصطفى النحاس ــ جذريا اكثر من اللازم ! وتقبل عفاف لطفى السيد ــ مارسو هذه الأفكار دون نظرة نقدية إليها وتنقلها فى كتابها دون أن تتساءل فى حقيقة الأمر اذا كان النحاس فعلا بتلك الدرجة من الجذرية التى يصوره بها فتح الله بركات . يستطيع المرء أن يستنتج من هذه الأمثلة القليلة أن المنهج الغربى لكتابه التاريخ ليس بأكثر موضوعية من المنهج المصرى ، غير أن مزالقه من طبيعة مختلفة وينبع اغلبها من افكار مسبقة للغرب عن الشرق . ويمكن أن تؤدى هذه الأفكار المسبقة الى اقرار الاحتلال الاستعمارى بشكل غير مباشر . ومن المستطاع التغلب على اوجه القصور هذه بدراسة الكتابات التاريخية للمؤرخين المصريين دراسة أكثر تأنيا .

بطبيعة الحال ، لا يمكن أن تهتم الدراسات التاريخية المصرية بالحياد ، بل على نقيض ذلك ، تميل هذه الدراسات إلى أن تذهب الناحية الاخرى وان تشجب كل معارض للحركة الوطنية أو كل صوت مخالف فيها باعتباره استعماريا ورجعيا أو فاشيا . لكن المنهج المصرى لكتابة التاريخ اثار ، على العموم ، اسئلة افضل عما اثاره المنهج الغربى بشأن مصر . ولأن فترة ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢ تعتبر من تلك الاهمية الحيوية فى التاريخ المصرى الحديث ، وبسبب اشتراك المؤرخين المصريين ذلك الاشتراك العميق فى السياسة ، فقد جرت بين مختلف التيارات السياسية حوارات مثيرة للاهتمام الشديد . وخلال هذه الحوارات اثيرت اسئلة مثل ما هى السمات المميزة للمجتمع المصرى فى تلك الفترة ، وما كانت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلالها ، وكيف اثرت هذه التطورات بعضها على بعض ؟ وتبرز فى هذه الحوارات بروزا كبيرا ، العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وبريطانيا العظمى ، والملكيات الزراعية الكبيرة ، وصعود البرجوازية الصناعية المصرية والبروليتاريا .

من البديهى أن يكون لكل تيار سياسى تحليل مختلف عن هذه الفترة . يعتقد المؤرخون اليساريون أن النسق انهار بسبب تناقضاته الداخلية ، اذ لم تكن الرأسمالية الليبرالية تعمل الا لصالح البرجوازية فى حين أن النظام البرلمانى كان يضمن لها امتيازاتها . وعندما انتجت

(*) قيادة الوفد الاعلى (ملحوظة من المترجم) .

تناقضات التطور الرأسمالى القوى المعارضة التى لم تكن تناسب النسق وتتوافق معه ، انهار هذا النسق . ويستنتجون من هذه التطورات أن الرأسمالية والنظام البرلمانى مؤسستان لا تلائمان مصر ، وان زمانهما قد ولّى . وعليه ، تعتبر العودة الى الرأسمالية والديمقراطية البرلمانية « ردة » وهو مفهوم يطبقونه على فترة السادات . من جهة أخرى ، لا يحلل مؤرخو التيار السياسى الوفدى الازمة بالرجوع الى قصور الرأسمالية والديمقراطية البرلمانية فى ذاتهما . ويشددون على منافع التطور الرأسمالى الاهلى ، ولو أبدوا نقداً لنتائج الملكية الزراعية الكبيرة ، ويسلطون الاضواء على الاسباب السياسية للازمة ، وبصورة خاصة على الدور الذى لعبه البريطانيون والملكية المطلقة فى تقويض النسق السياسى . لكن هذا الانهيار ليس فيه اى حتمية فى رأيهم . فالرأسمالية والديمقراطية البرلمانية كلاهما مازالتا صالحتين للتطبيق وان لم تكونا الخيار الوحيد امام مصر . والنتائج الكارثة لثورة يوليو — ومنها رأسمالية الدولة البيروقراطية والديكتاتورية — من الامور التى تقوى اعتقادهم . واخيرا ، يؤمن التيار السياسى ، الاسلامى بأن الازمة فى فترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ لها اصولها فى اسباب دينية : الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تكن الامن أعراض أزمة دينية أعمق وبالنسبة لهذا التيار السياسى ، يمثل دستور ١٩٢٣ نقطة الانكسار الاكبر فى التاريخ المصرى الحديث ، لأن الاخذ بدستور دنيوى غربى عنى أن مصر قطعت صلتها بماضيها الاسلامى الذى كان مبنيا على الشريعة . وكانت ازمة الثلاثينيات النتيجة المباشرة لتحويل المجتمع المصرى فى جميع مظاهرة الى الطابع الغربى . ولا تعتبر فترتا عبد الناصر والسادات الا استمرارا لهذه الأزمة .

يعجز المؤرخون الغربيون فى احوال كثيرة عن الرؤية عبر المضمون الايديولوجى للدراسات التاريخية المصرية لادراك صفتها العلمية . ولهذا السبب ، فهؤلاء المؤرخون الغربيون الذين يتساءلون نفس اسئلة المؤرخين المصريين ، يجدون استحالة فى ادراك المنهج المصرى لكتابة التاريخ ادراكا عميقا . وهذه مثلا هى احوال ماريوس ديب ، وروبرت تيجنور ، وإريك ديفيس[١٣] . هؤلاء المؤرخون الغربيون الذين يركزون اهتمامهم على التأثير المتبادل بين التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، يتوافقون توافقا اكبر مع المؤرخين اليساريين والوفديين المصريين عنما يتفقون مع المؤرخين الغربيين الآخرين الذين سبق ذكرهم من قبل . ولذلك يزداد الأمر غرابة عندما يبدو أنهم (عدا روبرت تيجنور) يتجاهلون الاعمال التى كتبها المؤرخون المصريون تجاهلا يكاد يكون تاما . فلم يكن فقط ممكنا لهم أن يفيدوا من المصادر التى جمعها المؤرخون المصريون ، بل كان من المستطاع أن ينتفعوا ايضا

من الحوارات النظرية التى ثارت بين هؤلاء . مثال ذلك ان اكتشاف ايريك ديفيس بأن ملاكا كبارا كانوا اهم المساهمين فى الرأسمال الأول الذى تأسس بع بنك مصر ليس بالأمر المبتكر كما يبرزه . فقد سبقه فيه مؤرخون مصريون ادركوا الدور الذى لعبه ملاك كبار فى تأسيس هذا البنك الوطنى[١٤] . وكذلك ليس هناك من مبرر لملاحظة ايريك ديفيس الثالبة بأن المؤرخون المصريين لهم مفهوم تبسيطى للطبقة الحاكمة[١٥] . ولنفس السبب ، فمن الغريب تماما الا يذكر ماريوس ديب فى أى مكان من عمله عن الوفد ، الدراسة الكبيرة التى قام بها عبد العظيم رمضان عن الحركة الوطنية ، رغم أن مؤرخا غربيا واحدا — على الأقل — حيا هذا العمل باعتباره العمل النموذجى الجديد فى هذا الشأن[١٦] . ونظرا لتجاهل المؤرخين الغربيين شبه التام للدراسات التاريخية المصرية ، فليس من المستغرب أنهم يهملون فترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ ، رغم أن المنهج المصرى لكتابة التاريخ الخاص بهذه الفترة يصل الى اعلى المستويات . ومن المحتمل ان يكون روبرت تيجنور قد اطلع على الاعمال التاريخية المصرية عن هذا الفترة هو السبب الذى جعله — وهو من القليلين فى ذلك — قادرا على تناولها التناول الملائم وان يشعر بخفقانها[١٧] .

هيكل هذا البحث

سبق القول ان هذا البحث يتناول ثلاثة موضوعات مترابطة : اولا ، الصفة العلمية للمنهج المصرى لكتابة التاريخ ؛ وثانيا ، مضمونه وطابعه الايديولوجيان ، وثالثا استمرارية التيارات السياسية كما تظهر فى الاعمال التاريخية المصرية . وحيث أن العلاقة المتبادلة بين العلم والايديولوجية أمر معقد جدا ، فسوف يتم تناول هذه العلاقة فى كل فصل من الفصول . الهدف أن نبين كيف تتغير هذه العلاقة بين هاتين المركبتين للمنهج المصرى لكتابة التاريخ حسب مادة الموضوع والوسيلة التى يختارها المؤرخ ليعبر بها عن آرائه . وسوف يركز الجزء الاول لهذا البحث على تحليل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وخاصة بالارتباط بالازمة التى بدأت فى ١٩٣٦ ولكنها فى الحقيقة لم تظهر واضحة للعيان إلا بعد ١٩٤٥ . وسوف يبين هذا الجزء كيف يدعم المؤرخون الوفديون والماركسيون تياراتهم السياسية بالتحلى العلمى . وفى الجزء الثانى ، وبدءاً بالفصل الثالث ، يتم تناول التطورات السياسية التى طرأت بين ١٩٤٥ و ١٩٥٢ كخلفية اعلامية للفصول التالية . وفى الفصول الاربعة الاخيرة ، تبرز المركبة الايديولوجية بروزا اكبر حيث تتركز الاضواء على التحليل الوفدى واليسارى والاسلامى للحكومة الوفدية الاخيرة وعلى الحركة الشيوعية ومصر الفتاة والاخوان المسلمين .

الفصل الاول

الخلفية الاجتماعية والاقتصادية
لأزمة ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢

يتناول هذا الفصل التحليلات التى قام بها المؤرخون المصريون للتطورات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالفترة السابقة لعام ١٩٥٢ . ويتفقون جميعا على أن صعود الملكية الكبيرة وما صاحبة من تهميش الفلاحين فى القرن التاسع عشر يجب أن يعتبرا أهم التطورين الاجتماعيين الاقتصاديين فى هذه الفترة . وكان التطور العام الاخر تأسيس بنك مصر فى ١٩٢٠ وصعود البرجوازية الصناعية الاهلية والبروليتاريا المصرية .

رغم اتفاق المؤرخين على الخطوط العريضة لتاريخ مصر الاجتماعى الاقتصادى ، الا أن آراءهم تختلف اختلافا كبيراً حول تعريف الطبقات الاجتماعية المتباينة والطريقة التى ترتبط فيما بينها بعلاقات . بصورة خاصة ، كانت السمات المميزة لطبقة كبار الملاك والطبقة الرأسمالية المحلية وللعلاقات بينهما موضوعات أثارت مناقشات حامية . كان السؤال الذى يبرز فى هذه المناقشات هو : هل ينبغى أن تسمى طبقة كبار الملاك اقطاعية أم رأسمالية ؟ وارتبط هذا السؤال بدوره بسؤال عما اذا كانت طبقة كبار الملاك لعبت دورا تقدميا أم رجعيا فى التطور الاجتماعى الاقتصادى للبلاد وتركز الحوار المتعلق بالبرجوازية الصناعية المصرية على السؤال عما اذا كانت طبقة واحدة .

ليست هذه المناقشات ذات اهمية اكاديمية فقط . فهى تحدد بدرجة كبيرة ماهى العناصر التى تعتبر الاسباب الرئيسية لازمة الفترة الواقعة بين ١٩٣٦ و ١٩٥٢ . كمثال ، يعتقد بعض المؤرخين أن الازمة عادت الى الطابع الاقطاعى للملكية فى مصر . فى حين ان آخرين يرون أن الارتباط الكبير بين كبار الملاك وبين الطبقة الصناعية المحلية هو جذر الأزمة .

بطبيعة الحال ، يدرك المؤرخون المصريون أن التاريخ المصرى تأثرا كثيرا بعلاقات مصر بالغرب ، وخاصة مع بريطانيا العظمى ، وهى البلد الذى احتل مصر منذ ١٨٨٢ . أما فيما يتعلق بالقضايا الاخرى ، فتبقى مع ذلك الطبيعة المحددة لهذه العلاقات موضوعا مفتوحا للمناقشة . ويجرى الفحص الدقيق لبعض المسائل مثل نوع العلاقة التى وجدت بين المصالح الاجنبية وطبقة كبار الملاك والطبقة الصناعية المحلية ، وكيف اثرت هذه العلاقة على التطورات الداخلية المصرية . كمثال ، فثمة مسألة هامة مازالت تثير دهشة المؤرخين المصريين وهى علاقة بنك مصر بالشركات الرأسمالية الاجنبية . فهم يتفقون جميعا على أن هذا البنك تأسس بهدف جعل مصر مستقلة اقتصاديا عن الغرب ولكن ، اذا كان الأمر كذلك ، فلماذا قرر بنك مصر فى النصف الثانى من الثلاثينيات أن يقيم مشروعا مشتركا مع الشركات

الرأسمالية الأجنبية ؟ هل يمكن اعادة الركود الاقتصادى فى الاربعينيات الى هذا التعاون ؟

يظهر بصورة بديهيه ــ من مجرد الخطوط العامة لهذه المناقشة ــ أن موضوع الرهان هو الحكم السياسى على النظام الاجتماعى والاقتصادى المصرى السابق على فترة عبد الناصر ــ فهؤلاء المؤرخون المصريون الذين يعتبرون مصر فى ذلك الوقت ذات صفة رأسمالية سائدة يقولون أن النظام فشل تماما لأنه عجز عن ان يضمن الحد الادنى ، لمستوى المعيشة للفلاحين والعمال وخريجى الجامعات . عملت الرأسمالية فقط لفائدة صفوة مصرية وللمصالح الاستعمارية ، وهما القوتان اللتان كانتا تستغلان الجماهير المصرية . غير أن تيارا آخر من المؤرخين لا يعتبر النظام الرأسمالى فى ذاته مسؤلا عن الازمة الاقتصادية التى قامت بين ١٩٣٦ و ١٩٥٢ ، بل يحمل هذه المسئولية على الشكل الخاص الذى اتخذه ذلك النظام فى مصر وقتذاك ويشير هؤلاء الى كبار الملاك باعتبارهم الطبقة التى تتحمل مسئولية الطور الضار الذى دخلته الرأسمالية فى مصر اثناء الثلاثينيات والاربعينيات . وعلى نقيض التيار لآخر ، يعطى هؤلاء المؤرخون وزنا اقل للتطورات الاقتصادية . يعتبرون أن السبب الرئيسى للازمة التى قامت بعد ١٩٤٥ سبب سياسى . وسوف نتناول فى الفصل القادم مختلف الآراء التى تتعلق بالعلاقة بين المستويين الاقتصادى والسياسى . أما فى هذا الفصل ، فسوف نركز على الاسباب الاقتصادية اللازمة كما وصفها المؤرخون المصريون .

كبار الملاك

تلقى الحوار حول طابع كبار الملاك دفعة جديدة من النظام الناصرى حينما استخدم لفظ « الاقطاعيين » لوصفهم . كان هذا للتوضيح أن النظام يرى فى طبقة كبار الملاك عدوه الرئيسى الذى يشكل اكبر عقبة امام التقدم الاجتماعى والاقتصادى . وكانت الحركة اليسارية ــ قبل الثورة ــ تستخدم هذا اللفظ اعتقادا منها انه ينبغى تطبيقه على كبار الملاك بسبب ثروتهم العقارية وسلطتهم على الفلاحين[1] .

رغم أن اغلب المؤرخين المصريين المحدثين يعترفون بأن الملكية الزراعية الكبيرة كان لها أثر رجعى على تطور الاقتصاد ، الا انهم لا يرغبون فى اخفاء الطابع المسمى بالاقطاعى على الملكيات الكبيرة . وبدلا من ذلك ، يشدد أغلبهم على سماتها الرأسمالية . وكان ابراهيم عامر واحدا من اهم المؤرخين فى الخمسينيات الذين اعتقدوا أن اقتصاد الملكيات الكبيرة وعلاقاتها الاجتماعية كانا رأسماليين فى الجوهر ــ السبب الرئيسى الذى كان يدفعه الى ابراز سماتها الرأسمالية كان أن المالك الكبير لم يكن مسئولا اجتماعيا أو اقتصاديا عن الفلاحين الذين

يشتغلون فى ارضه مثلما كان الحال فى اوروبا بالاقطاعية فى العصور الوسطى . ففى الفترة بين ١٩١٩ و ١٩٥٢ فى مصر ، كانت العلاقة بين المالك والفلاحين ـــ فى رأى ابراهيم عامر ـــ مبنية على الصلة النقدية وبالاضافة ، فحق القضاء ـــ الذى كان امتيازا للسيد الاقطاعى فى العصور الوسطى باوروبا ـــ كان فى مصر فى هذه الفترة لسلطة قضائية مستقلة ، واستمد المالك الكبير سلطته الهائلة حقا من الهيكل الاقتصادى السائد وليس من وسائل القهر غير الاقتصادى(٢) .

أقرب الدراسات عهدا عن الملكية الكبيرة فى مصر تقبل الأفكار التى عبر عنها ابراهيم عامر . فعبد العظيم رمضان يسمى كبار الملاك البرجوازية الوحيدة التى عرفتها مصر فى القرن التاسع عشر(٣) . ويعتقد عاصم الدسوقى أن العمل للحصول على أقصى ربح كان ما يرشد كبار الملاك فى تصرفهم الاقتصادى وهو السبب لضرورة تسميتهم بالرأسماليين(٤) . ورغم خلافهم مع الجيل السابق من المؤرخين على الطابع الاقطاعى للملكية الزراعية الكبيرة ، فالمؤرخون المحدثون يتفقون واياهم على أن طبقة كبار الملاك لعبت دورا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا كارثيا فى المجتمع المصرى .

كانت نسب توزيع الملكية الزراعية فى فترة ١٩١٩ ـــ ١٩٥٢ من أسوأ النسب فى العالم . طبقا لما كتبه عاصم الدسوقى ، كانت ٢٥٤١ عائلة مالكة لاكثر من ١٠٠ فدان تملك وقتذاك بين ٣٣,٩ ٪ و ٣٥,١ ٪ من الارض الزراعية كلها . كانت هذه المجموعة الصغيرة لا تشكل الا ٠,٥ ٪ من اجمالى الملاك . وفى داخل هذه المجموعة الصغيرة كانت توجد ١٣٢ عائلة تملك كل منها ما بين ١٠٠٠ و ٥٠٠٠ فدان ، و ١٢ عائلة تملك كل منها ما بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ فدان ، فى حين أن ثلاث عائلات (دون حساب الاسرة المالكة) كانت تملك كل منها اكثر من ١٠٠٠٠ فدان ، ومن الناحية الاخرى ، ففى ١٩٥٢ كان ٩٤,٢ ٪ من الملاك يملكون فى المتوسط مساحة من الأرض الزراعية تساوى ٠,٨٠٤ من الفدان(٥) .

كان « الجوع إلى الأرض » واحدا من أهم العمد التى انبنى عليها اقتصاد الملكيات الكبيرة . فتجزئة الأرض نتيجة لقوانيين الميراث ، وشبة الاستحالة أن يشترى الفلاحون ارضا بسبب اسعارها المتزايدة ، عاملان كانا يجبران نسبة عالية من الفلاحين على استئجار الأرض من كبار الملاك . ومكّن الافتقار إلى الأرض كبار الملاك من أن يختاروا نوع الايجار الذى كان يناسبهم على احسن صورة ويعطيهم اعلى المكاسب . وحيث أن الفلاحين كانوا فى وضع ضعيف من حيث القدرة على المساومة ، فلم يكون امامهم من خيار سوى أن يقبلوا

شروط كبار الملاك المنصوص عليها فى عقد الايجار . كان المالك فى اغلب الاحيان يفضل ايجارا نقديا ، وفى الوقت نفسه كان يحاول أن يحدد مدة الايجار بالحد الادنى وهو لا يزيد على موسم زراعى واحد لمحصول واحد (بين ثلث عام وعام واحد) . وعلى الفلاحين أن يتحملوا جميع الاخطار التى يتعرض لها الانتاج[٦] .

لم يكن هذا النظام غير عادل فقط ، بل كان ايضا دون كفاءة . كان القطن محصول مصر الرئيسى ، وعاد هبوط انتاجه فى هذه الفترة الى عدم كفاءة الادارة الاقتصادية لكبار الملاك . ويمكن استنتاج هبوط انتاجية الأرض اثناء فترة ١٨٩٠ ــ ١٨٩٥ / ١٩٣٠ ــ ١٩٣٥ من هبوط انتاج القطن للفدان الواحد من ٥,٤٧ قنطار (القنطار = ٤٤,٩٣ كجم) إلى ٤,٢٦ قنطار ، والملكية الكبيرة هى المسئولة الأولى عن هذا التدهور[٧] . وليس هناك أى اساس للافتراض أن كبار الملاك كانوا بالحتم قارين على ادارة اراضيهم ادارة رشيدة بسبب قوتهم المالية وسلوكهم الرأسمالى . فعلى نقيض ذلك ، دفع الحافز للحصول على اقصى ربح الملاك الى استخدام دورة محصولية ونظاما ايجاريا كانا يأتيان باكبر المكاسب ولكنها يضران خصوبة الأرض . كان كبار الملاك يجدون فائدة اكبر فى شراء ارض جديدة كلما استنفدت خصوبة أراضيهم بدلا من أن يقوموا بالإستثمارات اللازمة فى المخصبات ومضخات المياه للمحافظة على خصوبة الأرض أو حتى زيادتها[٨] .

بالاضافة إلى أن ملكية الأرض كانت المصدر الرئيسى لدخول كبار الملاك ، فهى كانت ايضا اساس سلطتهم السياسية . كان صعودهم خلال القرن التاسع عشر بارزا . غير أن هذه الطبقة لم تستقل وتكتسب السلطة السياسية التى تناسب ثروتها الابثورة ١٩١٩ . ورغم أن جميع الطبقات اشتركت فى هذه الثورة ، الا أن كبار الملاك خرجوا منها باعتبارهم الطبقة الحاكمة[٩] . ففى لجنة الدستور ، كان ١١ من اعضائها الثمانية عشر ينتمون إلى هذه الطبقة . غير انها لم تستطع ــ رغم اغلبيتها العددية فى هذه اللجنة ــ أن تفصل دستور ١٩٢٣ تفصيلا يتفق تماما مع مصالحها الطبقية مستبعدة الطبقات والمجموعات الاخرى الاستبعاد الكامل . يشير عبد العظيم رمضان الى انها ، لو تمكنت من ذلك ، لكان حزب الاحرار الدستوريين ــ الذى ضم من كبار الملاك نسبة اعلى من أى حزب آخر ــ قد صار اقوى الاحزاب بدلا من أن يكون حزب الاقلية بعد الانتخابات العامة الاولى عام ١٩٢٤ . ويبدو أن عاصم الدسوقى يوافقه على هذا الرأى . فلم تمرّ اكثر الاقتراحات أنانية التى تقدم بها كبار الملاك فى لجنة الدستور مثل حصر حق التصويت على المواطنين الذين يدفعون مبلغا معينا

كضريبة[١٠] ، وكان اكبر مكسبين حققتهما الطبقة المالكة ان وضع الدستور حدا لسلطة الملك الاستبدادية وانه تضمن بندا يعلن أن الملكية « مقدسة » .

تمتع كبار الملاك فى جميع الاحزاب السياسية بمركز مهمين ، الأمر الذى يفسر لماذا لم يكن ضروريا أن يتخذوا اجراءات صارمة لحماية مركزهم السياسى الذى اكتسبوه فى الفترة الاخيرة . فجميع القادة السياسيين كانوا ينتمون إلى البرجوازية . بصرف النظر عن لونهم السياسى ، ويؤمنون تماما بأن الملكية الخاصة يجب أن تصان . ولذلك ، فلا معنى للشهرة التى اكتسبها الوفد على انه الحزب الذى كان له فى البرلمان اصغر نسبة من كبار الملاك اثناء دورة ١٩٤٢ ــ ١٩٤٤ . فى الوزارات المتتالية التى شكلها الوفد بين ١٩٣٦ و ١٩٤٤ ، كانت نسبة الوزراء المنتمين الى طبقة كبار الملاك تتذبذب بين ٥٤,٦ ٪ و ٦٤,٣ ٪ . ويستطيع المرء أن يستنتج من هذين الرقمين أن كبار الملاك ضمنوا مصالحهم بالسيطرة العددية على هيئة الوزارة . غير أن الوزراء المنتمين إلى هذه الطبقة كانوا أقلية فى الحكومة الوفدية الاخيرة (١٩٥٠ ــ ١٩٥٢) ، اذ كانت نسبتهم ٢٩,٧ ٪ ، هذا فى حين أن الحركة اليسارية قدحت هذه الحكومة بشكل خاص على اعتبارها واقعة تحت سيطرة المصالح العقارية .

فى رأى عاصم الدسوقى انه ليس مهما أن يشكل الملاك الكبار أو لا يشكلون اغلبية عددية فى الوزارة . فى كلا الحالتين ، تكون طبقتهم القوة السياسية السائدة بحيث تعكس مركزهم المهمين الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع المصرى فى تلك الفترة . فالطبقات المالكة الاخرى خضعت لكبار الملاك إلى درجة جعلتها تستبعد تماما أى تفكير فى القيام بعمل جماعى ضد مصالحهم . فمصطفى النحاس كان يحترف المحاماة وينتمى الى اسرة متواضعة جدا فى اول الأمر ، ولكنه ، اذ صار زعيم الوفد فى ١٩٢٧ ، فقد انتسب بالزواج الى اسرة الوكيل التى كانت تملك ما بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ فدان فى محافظة البحيرة وحدها . وفؤاد سراج الدين شاهين ، الذى اصبح سكرتيرا عاما للوفد فى ١٩٤٨ ، وتمتع بنفوذ حاسم باعتباره وزيرا للداخلية فى الحكومة الوفدية الاخيرة (١٩٥٠ ــ ١٩٥٢) ، انتمى الى احدى العائلات الثلاث التى كانت تملك اكثر من ١٠,٠٠٠ فدان . وعلى ماهر نفسه ــ الذى احتوت الوزارة برئاسته على أقل نسبة من كبار الملاك ــ انتسب شخصيا إلى عائلة المكبّاتى القوية[١١] . وكذلك يتضح مركز كبار الملاك القوى فى الوفد من وضعهم فى لجنته القيادية

(هيئة الوفد) : فى ١٩٣٢ تم ضم ١٢ عضوا جديدا الى هذه اللجنة ، وكان ثمانية منهم من هذه الطبقة . وفى ١٩٣٦ ، كان فؤاد سراج الدين ومحمد الوكيل من بين الاعضاء الجدد الذين التحقوا بهيئة الوفد[١٢] . وفى مجلس الشيوخ ، لم يحدث ابدا أن كبار الملاك احتلوا أقل من ٥٠ ٪ من المقاعد . والى جانب وجودهم فى الاحزاب السياسية . كان كبار الملاك ممثلين تمثيلا قويا فى تلك الوزارات واللجان البرلمانية التى كان لها تأثير مباشر على مصالحهم[١٣] .

رغم أن هذه الطبقة كانت اقوى الطبقات فى مصر من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الا أن مساعيها لتحقيق مصالحها وجدت اكبر عقبة فى تواجد المصالح الاجنبية . فى المقام الاول ، كانت جميع التسهيلات الاقتصادية والمالية التى يعتمد عليها كبار الملاك فى أيدى اجنبية . وثانيا ، كانت الحكومة المصرية تفتقر الى الوسائل القانونية التى تمكنها من اتخاذ اجراء هذه المصالح لكونها فى حماية الحكومات الاجنبية وواقعة خارج اختصاص الشرع المصرى . وقد أسس كبار الملاك « النقابة الزراعية العامة » عام ١٩٢١ على أمل أن يتمكنوا بها من الضغط على الحكومة حتى تغير الاوضاع لصالحهم[١٤] .

اثناء كساد الثلاثينيات ، اتجه ضغط النقابة على الحكومة ضد بنوك الرهن العقارى بصورة خاصة . فمنذ نهاية القرن التاسع عشر ، مكنت هذه البنوك كبار الملاك من توسيع أراضيهم توسيعا هائلا . غير أن يسر شروط الاقتراض قد تسبب فى المضاربات الشديدة . ففى ١٩٣٠ ، كانت مساحة ٣,٤٠٠,٠٠٠ فدان مرهونة بمبلغ ٣٠ مليون جنيه (ومثلت هذه المساحة اكثر من نصف الأراضى الزراعية !) . وكانت نسبة ٨٠,١٪ من المبلغ الكلى ، و ٧٧,٦ ٪ من مساحة الأرض المرهونة تتعلقان بكبار الملاك[١٥] . وفى ١٩٣٣ ، بلغت متأخرات الديون ٦,٢٢٧,٠٠٠ جنيه مصرى . وفى ١٩٣١ ، حجزت المحاكم المختلطة على ٣٢,٢٦١ فدانا ، فى حين أن مساحة اخرى بلغت ٥٠,٠٠٠ فدان كانت تواجه خطر الحجز الفورى عليها . فى هذه الظروف القاسية ، نجحت النقابة الزراعية فى اقناع الحكومة بوجوب التدخل . ولم تمل الحكومة ، فى اول الامر ، إلى اتخاذ اجراءات شديدة ، نظرا لأن العمل فى هذا الميدان لم يكن من عاداتها . فساعدت فقط فى تأسيس شركة استهدفت شراء الأرض التى حجزت عليها المحاكم المختلطة ، وعرضتها للبيع بالمزاد . واعطى المالك الأصلى فرصة استرداد ارضه ثانية بشرائها ، على أن يدفع فورا ربع الثمن الذى سددته الشركة . وكان يمكن ان يتم سداد باقى المبلغ على عشرين سنة . وفى ١٩٣٢ شاركت الحكومة فى

الموضوع مشاركة اكبر ، وذلك عندما بدأت المعارضات مع بنك الرهن بغية تخفيض نسبة الفائدة من ٩ ٪ الى ٧ ٪ وفيما بعد ، أتى الضغط الذى مارسه كبار الملاك الى المزيد من تخفيض الفائدة[١٦] . وفى ١٩٣٣ ، اصدرت الحكومة قانونا ، تولت بمقتضاه عن كبار الملاك جزءا كبيرا من دين الرهن بقيمة ٣ ملايين من الجنيهات المصرية[١٧] . اخيرا ، تم فى نفس السنة تأسيس بنك التسليف الزراعى الذى تولى الدين كله عن الحكومة وكبار الملاك . كلفت العملية كلها الحكومة اكثر من ١٤ مليون جنيه ، فى حين انها لم تتعلق باكثر من ١٣٠٠ عائلة[١٨] .

فى رأى عاصم الدسوقى أن هذه العملية لا تبين فقط كم كان كبار الملاك اقوياء ، بل ايضا كم كانوا مهرة فى اقناع المجتمع بأسره بأن مصالحهم الطبقية تطابق المصالح القومية . فقد عرضوا موضوعهم وكأنه قضية وطنية تتوقف عليها رفاهية الامة[١٩] .

الملاك المتوسطون

لا يلقى الملاك المتوسطون (بين ٥ و ٥٠ فدانا أو بين ٥ و ١٠٠ فدان) فى الكتابات التاريخية المصرية مثل الاهتمام الكبير الذى يلقاه كبار الملاك أو الفلاحون[٢٠] . ويبدو على عبدا العظيم رمضان أنه يرى أن لهذه الطبقة وضعا ذا وجهين فى المجتمع . فكانت من جهة تشبه طبقة كبار الملاك بمعنى انها تؤجر الأرض للفلاحين وتنظر الى الأرض على انها استثمار . ويعمل افراد هذه الطبقة فى صلة وثيقة مع كبار الملاك باعتبارهم عمدا أو مشايخ القرى . وهم — من جهة اخرى — يحيون نفس حياة الفلاحين ولهم نفس وجهة نظرهم ؛ ويعيشون فى القرى بدلا من الاقامة فى المدن الكبرى مثلما فعل كبار الملاك[٢١] .

يعكس موقف هذه الطبقة السياسى نفس الازدواج الذى فى وضعها الاقتصادى والاجتماعى . كان متوسطو الملاك على العموم مؤيدين اوفياء للحركة الوطنية . وانحدر من هذه الطبقة عدد من اشهر قادة الوفد مثل سعد زغلول (الذى قاد الوفد حتى ١٩٢٧) . غير ان مركز هذه الطبقة الاقتصادى والاجتماعى كان يجعل افرادها محافظين ازاء الوضع الاقتصادى القائم[٢٢] .

الفلاحون والعمال الزراعيون

مثلما كان الحال بالنسبة للملاك الكبار والمتوسطين ، فقد ثارت مناقشة مستمرة حول الفلاحين . المعتقد — بصورة عامة — ان الفلاحين هم اولئك الملاك لهم من الأرض

ما يكفى لاعاشة أسرة من ستة اشخاص دون أن يضطروا الى العمل فى مكان آخر حصولا على الحد الادنى من الدخل . وتبلغ مساحة الأرض الضرورية لتحقيق هذه الشروط ما بين ٣ و ٥ أفدنة حسب خصوبة الأرض ونوع المحصول . غير أن صغار المستأجرين يعتبرون ايضا من الفلاحين عادة ، رغم انهم لا يملكون الأرض التى يعملون عليها . وبهذا المعنى ، ينطبق لفظ الفلاحين على الطبيعة المحددة للادارة الاقتصادية اكثر مما ينطبق على الملكية . وفى بعض الاحوال ، يعتبر من يملك أقل من فدان واحد من الفلاحين[٢٣] .

كان الفلاحون والعمال الزراعيون الطبقتين اللتين تأثرتا اكبر تأثر بنمو الملكيات الزراعية الكبيرة فى القرنين التاسع عشر والعشرين . ومع تركز الأرض فى ايدى كبار الملاك ، كان تهميش الفلاحين يزداد ، فيرتفع عددهم فى حين تنخفض المساحة المتوسطة للحيازة . فى عام ١٨٩٩ ، كان الفلاحون يشكلون ٧٧,٦ ٪ من مجموع الحائزين بمتوسط ١,٨ فدان للحائز الواحد (ولفظ فلاح هنا يعنى من يملك اقل من ٥ أفدنة) . وفى عام ١٩١٤ ، كانت النسبة ٩٠,٧ ٪ والمتوسط فدانا واحدا ، فى حين أن الوضع ساء فى ١٩٥٠ ، اذ بلغت نسبة الملاك ٩٤,٢ ٪ بمتوسط ٠,٨ من الفدان[٢٤] . وكانت الاسر التى تملك مابين فدانين و ٥ أفدنة أقلية . ففى عام ١٩٤٩ ـــ ١٩٥٠ ، كان عدد هذه الأسر ٣٠٠,٠٠٠ أسرة ، فى حين أن ٢,٣٠٩,٠٠٠ اسرة كانت تملك أقل من فدانين[٢٥] . وطبقا لما يقوله شهدى عطية ، زاد عدد الاسر المالكة لأقل من فدان واحد خلال فترة ١٩٠٦ ـــ ١٩٣٦ من مليون أسرة الى ١,٦٧٧,٠٠٠ أسرة ، ولم تزد ملكيتها الزراعية الكلية الا من ٤٢٩,٥٣٢ فدانا إلى ٦٦٨,٠٠٠ فدان . وفى فترة ١٩٢٧ ـــ ١٩٣٧ ، زاد عدد العمال الزراعيين ـــ الذين لا يملكون ارضا ـــ من ٦٥٩,٨٨٣ عاملا الى ١,٤٥٧,٣٦٧ عاملا[٢٦] .

البرجوازية الصناعية

تتعلق المناقشة حول البرجوازية الصناعية بأربعة مظاهر لهذه الطبقة : اصولها ؛ علاقاتها بطبقة كبار الملاك ؟ علاقاتها بمصالح الاعمال الاجنبية ؟ واخيرا ، علاقاتها مع الطبقة العاملة . والقضية المركزية فى هذه المناقشة هى هل البرجوازية الصناعية لها طابع مستقبل ام لا .

هناك مدرستان فكريتان رئيسيتان يمكن تمييزهما فى هذه المناقشة الخاصة بطابع البرجوازية الصناعية . تعتقد المدرسة الفكرية الاولى ـــ التى ينتمى اليها شهدى عطية ـــ ان البرجوازية الصناعية كانت طبقة مستقلة ، وأن أهم طموحاتها اقامة صناعة وطنية مستقلة . واذ سعت البرجوازية الصناعية إلى تحقيق هذا الهدف ، فكانت تمثل ـــ ومعها التجار واغنياء

الفلاحين — « الرأسمالية الوطنية » ، ووجهت بالقوى الرجعية ، وهى كبار الملاك و « كبار رجال الاعمال » الذين كانت مصلحتهم الابقاء على الاقتصاد المصرى خاضعا للمصالح الرأسمالية الاجنبية[٢٧] .

أما المدرسة الفكرية الثانية — التى ينتمى اليها عبد العظيم رمضان وعاصم الدسوقى — فهى لا تميز طبقيا بين البرجوازية الصناعية وكبار الملاك . طبقا لما يقوله عبد العظيم رمضان ، فالبرجوازية الصناعية كانت مرتبطة بكبار الملاك بوشائج اقتصادية وسياسية وأسرية ارتباطا وثيقاً الى درجة تجعله يرى من الانسب أن يعتبرهما جناحين مختلفين لطبقة واحدة[٢٨] :

يعيد عبد العظيم رمضان اصول العلاقة الوثيقة بين هذين الجناحين للبرجوازية إلى اختلاف تطور مصر التاريخى عن اوروبا . ففى اوروبا الغربية ، نشأت البرجوازية الصناعية من الطبقات الدنيا للمجتمع الاقطاعى ، فى حين أن هذه الطبقة صدرت فى مصر من طبقة كبار الملاك التى نمت خلال القرن التاسع عشر . ويفسر هذا الأصل لماذا كانت طبقة كبار الملاك والبرجوازية الصناعية متطابقتين من الناحية العملية . فالاولى كانت الطبقة الوحيدة ذات رأسمال يكفى لاقامة صناعة وطنية بعد الحرب العالمية الاولى . لم يحدث الا بعد أن بدأت الصناعية الوطنية فى التوسع فى الثلاثينيات أن اخذت البرجوازية الصناعية تتمايز عن تلك الاقسام من البرجوازية التى ركزت ثروتها فى الأرض . وحتى فى الحالة التى نظر فيها بعض افراد البرجوازية الصناعية إلى مصالحهم باعتبارها متعارضة مع مصالح كبار الملاك ، فقد عجزوا عن التصرف بمقتضى هذا التعارض ، لأن كبار الملاك ظلوا السلطة الاقتصادية والسياسية السائدة فى البلاد حتى بعد ثورة ١٩٥٢[٢٩] .

على خلاف اعضاء المدرسة الفكرية الاولى الذين يرغبون فى اخفاء طابع اقتصادى وسياسى تقدمى على البرجوازية الصناعية كممثلة « للرأسمالية الوطنية » ، لا يعزو عبد العظيم رمضان اليها دورا تقدميا . فبسبب مركزه الاضعف داخل الطبقة الحاكمة ، كان الجناح الصناعى أشد خوفا من الطبقة العاملة المتنامية عن كبار الملاك الذين شعروا بطمأنينة اكبر فاستطاعوا بالتالى أن يتبعوا سياسه اجتماعية (محدودة)[٣٠] .

من جهة اخرى ، يتفق عبد العظيم رمضان مع المدرسة الفكرية الاولى على أن البرجوازية الصناعية لعبت دورا تقدميا فى الاقتصاد المصرى . بل ان اعجابه ببنك مصر — البنك الوطنى الذى تأسس وهدفه الوحيد أن يقيم صناعة وطنية — اكبر مما يبديه شهدى عطية ازاء

هذا البنك ، لأن رمضان ـــ على عكس شهدى ـــ لا يوجه نقدا الى الشركات المشتركة التى اقامها البنك مع المشاريع الاجنبية[٣١] .

فى وصفه للبرجوازية الصناعية ، يشير عبد العظيم رمضان إلى الوضع الحائر الذى كان فيه هذا الجناح من البرجوازية . فمن جهة ، كان وجود هذا الجناح قائما بفضل كبار الملاك ، وهم الطبقة التى انتمى اليها افراد عديدون من البرجوازية الصناعية . ومن جهة اخرى ، فاستمرار وجود السلطة الاقتصادية لطبقة كبار الملاك مثل تهديدا مباشرا لنمو الصناعة الوطنية . ظهر هذا التهديد منذ تأسيس بنك مصر فى ١٩٢٠ . فالرأسمال التأسيسى الذى جمع بكامله تقريبا من كبار الملاك ، كان أقل كثيرا مما قدر له ولم يكف لانشاء صناعة وطنية صالحة[٣٢] . فقد تراجع كبار الملاك متخوفين من المخاطر التى تضمنها المشروع الجديد ، خاصة وانه كان يعلن نيته أن يدفع بالرأسمال الاجنبى إلى خارج البلاد . وكان اسهل عليهم أن يجلسوا مرتاحين ويغتنوا بالطريقة المعتادة ، مستغلين الفلاحين[٣٣] .

كان خطر كبار الملاك الاعظم يأتى من مركزهم المهمين فى الاحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية . فى العشرينيات ، كانت الحكومة المصرية مقيدة تقييدا شديدا بالنسبة للطريق الذى باستطاعتها أن تسلكه فى سعيها الى سياسه اقتصادية مستقلة . ولكن ، حتى عندما حان الوقت لمراجعة المعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفة الجمركية ، لم تنتهز الحكومة الفرصة لاعادة النظر فيها لصالح الصناعة الوطنية . فلم تتخذ أى اجراء ايجابى الى أن أرسى اسماعيل صدقى ديكتاتوريته على أسس قوية فى ١٩٣٠[٣٤] .

يعتقد رمضان أن أفضل السنوات للصناعة الوطنية وقعت فى الثلاثينيات ، وخاصة بعد التوقيع على معاهدة الصداقة والتحالف المصرية الانجليزية فى ١٩٣٦ . وفى العام الثانى ، تم الاتفاق فى مونترو على الغاء الامتيازات الاجنبية خلال فترة ١٢ سنة . الا أن الهدف الاسمى الذى تمسك به الوطنيون اثناء ثورة ١٩١٩ ـــ وهو أن تقام صناعة وطنية خاصة ـــ كان قد فقد الكثير من قيمته ومعناه . إذ أصبح بنك مصر معتمدا فى تطوره على الرأسمال والمعرفة الفنية الاجنبيين بصورة متزايدة . ووجد التعاون المتزايد بين الرأسماليين الوطنى والأجنبى تشجيعاً فيما استهدفته الحكومة خلال الثلاثينيات من حماية الصناعة الوطنية : ان فرض الحماية الجمركية مثلا شجع الاستثمارات الاجنبية فى مصر تشجيعا كبيرا ، ودفعها الى التعاون مع الرأسمال المحلى[٣٥] .

فى رأى شهدى عطية أن معاهدة ١٩٣٦ كانت ضربة قاتلة « للرأسماليين الوطنيين » . فنتيجة للمعاهدة ، فقدت الصناعة الوطنية استقلالها واصبحت خاضعة للمصالح الاجنبية التى جعلت نشاطات الصناعات الوطنية تنحصر فى تلك القطاعات الاقتصادية التى لا تشكل تهديداً للرأسمال الاجنبى ، وخاصة فى الصناعة الاستهلاكية . فى عام ١٩٤٠ ، نجح « كبار رجال الصناعة » فى نهاية الأمر أن يجعلوا بنك مصر يشهر إفلاسه ، وذلك فى ظل حكومة على ماهر[٣٦] .

يختلف عبد العظيم رمضان مع شهدى عطية على هذا التحليل . وكما رأينا من قبل ، فرمضان يعارض الفكرة القائلة ان البرجوازية الصناعية كانت مستقلة فى يوم من الايام . فى رأيه أن بنك مصر دخل فى مفاوضات مع الشركات الاجنبية لأن هذا كان السبيل الوحيد ليتحرر من قبضة كبار الملاك الخانقة والذين كان البنك يتبعهم . ثم ان التعاون بين الرأسماليين الوطنى والاجنبى أدى الى فترة من النمو الاقتصادى السريع وليس من الكساد كما يرى شهدى عطية فيما يبدو . يرفض رمضان ايضا الرأى أن الصناعة الوطنية اقتصرت على الصناعة الاستهلاكية نتيجة الضغط الذى مارسته القوى الاقتصادية الاجنبية . فكيف يستطيع المرء أن يزعم أن حدوداً فرضت على الانتاج الأهلى فى حين أن الصناعة المصرية لم تكن قد تخطت بعد مرحلة انتاج السلع الاستهلاكية ؟ ورغم ان رمضان يعترف بأن المصالح الاجنبية كانت تسيطر على مصر سيطرة كاملة فى القرن التاسع عشر ، الا أن الوضع كان تحسن فى نهاية الثلاثينيات مع ازدياد سلطة الدولة . ففى ظل رعاية الدولة ، كان من المستطاع أن يأتى التعاون بين الرأسمالين الاجنبى والمصرى بفائدة اكبر للبلد . وتظهر الاحصاءات أن نصيب الرأسمال المصرى من اجمالى الرأسمال المستثمر كان يتزايد : فى ١٩٣٣ كان الرأسمال المصرى يبلغ ٩ ٪ فقط من المجموع ، وارتفع نصيبه الى ٦٦ ٪ فى فترة ١٩٤٠ ــ ١٩٤٥ ، بل إلى ٨٤ ٪ فى فترة ١٩٤٦ ــ ١٩٤٨[٣٧] .

رغم هذه الصورة المتفائلة التى يقدمها عبد العظيم رمضان عن التطور الصناعى فى هذه الفترة ، فهو يعترف بأن النمو الصناعى تخلف عن المتطلبات الوطنية . حقا ، لقد ارتفع عدد العمال الصناعيين فى فترة ١٩٣٧ ــ ١٩٤٧ من ٤٨٠,٠١٧ عاملا الى ٧٠٧,١٨٢ عاملا ، كما زاد عدد عمال النقل من ١٢٩,٠٠٠ عامل الى ٢٠٠,٩٥٨ عاملا . وترتب على ذلك أن اجمالى القوة العاملة اليدوية (دون الحرفيين) تخطى مستوى المليون . غير ان هذه كانت ارقاما متواضعة بالمقارنة مع جملة عدد السكان فى مصر البالغة ١٣ مليونا[٣٨] . وفى ١٩٤٨ ، كانت نسبة السكان الذين يعيشون فى القرى لا تزال ٧٠ ٪ .

الواقع أن مستوى المعيشة كان يتدهور باستمرار منذ بداية القرن . ففى ١٩١٤ ــ ١٩٤٥ ، هبط متوسط الدخل السنوى من ١٢,٤ ج .م . الى ٩,٣ ج . م . وكان البؤس أشد فى المناطق الريفية حيث لم يصل متوسط الدخل السنوى الّا الى ٣ ج . م .. بل ان متوسط الدخل السنوى للعمال الصناعيين ــ البالغ ٨ ج . م . ظل تحت المتوسط القومى العام . وطبقاً لبحث ميدانى اجرى فى ١٩٤٢ ، كان الدخل الشهرى الضرورى لأسرة مكونة من ٦ أفراد ٤٣٩ قرشا ، فى حين أن الاجر الشهرى لاغلب العمال لم يكن يزيد على ٢٩٣ قرشا[٣٩] . اشتد الوضع سوءا بعد الحرب العالمية الثانية بشكل اكبر عندما غادرت قوات الحلفاء البلاد فتعطل ٣٠٠,٠٠٠ عامل كانوا يشتغلون فى ثكناتها[٤٠] .

أما الطبقات الاجتماعية الاخرى غير المنتمية الى البرجوازية الكبيرة ، فلم تكن احسن حالا من العمال فى هذه الفترة . فالبرجوازية الصغيرة ــ اصحاب الدكاكين التجارية والحلاقون الخ ــ هى ، دون غيرها ، التى تحسنت اوضاعها بعد التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ ، اذ بدأت البرجوازية الصغيرة الاجنبية تغادر البلاد لأن مركزها المتميز فى مصر أوشك أن ينتهى[٤١] .

كان الطلبة والمهنيون والموظفون اقل حظاً . واشتد الضغط بشكل خاص على خريجى الجامعات . ففى احوال كثيرة ، كانت فرص العمل فى المشاريع الاجنبية محدودة جدا ، لأن أغلب هذه المشاريع فضلت الموظفين الذين تلقوا تعليماً اوروبيا . وعاد هذا الموقف جزئيا الى المستوى الادنى للتعليم فى الجامعة المصرية ، وجزئيا ايضا إلى التحيز ضد المصريين باعتبارهم يفتقرون إلى الكفاءات الادارية . ان عدم قدرة الحكومات المتتالية على ايجاد فرص افضل للعمل ــ إما باجبار المشاريع الاجنبية على استجار موظفين مصريين أو بتوسيع البيروقراطية توسيعا اكبر ــ كان عاملا هاما ارتكزت عليه حركة احتجاج الطلبة فى الاربعينيات . وطبقا لما يقوله رفعت السعيد ، فازدياد الفقر فى صفوف الطلبة وخريجى الجامعة فى هذه الفترة ساهم فى الانتشار السريع للحركة الشيوعية[٤٢] . وفى محاولة للاستجابة لمطالب هذه الفئات الساخطة من السكان ، صدر فى ١٩٤٧ قانون الشركات الذى نص على أن تكون نسبة ٥١ ٪ من الرأسمال المستثمر فى الشركة و ٧٥ ٪ من الموظفين و ٩٠ ٪ من العمال من نصيب المصريين[٤٣] .

كبار الملاك واقتراحات الاصلاح الزراعى

رغم أن المؤرخين ــ موضوع هذا البحث ــ يختلفون فى الرأى بشأن طابع كبار الملاك ،

فهم يتفقون على أن هذه الطبقة لعبت دورا رجعيا فى المجتمع المصرى اثناء هذه الفترة . من الناحية الاقتصادية ، كان هذا الدور حاسما فى تأخير عملية تصنيع البلاد . واذا استغل كبار الملاك الفلاحين عن طريق الايجارات الزراعية المرتفعة أو بيع المنتجات الزراعية باسعار غالية مصطنعة ، فقد كانوا مسئولين عن تعريض نمو الصناعة الوطنية للخطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وحيث أن ٧٠ ٪ من اجور الطبقة العاملة كانت تصرف على الغذاء . وان الصناعة اعتمدت على الزراعة للحصول على المنتجات الاولية اللازمة لها (القطن) ، فقد دفعت الأسعار الزراعية العالية باسعار المنتجات الصناعية النهائية الى الارتفاع ، وأضعفت مركز الصناعة المصرية فى السوق العالمى(٤٤) . غير أن الملكية الكبيرة لم تفرض فقط حدودا على قدرة الصناعة المصرية على التقدم فى السوق الدولى ، بل أن الظروف السائدة فى السوق الداخلى اعاقت التصنيع اعاقة أشد . فبسبب الملكية الكبيرة ، عاشت نسبة ٧٠ ٪ من الفلاحين تحت مستوى الحد الادنى للدخل ، وكانت ٧٠ ٪ من اجور العمال تصرف على الغذاء . واخيرا ، فاهمال السياسة الحكومية للمصالح الصناعية الوطنية ، والدعم الذى تلقاه كبار الملاك على حساب المجتمع ككل ، امران يوضحان أن الملكية الكبيرة كانت اكبر عبء على مصر فى بداية الاربعينيات . وكتب طارق البشرى ان طبقة كبار الملاك لم تستطع بأى شكل أن تبرر وجودها(٤٥) .

فى الاربعينيات ، بدأ يتسرب الى اذهان افراد الصفوة المستنرين الادراك بالنتائج السلبية للملكية الكبيرة على الاقتصاد القومى والمجتمع . أصدر مريت بطرس غالى ـــ وهو من اسرة قبطية شهيرة من كبار الملاك ، وعضو فى « جماعة النهضة القومية » ـــ أصدر كتيبا بعنوان « الاصلاح الزراعى » ، اقترح فيه أن تكون ٢٠٠ فدان حدا أعلى لما يسمح به للفرد الواحد من ملكية زراعية . فى هذا الكتيب ايضا ، يرى مريت بطرس غالى أن تحدد الدولة الايجارات وتتخذ اجراءات واسعة لتشجيع انتشار الملكيات الصغيرة بأن تبيع مثلا الاراضى المملوكة للدولة للفلاحين الذين يملكون أقل من فدانين(٤٦) .

فى هذه الفترة ، تقدم محمد خطاب بمقترحات مشابهة . كان محمد خطاب عضوا بمجلس الشيوخ عن الحزب السعدى ، وعرض هذه المقترحات حينما كان زعيم هذا الحزب ـــ محمود فهمى النقراشى ـــ رئيسا للوزراء . وفى الوهلة الاولى ، تبدو آراء خطاب أبعد مدى عما كتبه مريت بطرس غالى بما أن الحد الاعلى المقترح من خطاب ٥٠ فدانا . والواقع أن المقترحين كانا متواضعين جدا ، اذ دعيا إلى التخفيض التدريجى للملكية الكبيرة على مدى

زمنى طويل بفعل العوامل الطبيعية مثل تقسيم الأرض بالميراث(٤٧) .

تكشفت السلطة التى لم يزل كبار الملاك يمارسونها فى الاربعينيات من رد الفعل الذى أحدثته هذه المقترحات المتواضعة ، وهى التى قدمها افراد من الصفوة بعيدو النظر ادركوا أن موضوع الرهان هو كيان النظام الاجتماعى . فرغم أن حزبى الوفد والسعديين كانا عدوين لدودين ، الا أن زعماء الحزبين تعاونوا فى العمل على دفن مقترحات محمد خطاب فى لجنة برلمانية خاصة . وطبقا لاقوال طارق البشرى ، فالفرق الوحيد بين الحزبين أن الوفد كان متخوفا من أن يعرف الناس الحيلة التى تمت فتصاب شعبيته بسوء(٤٨) .

يدهش رفعت السعيد لقصر نظر كبار الملاك الذين رفضوا كل اقتراح اصلاح باعتباره « بلشفياً »(٤٩) . فقد تم رفض مجانية التعليم الابتدائى فى الثلاثينيات لأنه سوف « يؤدى الى أن يتحول اصحاب الجلاليب الزرقاء الى اصحاب جلاليب مكوية » ، مما يصعّب عليهم أن يمسكوا الفأس بعد ذلك(٥٠) . ولا يفسر عبد العظيم رمضان مقاومة الاصلاحات بقصر نظر كبار الملاك والبرجوازية الصناعية ، بل بالمصالح المشتركة القوية التى بين جناحى البرجوازية . فمن زاوية المنطق ، كان من مصلحة الجناح الصناعى أن يؤيد المقترحات الاصلاحية . غير أن الروابط الوثيقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة بين الجناحين منعت البرجوازية الصناعية من أن تتمايز وتعارض طبقة كبار الملاك . وبالاضافة ، فحيث أن افرادا من الجناح الصناعى كثيرا ما ملكوا أراضى واسعة ، فقد انقسم هذا الجناح على نفسه بشأن علاقات ولائه ومصالحه . واحمد عبود مثال جيد لهذا الوضع باعتباره صناعيا مشهورا يملك ايضا آلاف الفدادين . فكونه مالكا لأراض واسعة ولأكبر مصانع للسكر فى مصر حال دون أن يقر رأيه إلى جانب المصالح الصناعية .

الفصل الثانى

الخلفية السياسية لأزمة ١٩٣٦ ـــ ١٩٥٢

قبل أن نتناول الآراء المختلفة التي يبديها المؤرخون بصدد الأزمة التي تلت ١٩٤٥ ، فمن الضروري أن نعرض مدخلاً للبناء السياسي في مصر في فترة ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ .

رغم حدوث الإحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ ، ظلت مصر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى إندلاع الحرب العالمية الأولى . وفي ١٩١٤ أعلنت الحماية البريطانية عليها . إعتراضاً على هذا الوضع ، تشكل وفد مصري عام ١٩١٨ ليطالب بالإستقلال التام . وفي المقابلة التي تمت بين هذا الوفد وبين المندوب السامي البريطاني يوم ١٣ نوفمبر . قوبلت هذه المطالب بالرفض ، فانفجرت ثورة ١٩١٩ التي إستمرت حتى الإنتخابات البرلمانية العامة الأولى في ١٩٢٤ . في أول الأمر ، لم يكن الوفد حزباً سياسياً بل تجسيداً للتطلع القومي إلى الإستقلال ولم يتخذ الوفد سمات الحزب السياسي إلا بعد أن تأسس منافس له في ١٩٢٢ ، وهو حزب الأحرار الدستوريين (إكتفينا فيما بعد بتسميته حزب الأحرار) . في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، أصدرت بريطانيا تصريحاً من جانب واحد نص على أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة عدا تحفظات أربعة وهي المتعلقة بالمواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر وحماية المصالح الأجنبية والأقليات ، والسودان . وهي أمور تتم تسويتها ودياً من خلال المفاوضات . ظلت هذه التحفظات الأربعة تسيء إلى العلاقات المصرية الإنجليزية إلى ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . والتحفظ الخاص بالأقليات الأجنبية هو الوحيد الذي تمت تسويته بالمعاهدة الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ وبمؤتمر مونترو لعام ١٩٣٧ .

أخيراً ، صدر دستور ١٩٢٣ . ورغم أنه روجع وألغي مرات عديدة بين ١٩٢٣ و١٩٥٢ ، فقد شكل هذا الدستور الهيكل السياسي الذي قام حتى ١٩٥٢ . كان دستور ١٩٢٣ حلاً وسطاً بين الأطراف الرئيسية الثلاثة التي سادت الميدان السياسي بعد ذلك ، وهي الوفد والملك والإنجليز .

صيغ الدستور بطريقة جعلت الوفد يكسب دائماً في الانتخابات الحرة ، إذا كان الحزب الوحيد الذي تمتع بقاعدة بين الجماهير . ورغم وجود هذه القاعدة الشعبية للوفد ، إلا أن عاملين اثنين تسببا في أن يتولى الحكم لمدة تقل عن ٨ سنوات أثناء فترة الثمانية والعشرين عاماً التي ظل النسق الليبرالي قائماً فيها . هذان العاملان اللذان حالا دون أن يبقى الوفد في السلطة هي الجانبان الاخران في المثلث السياسي ، ونقصد الملك والبريطانيين .

رأى الملك أكبر تهديد لعرشه في مبدأ سيادة الشعب الذي دعا إليه الوفد . غير أن

الدستور منح الملك سلطات تقدم له الوسائل الكافية لكى يحبط بها السعى لتحقيق المثل الوفدية العليا . منح الدستور الملك سلطة تشريعية بعيدة المدى . وكان الملك كذلك يعين رئيس الوزراء ، وفى إمكانه أن يمنع تعيين الوزير الذى لا يوافق عليه ، وأن يحول دون صدور القوانين التى يمتنع عن التوقيع عليها . وبالإضافة إلى ذلك ، ففى إستطاعة الملك أن يحل البرلمان فى أى وقت ، وله أن يعين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ . وفى ميدان السلطة التنفيذية ، فللملك حق تعيين أفراد السلك الدبلوماسى جميعاً ، وكذلك أعلى الرتب من ضباط البوليس والجيش . كان الأزهر ــ الجامعة الدينية ــ تحت سيطرته تماماً . وإلى جانب هذه الوسائل الشرعية ، كان فى إستطاعة الملك أن يلجأ إلى وسائل غير قانونية يقوى بها مركزه . فكثيراً ماألغى دستور ١٩٢٣ وفرض حكومة إنقلاب[1] على البلاد والوفد معاً . وقد يحدث أن يعبث بالانتخابات .رغم إبقائه على الدستور قائماً .

أمّا ما سمى بأحزاب الأقلية ــ وأهمها حزب الأحرار (١٩٢٢) والحزب السعدى (١٩٣٧) ــ فكانت أوراقاًرابحة بيد الملك فى المعركة الدائرة ضد الوفد . فرغم أنها أحزاب مستقلة ، لها برامجها السياسية الخاصة وأعضاؤها المنضمون إليها ، إلا أنها كانت معتمدة على الملك إعتماداً كاملاً للوصول إلى السلطة ، إذ كانت دائماً تخسر الإنتخابات . وفى أوقات قليلة ، حدث أن تعاونت أحزاب الأقلية هذه مع الوفد أثناء قيام حكومات أئتلافية قصيرة العمر أو حكومات إنتقالية كلفت بمهمة إجراء إنتخابات حرة .

كانت السلطة الحقيقية فى فترة ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ فى يد المندوب السامى البريطانى (الذى أصبح سفيراً بعد المعاهدة الإنجليزية المصرية) والذى مثل المصالح البريطانية فى مصر . وكان الجيش البريطانى المعسكر بصفة دائمة فى مصر أساس هذه السلطة . فى اللعبة السياسية التى دارت ، أبقى المندوب البريطانى على توازن القوى بين الملك وأحزاب الأقلية من جهة وبين الوفد من جهة أخرى .

ونظراً لضعف التأييد الشعبى الذى يستطيع الملك وأحزاب الأقلية الحصول عليه ، فلم يكن هذا الطرف ليقوى على لعب الدور السياسى الهام الذى قام به بالفعل لو لم يلق المندوب السامى بثقله إلى جانب الملك فى اللحظات الحاسمة . ومع ذلك ، فالتأييد البريطانى للملك فى وجه الحركة الوطنية لم يكن دون شرط ولا جرى دون تردد . فإذا عادت أحدى حكومات الإنقلاب فى غير مصلحة الإنجليز فى حين أن حكومة وفدية تفيد هذه المصلحة ــ وهو أمر حدث فى ١٩٣٦ ــ كان من المستطاع أن يؤيد البريطانيون مطلب الوفد بإجراء إنتخابات حرة .

رغم النزاع القائم بين الوفد والسراى والإنجليز ، فقد وصلوا مع مرور الزمن إلى التوافق حول القواعد التى ينبغى أن تحكم اللعبة السياسية . كان هذا عبارة عن قبول الطرق المشروعة كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية . ويعنى هذا أن العملية التى تحل بها القضايا السياسية تركز فى البرلمان ، وأن العلاقات مع بريطانيا العظمى بشأن التحفظات الأربعة ــ التى تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ــ تحصر فى المفاوضات السلمية . ورغم أن الأطراف الثلاثة أدركت أن هذه المبادىء الثلاثة تشكل أساس الهيكل السياسى ، إلا أن حزب الوفد هو الذى ساند تلك المبادىء أكثر مما فعله الجانبان الآخران من المثلث . وطالما ناصر الوفد هذه المبادىء وتمتع بتأييد شعبى ، ظل الهيكل السياسى المعتمد على دستور ١٩٢٣ سالماً . إلّا أنه ، فور فقدان الوفد لتأييده الشعبى ــ كما حدث أثناء الثلاثينات والأربعينات بسبب ظهور منظمات سياسية أكثر جذرية تتهم الوفد بالتعاون مع البريطانيين والطبقة الحاكمة ــ تعرض الهيكل السياسى للخطر تعرضاً مباشراً .

واخيرا ، فثمة ثلاثة احداث تاريخية تستحق اهتماما خاصا فى هذا البحث ، لأنها تلقى اضواء على التطورات المميزة لهذه الفترة ، وتبرز بالتالى بروزاً كبيرا فى المناقشات بين المؤرخين المصريين . هذه الاحداث هى ثورة ١٩١٩ ، ومعاهدة ١٩٣٦ الانجليزية المصرية ، وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . النقطة الرئيسية فى هذه المناقشات هى الدور الذى لعبه الوفد فى تلك الاحداث . وما يشغل بال المؤرخين بالنسبة لثورة ١٩١٩ هو هل كان الوفد يمثل الامة كلها أم استخدم الثورة لصالح البرجوازية ؟ والسؤال بالنسبة لمعاهدة ١٩٣٦ الانجليزية المصرية هو هل كانت نتائجها الغالبة ايجابية أم سلبية ؟ واخيرا ، يعتبر بعض المؤرخين المصريين حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وصمة عار للوفد لأنه قبل أن يتولى السلطة بواسطة الدبابات البريطانية . الا أن مؤرخين آخرين يبذلون قصارى جهودهم ليثبتوا براءة الوفد فى هذا الحادث .

* * *

غرض هذا الفصل أن يتتبع تآكل الهيكل السياسى فى الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية كما وصفتة مدرستان مختلفتان فى المنهج المصرى لكتابة التاريخ . فالمدرسة الفكرية التاريخية الاولى ــ التى ينتمى اليها شهدى عطية ورفعت السعيد وطارق البشرى ــ تحلل الازمة السياسية على أن سببها يكمن فى النزاع الطبقى . المدرسة الفكرية الثانية ــ التى ينتمى اليها

عبد العظيم رمضان ومحمد أنيس ــ تحلل التطورات التى ادت إلى الأزمة على اساس سياسى . وينظر اتباع هذه المدرسة الى الصراع بين القوى الديمقراطية (الوفد والجماهير) وبين القوى الاتوقراطية (الملك واحزاب الاقلية) على انه جذر الازمة السياسية . هم لا ينكرون وجود النزاع الطبقى ، وانما لا يعيرونه اهمية فائقة فى تفسير التطورات السياسية . ويبدو بديهيا أن اختلاف التحليلات التى تقدمها هاتان المدرستان الفكريتان مبنى على تفسيراتهما المتباينة للتطورات الاقتصادية ، وهو امر لمسناه في الفصل السابق .

النزاع الطبقى باعتباره سببا للازمة بعد ١٩٤٥

يحاول شهدى عطية ان يفسر جميع التطورات السياسية على أسس اقتصادية ، ويختصر جميع التطورات السياسية الى اسباب اقتصادية فطبقا لرأيه ، تمثل الاحزاب السياسية مصالح اقتصادية محددة تحديدا واضحا . « البرجوازية الوطنية » أو الرأسمالية الوطنية[٢] ، ومثل حزب الاحرار « الاقطاعيين »[٣] والحزب السعدى « كبار رجال المال /[٤] . استهدف الوفد القضاء على الاقطاع ومحاربة الامبريالية فى حين ان حزبى الاحرار والسعديين حاولا أن يبقيا مصر مربوطة بالرأسمالية الغربية[٥] . ارادت البرجوازية الصناعية أن تعوض عن ضعفها ، فحاولت أن تكتسب تأييد الجماهير . غير أن الحقيقة أن الوفد لم يجرؤ ابدا على تكتيل الجماهير حول نضاله الوطنى الخالص ، خشية منه أن تتقدم بمطالب اجتماعية مقابل تأييدها اياه[٦] . وفى نهاية الأمر ، نجم عن ازدواجية هذا الموقف ازاء الجماهير وعن ضعف البرجوازية الصناعية الاقتصادى أن سار الوفد على « سياسه التهادن » التى تضمنت أن يعتمد الحزب اعتمادا كاملا على « الطرق السلمية المشروعة » وصولا لاهدافه[٧] .

فى هذا الاطار ، تعاون الوفد مع حزب الاحرار فترة قصيرة قبل ١٩٣٠ ، ووقع على المعاهدة الانجليزية المصرية لسنه ١٩٣٦ . بهذه المعاهدة ، اعترف الوفد لأول مرة بحقوق جيش الاحتلال البريطانى فى مصر كأمر واقع . وشيئا فشيئا ، اصبح الوفد ينعزل عن الجماهير انعزالا متزايدا .

لم تأت سياسه التهادن بالنجاح الذى توقعة الوفد . فقبل أن تمر سنة ونصف سنة على التوقيع على المعاهدة الانجليزية المصرية ، ووجه الوفد بحكومة أئتلافية من حزبى الاحرار والسعديين تحل محله . وفى رأى شهدى عطية أن بقاء هذا الائتلاف حاكما حتى ١٩٥٠ ــ مع انقطاع واحد فى فترة ١٩٤٢ ــ ١٩٤٤ ــ يبين كم كان قويا التحالف بين المصالح الاقطاعية والمالية . اكبر نجاح حققه هذا التحالف كان اثناء حكومة على ماهر فى ١٩٤٠ عندما أفلس بنك مصر[٨] .

يرفض المؤرخون المحدثون الطريقة التى يحلل بها شهدى عطية التطورات السياسية فى فترة ١٩١٩ ـــ ١٩٤٥ باعتبارها نضالاً بين برجوازية وطنية تقدمية ومصالح رجعية اقطاعية ومالية . لايوجد مؤرخ محدث مهما كانت المدرسة الفكرية التى ينتمى اليها ، يعتبر الوفد صنواً للبرجوازية الوطنية أو الصناعية . ولايمكن تفسير الافكار التى يتقدم بها شهدى عطية الا بإرجاعها الى السياق التاريخى والسياسى الذى نمت فيه . لقد كان شهدى عطية احدى الشخصيات القائدة فى الحركة الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية الذين ارادو أن يقيموا جبهة وطنية تتكون من الرأسماليين المتقدميين والمثقفين التقدميين والطبقة العاملة . وكان من المفترض أن هذه الجبهة توجه ضد السيطرة الامبريالية وضد تلك الطبقات المصرية التى تخضع لمصالح الامبريالية . سوف نرى فى الفصل الثانى ان الشيوعيين يبحثون عن التحالف ضد الاستعمار لكى يقوضوا مركز الوفد ويدعوا مركزهم بجذب عناصر من البرجوازية اليهم وحاول عبد الناصر فيما بعد أن يكتل نفس الطبقات الاجتماعية حوله . رغم أن عمل شهدى عطية قد فات الدهر عليه بهذا الشأن ، إلا أن افكارا اخري تبناها فى مؤلفه مازالت ذات تأثير شديد على كتابات مؤرخين اخرين . ومثال ذلك الفكرة القائلة ان النزاع الطبقى كان سابقا على ثورة ١٩١٩ . فهذه الفكرة التى تبناها مؤرخ يسارى مثل رفعت السعيد (١٠) ـــ كان لها تأثير هائل على الصورة التاريخية للوفد ، لأنها تناقض وتقوض صورة الوفد التى قدمها مؤرخين أكثر قومية كعبد العظيم رمضان على أنه الحزب الذى مثل الامة ككل . إن الفكرة القائلة بأن النزاع الطبقى سابق على ثورة ١٩١٩ تتضمن أن الوفد مثل المصالح البرجوازية فى المقام الاول ، وان هذه المصالح لم تكن تتطابق مع مصالح الطبقات الأخرى أو الأمة . وتتضمن هذه الفكرة ـــ بالإضافة ـــ أن الوفد عني بأن يعبىء الجماهير فى الثورة بالدرجة التى تتطابق اهدافها مع أهداف البرجوازية فطبقاً لرأى رفعت السعيد ، ينبغى أن تعزا ازدواجية الوفد إلى قيامه بتعبئة الجماهير ضد اعداء البرجوازية فى حين حاول الحزب فى الوقت نفسه ان يحصر الحركة الجماهيرية فى الهوامش الضيقة التى رسمها لها (١١) .

هناك مؤرخون مثل رفعت السعيد يتفقون مع شهدى عطية على أن هبوط شعبية الوفد فى الثلاثينيات والاربعينيات يعود إلى هذه الازدواجية التى كشفت عن ارتياب البرجوازية الاساسى من الجماهير . ويعتقد رفعت السعيد أن هذا الارتياب هو مفتاح السياسة الوفدية . فقد جعل الوفد يتبنى سياسة الطرق المشروعة(١٢) . وفى الاحوال المتفرقة التى استخدم الوفد العنف بالفعل ، اتخذ هذا العنف شكل الهجمات الارهابية على الاعواء السياسيين ، ولم يتخذ

شكل الهبات الجماهيرية لعمال وفلاحين تقودهم قيادة مركزية[١٣] . ولأن الوفد لم يكن ابدا يريد حقا أن تشترك الجماهير فى السياسة ، فقد فَقَدَ قاعدته السياسية الخاصة واجبر على أن يلتزم بالقيود الضيقة لدستور ١٩٢٣ . بل اصبح النضال من اجل دستور ١٩٢٣ هدفا سياسيا فى ذاته ، واستهلك كما هائلا من الطاقة . كانت سياسة التحالف والتساهل والتهادن النتيجة المنطقية لسياسة الطرق المشروعة .

رغم نقده لعلاقة الوفد بالجماهير ، يدخل رفعت السعيد فى حسابه الحيرة السياسية التى وجد الوفد نفسه فيها . ويحلل هذا المؤرخ البناء السياسى تحليلا اكثر دقة وحذقا باعتباره ميدان بحث له تفسيره الداخلى ، الأمر الذى يختلف اختلاف بارزا عن التبسيط الاقتصادى الذى يقوم به شهدى عطية . ويحاول السعيد أن يفسر ازمة الثلاثينيات والاربعينيات بواسطة كل من العوامل السياسية والاقتصادية .

الاغلب أن هذا التحليل الادق يفسر لنا لماذا رفعت السعيد — فى موقفه من الوفد — الموقف المزدوج الذى يتميز به اليسار ازاء هذا الحزب بصورة عامه . فهو من جهة ينقد الوفد نقدا عنيفا بسبب طابعه الطبقى الذى اثر على علاقاته بالجماهير . ومن جهة اخرى ، يدرك أن الوفد كان افضل الاحزاب التقليدية لأنه وقف من أجل مبادىء الديمقراطية الليبرالية مثل حرية الصحافة والتنظيم والمساواة امام القانون[١٤] . يعتبر السعيد اعداء الوفد السياسيين اما رجعيين مثل الملك واحزاب الاقلية ، أو فاشيين مثل جماعة الاخوان المسلمين ومصر الفتاة بعد بروزهما فى النصف الثانى من الثلاثينيات . كذلك يلعب دورا هاما فى هذا الموقف كون الوفد بقى حزب الاغلبية باستمرار حتى عام ١٩٥٢ رغم تدهوره التدريجى . ولا مفر من أن يكون هذا عاملا حاسما لا يمكن تجاهله فى نظر المؤرخين اليساريين بصورة خاصة ، وهم الذين لا يرون فرقا بينهم وبين الجماهير[١٥] .

كانت الفاشية فى الثلاثينيات تهدد مصر بخطر شديد . فالايطاليون الذين استولوا على ليبيا فى ١٩١٢ احتلوا اثيوبيا ايضا فى ١٩٣٦ . وفى مصر ذاتها ، ظهر الخطر الفاشى واضحا فى شخص الملك فاروق وفى منظمات مثل مصر الفتاة والاخوان المسلمين ، التى كانت تعطف على كانت تعطف على القضية الفاشية . فى أواخر الثلاثينيات ، صار الملك مقتنعا بأن الانتصار الفاشى وشيك ، وكان أمله ان يتمكن من زيادة سلطته عندما تتم للمحور هزيمة اعدائه وهم البريطانيون والوفد .

يحلل رفعت السعيد حيرة الوفد فى الثلاثينيات بالعلاقة مع هذه الخلفية . كان البريطانيون يدركون أن الحرب واقعة لا محالة ، وحيث أن الملك — ذنبهم — قد أفلت بعيدا عنهم ، فلم يكن امامهم من بديل الا أن يعقدوا صفقة مع الوفد . وكان امام الوفد — بدوره — الخيار بين أن يظل بعيداً يترقب تآمر السراى لصالح اهداف المحور أو أن يتعاون مع البريطانيين لانقاذ النظام الليبرالى[١٦] . فى رأى رفعت السعيد أن سياسة التقارب من البريطانيين التى اختارها الوفد لم يعرض للخطر بأى شكل من الاشكال النضال من أجل الهدف النهائى وهو الاستقلال التام . فقد بقى هذا الهدف دون تغيير ، ولم يحدث الا انه تأجل مؤقتا لاسباب تكتيكية[١٧] ، اذ كانت الاولوية للكفاح من اجل الدفاع عن دستور ١٩٢٣ ضد خطر الفاشية . وفى نظر رفعت السعيد أن هذا الكفاح من أجل الديمقراطية فى هذ الفترة يبرر وجود الوفد .

غير أنه ثبت أن الثقة التى وضعها الوفد فى البريطانيين لم يكن لها اساس . فمعاهدة ١٩٣٦ الانجليزية المصرية لم تضع نهاية لسياسة التلاعب مع مختلف القوى المصرية بحيث يضرب بعضها بعضا ، وهى لعبه تفوّق فيها البريطانيون . وكذلك اخطاء الوفد التقدير بالنسبة لقدرة الانجليز على المحافظة على الوفد بعد التوقيع على المعاهدة . فقد سقطت الحكومة الوفدية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وخلفتها حكومة ائتلافية من السعديين والاحرار . فالعلاقة الجديدة مع البريطانيين لم تحقق توقعات الوفد . بل اكثر من هذا ، فهى أساءت الى هيبته إساءة بالغة فى نهاية الأمر . فى ٤ فبراير أحنقت دسائس الملك فاروق السفير البريطانى فى وقت كانت فيه قوات روميل فى الصحراء الغربية ، فأمر الدبابات البريطانية بأن تحاصر القصر ، ودخل السفيرالسراى ليجبر فاروق على تعيين مصطفى النحاس رئيسا للوزارة . وفى تقدير رفعت السعيد أن المناقشة التى دارت حول تورط الوفد فى هذه الاهانة القومية لم تعالج النقطة المركزية[١٨] . ليست هذه النقطة أن القيادة الوفدية كانت تعلم بما يعده الانجليز أو لم تكن تعلمه . الاهم من ذلك بكثير هو أن الحادثة نتيجة منطقية لسياسة التسوية التى اتبعها الوفد ازاء الانجليز منذ ١٩٣٦[١٩] . ففى نهاية الأمر ، كان الخط السياسى ناجماً عن عدم ثقة الوفد بالجماهير . ولو كان الوفد قد عبّأ الجماهير منذ البداية فى الكفاح الوطنى ، لم يكن الحزب ليجبر على الثقة بالبريطانيين . ولنفس السبب ، لم يكن الملك ومصر الفتاة والاخوان المسلمون ليصيروا من القوة التى كانوا عليها فعلا فى اواخر الثلاثينيات .

يبدو أن رفعت السعيد يوحي بعدم وجود بديل فى ذلك الوقت امام الوفد لما له من ميل نحو الحلفاء ، ولا أمام الملك وأنصاره لما لهم من ميل الى المحور . كان البديل يتجسد فى الحركة الشيوعية التى اخذت تنمو فى هذه الفترة وبرزت بعد ١٩٤٥[٢٠] . وكانت المجموعات الشيوعية تدافع عن استراتيجية سياسية موجهة ضد الفاشيين فى نفس الوقت الذى كانت ترفض فيه التعاون مع البريطانيين . اظهرت الحركة الشيوعية منذ الثلاثينيات قدرة كامنة كبيرة على النمو . وكانت هى الوحيدة التى فى استطاعتها أن تملأ الفراغ المتزايد بين الوفد والجماهير . يبين رفعت السعيد هبوط شعبية الوفد لدى العمال بأن يتعقب تحرر النقابات التدريجى من قبضة البرجوازية . ففى ١٩٢٦ ، بلغت عضوية النقابات الوفدية ٣٠,٠٠٠ عضو ، وهبط هذا الرقم فى السنة التالية الى ١٣,٠٠٠ ، فى حين أن عضوية النقابات المستقلة بلغت ما بين ٥٠,٠٠٠ و ٦٠,٠٠٠ عضو . غير أن عملية الاستقلال المتزايد من البرجوازية لم تكن امراً مستمراً يستحيل أن ينقلب اتجاهه . ويبدو أن ١٩٣٢ سنة فاصلة . تميزت فترة ١٩٣٢ — ١٩٣٨ (بما فيها الفترة التى حكم فيها الوفديون بين ٩ / ٥ / ١٩٣٦ و ٣٠ / ١٢ / ١٩٣٧) باضرابات طويلة وشاهدت روحا نضالية ووعيا صاعدين[٢١] . ومن المثير للسخرية أن الوفد ساعد على تقويض مركزه بنفسه عندما اعترف بالنقابات قانونا بعد حادث ٤ فبراير ، وهذا محاولة منه لكسب الجماهير الى جانبه مرة اخرى . فمنذ ذلك الوقت ، تزايد عدد النقابات من ٢١٠ نقابة فى ١٩٤٤ إلى ٤٨٨ فى ١٩٤٦ والى ٥٦٨ نقابة فى ١٩٥٢ . وكان للحركة الشيوعية أن تلعب دورا هاما فى تنظيم هذه النقابات بعد الحرب العالمية الثانية[٢٢] .

النزاعات السياسية باعتبارها سببا لأزمة ١٩٣٦ ـــ ١٩٥٢

يبدو أن عبد العظيم رمضان أشد الممثلين صراحة للمدرسة الفكرية التى تعيد تدهور البناء القائم إلى اسباب سياسية . طبقا لهذه المدرسة ، لم يكن التناقض الاساسى فى المجتمع المصرى بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، بل بين القوى الديمقراطية والرجعية ، أى بين الوفد والجماهير من جانب والملك واتباعه من جانب آخر . ويحط بالصراع الطبقى الى مركز ثانوى فى الكفاح الديمقراطى والوطنى السائد الذى يقوده الوفد . وتبدو جميع اعمال رمضان مشبعة بهذا التفسير الوفدى للتاريخ .

غير أن المرء ، اذا ألقى الى اعمال عبد العظيم رمضان نظرة أعمق ، لوجد أن تحديد فكر هذا الكاتب أقل سهولة مما يظن . حقا ، ان عمل رمضان الكبير الاول « تطور الحركة

الوطنية ، ١٩١٨ ــ ١٩٣٦ » ــ الذى أكسبه شهرة كبيرة كمؤرخ ــ ذو وجهة نظر وفدية بارزة . وفى المؤلف الذى تلاه ــ والذى يعالج فترة ١٩٣٧ ــ ١٩٤٨ ــ استمرار لنفس الزوح . بل يمكن القول ان دفاع عبد العظيم رمضان فى هذا الكتاب عن دور الوفد فى حادث ٤ فبراير يتميز بالتطرف . واخيرا ، فمن المقالات التى ربحها لكتيب اصدره حزب الوفد ، يبدو مؤكدا أنه يناصر الوفد دون قيد أو شرط ومن جهة اخرى ، فكأن كتابه المعنون « صراع الطبقات فى مصر ، ١٨٣٧ ــ ١٩٥٢ » يمثل وجهة نظر مضادة بشأن التطور التاريخى . فى هذا الكتاب ، يعير رمضان اهتماما كبيراً للنزاعات الاجتماعية الاقتصادية ، والمفروض من العنوان أن النزاع الطبقى موضوعة الكتاب الرئيسية . ويعترف رمضان فعلاً بأن البناء الطبقى للوفد كان احدى العقبات الرئيسية امام الاصلاح والنمو الاقتصاديين[٢٣] . ويبدو منطقيا من ثمة أن يؤيد الاصلاحات الزراعية وتأميم المؤسسات الاجنبية على يد عبد الناصر ، فى حين انه يمتدح الحركة الشيوعية للمساهمة التى اتت بها فى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية[٢٤] .

كيف يمكن تفسير ذلك التناقض بين هذين الرأين ؟ قد يكون احد التفسيرات له بالاشارة الى ان اعمال رمضان التى تذهب مذهبا وفديا نشرت فى نهاية الستينيات واوائل السبعينيات ، فى حين أن الاعمال الاكثر انتقادا للوفد نشرت متأخرة عن ذلك فى السبعينيات . كذلك ، يركز رمضان غالبا على الفترة السابقة لعام ١٩٣٦ ، عندما كان الوفد حزب الجماهير دون منازع ، لأن احزابا جماهيرية منافسة له لم تكن قد ظهرت بعد على المسرح . وقد يعارض المرء هذا التفسير على اساس أن الادبيات النقدية للوفد ــ مثل عمل شهدى عطية ــ سبقت اعمال رمضان الاولى . وثمة تفسير آخر ممكن ، وهو أن الاعمال المبكرة والمتأخرة ليست بمثل هذا التناقض كما تبدو . فرغم عنوانه ــ « صراع الطبقات فى مصر ، ١٨٣٧ ــ ١٩٥٢ » ــ لا يوجد ابدا فى هذا الكتاب ما يوحى بأن النزاع الطبقى كان القوة المحركة فى التاريخ المصرى واساس الازمة بعد ١٩٤٥ . ولا يوجد ابداً فى هذا الكتاب ما يقوض اولوية التفسير السياسي للتاريخ المصرى بين ١٩١٩ و ١٩٥٢ . والواقع انه يبدو ان هذا العمل قد تم لتنفيذ الموضوعية الماركسية المركزية بان الصراع الطبقى والقوة المحركة في التاريخ المصرى . وفى السطور التالية ، سوف اذكر تفسير رمضان للتطورات السياسية التى تميزت بها ازمة ١٩٣٦ ــ ١٩٤٥ ، بادئا اولا بنقده للمنهج الماركسى المصرى لكتابة التاريخ . ثم اقدم عرضا مفصلا للتفسير الوفدى للتطورات السياسية التى طرأت فى هذه الفترة

أن مؤلف عبدد العظيم رمضان « الصراع الطبقى فى مصر ، ١٩٣٧ — ١٩٥٢ » ، عبارة عن محاولة لتنفيذ الكتابة التاريخية الماركسية المصرية ، وخاصة الطريقة التى مارسها شهدى عطية وأنور عبدالملك . يلوم هذين المؤرخين على ميلهما إلى أن يوجدا دائماً توازيا بين التاريخين الأروبى الغربى والمصرى ويعتقد أنه لا يوجد أساس لهذا التوازى لأن الصراع الطبقى لعب دوراً أهم بمراحل بأروبا الغربية عنه فى مصر التى تميزت بهيكل إقتصادى وسياسى شبه مستعمر . ان البحث الدؤوب عن التشابه بين الحالين أعطى فى نهاية الأمر صورة مشوهة للتطورات السياسية فى مصر . فالفكرة مثلا أن التطورات السياسية خضعت تماماً للصراع بين الصناعيين والتقدميين وكبار الملاك الرجعيين قد يكون لها أساس فعلى فى التاريخ الأروبى الغربى ، غير أنها غير مطابقة للظرف المصرى فى الفترة بين ١٩١٩ و١٩٥٢ . وعلى نقيض ما يعتقده المؤرخون الماركسيون ، فحزب الأحرار لم يكن خاضعاً لمصالح كبار الملاك دون سواهم[٢٥] . كذلك ، لم يكن الحزب السعدى تحت السيطرة التامة لمن يسمون « بكبار رجال المال » ، كما لم يكن اداة للمصالح الرأسمالية الأجنبية[٢٦] . ولو كان هذا هو الحال ، فكيف يستطيع المؤرخون الماركسيون أن يغيروا كون الحزب السعدى هو الذى أصدر قانون الشركات الذى يتضمن على أن ٥١ ٪ من رأس المال المستثمر فى مشاريع الأعمال يجب أن يكون فى أيدى المصريين ؟[٢٧] وكذلك تؤدى هذه الطريقة فى التفكير بشهدى عطية إلى أن يعطى الوفد سمات تقدمية لأسباب خاطئة كل الخطأ[٢٨] .

يعتقد رمضان أن الخلفية الاقتصادية والإجتماعية للساسة والأحزاب السياسية لا تؤثر عموماً على مواقفها السياسية تأثيراً مباشراً . وسبقت الأشارة إلى أنه يرى بوجود طبقة حاكمة واحدة فى هذه الفترة ، وأنها انقسمت إلى جناحين يتمايز كل منهما عن الآخر بالأهمية النسبية لنشاطاته الإقتصادية ، غير أنهما متداخلان سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً إلى الدرجة أن الخلافات بين أفراد الطبقة الحاكمة لا يمكن أن تنسب إلى خلافاتهم الإقتصادية . فالتأثير والبناء الطبقيان كانا ينعكسان على الهيكل السياسى بكليته والذى أساسه دستور ١٩٢٣ . فرض هذا الهيكل السياسى قيوداً معينة على الإتجاه الذى تتخذه التطورات السياسية وعلى من يشترك فى إتخاذ القرارت المتعلقة بها . وتظهر هذه القيود بوضوح أكبر فى السياسة الإجتماعية الإقتصادية التى اتبعتها الحكومات فى تلك الفترة . منظرا لكون البناء الإجتماعى والإقتصادى المصرى بناء معيناً فى ذلك الوقت ، صار الإصلاح الزراعى أمراً غير مطروح للنقاش . وأبعد ما كان يمكن لحزب سياسى مثل الوفد أن يذهب إليه كان أن يفرض ضريبة عقارية تصاعدية

تثبط من همة كبار الملاك فى إقتناء المزيد من الأرض . انحصر التشريع الإجتماعى الذى أصدرته الحكومات الوفدية فى الإعتراف القانونى بالنقابات (بعد ١٩٤٢) ، والتأمين الإجتماعى المحدود . غير أن مختلف الأحزاب السياسية اتفقت على العموم حول المسائل الأساسية للسياسة الإجتماعية الإقتصادية ، وكانت الفوارق بينها فى هذا الصدد حدية فقط[٢٩] .

يعتقد رمضان مع ذلك أن الوفد حزب تقدمى . لماذا ؟ فى رأيه أن هذا يعود إلى أن الأختلافات الطبقية فى الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٤٥ ظلت فى الخلفية ، لأن النضال الوطنى كان يستوعب إهتمام الأمة كله . ورغم وجود شكاوى للعمال والفلاحين من البرجوازية المصرية (وخاصة للفلاحين ضد كبار الملاك) ، إلا أن هذه الشكاوى لم تأخذ طابع الصراع الطبقى لأن أهمية الشكاوى من الإحتلال البريطانى كانت أكبر من أن تحول دون اتحاد شتى الطبقات الإجتماعية حول راية الوفد . ويعتقد رمضان أن تفسير هذا الوضع يعود إلى الهيكل الإقتصادى شبه المستعمر لمصر ، أى أنها لم تكن تزال فى ١٩١٩ تفتقر إلى صناعة أهلية تقودها برجوازية قومية ، ففى المرحلة التالية فقط للصراع الوطنى ــ المرحلة التى تطابقت مع صعود الصناعة الأهلية والبرجوازية القومية ، ومع هبوط تأثير الأجانب وسيطرتهم الإقتصادية ــ فى هذه المرحلة فقط أدرك الفلاحون والطبقة العاملة أن البرجوازية وحدها هى التى تستفيد من الحرية التى اتسعت . منذ تلك اللحظة ، فالقوانين الجدلية التى أنطبقت على الصراع بين البرجوازية المصرية والبريطانيين ، بدأت تنطبق على الصراع بين الطبقة العاملة والفلاحين وبين البرجوازية المصرية[٣٠] وليس واضحاً فى أعمال رمضان ما هى الفترة بالدقة التى يعتقد أن نقطة التحول قد تحققت فيها ، ومن المحتمل أن تكون فى نهاية الحرب العالمية الثانية . الأمر الهام هنا أن رمضان يعترف ــ بهذا النموذج الذى يتصوره ــ بالإدعاء الذى تقدم به الوفد فى ١٩١٩ بأنه يمثل الأمة بكاملها ، فيفند بهذا اطروحة المؤرخيين الماركسيين مثل شهدى عطية ورفعت السعيد والقائلة أن الوفد كان يمثل البرجوازية فقط[٣١] .

فى أعتقاد رمضان أنه ، حتى لو كانت قيادة الوفد فى أيدى افراد من البرجوازية دون غيرها . هناك قضايا كثيرة تبنيها البرجوازية وكانت أيضاً قضايا الجماهير . تمايز الوفد عن الأحزاب التقليدية الأخرى بطابعه الوطنى الليبرالى ، كان هذا الطابع أساس علاقته بالجماهير . وفضلا عن وقوفه على رأس القضية الوطنية ضد البريطانيين ، فالوفد كان أيضاً الحزب التقليدى الوحيد الذى أيد دستور ١٩٢٣ تأييداً كاملاً . أن مساندة الوفد لهذه القضايا فى فترة ١٩١٩ ــ ١٩٣٦ ، بل وخاصة فى فترة ١٩٣٦ ــ ١٩٤٢ ، ضد الملك

والقوى الفاشية ، لأمر كان فى مصلحة الأمة ككل . أن رمضان ــ أكثر من أى مؤرخ آخر ــ يطابق بين الوفد وبين الأمة . عليه ، ليس من الغريب أنه يوجه اللوم بشأن الأزمة كلها ــ التى ظهرت واضحة بعد ١٩٣٦ ــ إلى القوى غير الديمقراطية وغير الوطنية التى أنقلبت ضد إرادة الأمة كما تجسدت فى الوفد[٣٢] .

الصراع بين القوى الديمقراطية والرجعية ، ١٩٣٦ - ١٩٤٢

يؤيد رمضان الوفد دون قيد أو شرط فى صراعه مع الملك . فى رأيه أن جذور هذا النزاع قائمة فى تفسير دستور ١٩٢٣ . فكان الملك يؤكد أن قيام برلمان فى مصر منحة اعطاها بمقتضى امتيازاته الملكية ويستطيع سحبها إذا أراد . وفى إستطاعته إيضاً . طبقاً لهذا الحق ــ أن يحل البرلمان ويعين رئيس الوزراء ، وهذا فضلاً عما إدعاه لنفسه من سلطات تشريعية أخرى كان الوفد ، من جهة أخرى ، يقول بأن السلطات كلها أتية من الشعب ، وعمل الوفد بناء على هذا المبدأ على أن يلزم الملك حدود الملكية الدستورية .

بدأ فى ١٩٣٥ وكأن المناخ السياسى ملائم لعودة الوفد إلى السلطة . حكومات الأقلية التى حلت محلّ دكتاتورية ثورة صدقى فى ١٩٣٣ كانت قد خسرت فى عام ١٩٣٥ ذلك التأييد الضئيل الذى تمتعت به فى أول الأمر . وعندما أعلن وزير الخارجية البريطانية هور فى ١٩٣٥ أن دستور ١٩٢٣ أن دستور ١٩٢٣ (الذى الغاه ابدا ، لم يكن أمام أحزاب الأقلية من خيار إلا أن تتحد مع الوفد فى الجبهة الوطنية التى تطالب بإعادة دستور ١٩٢٣ وبالإنتخابات الحرة . أحيرت مظاهرات طلابية جماهيرية الحكومة على الإستقالة ، وتم فى ٣٠ يناير تعيين وزارة إنتقالية يرأسها على ماهر ، مهمتها الإعداد لإنتخابات حرة ، وكانت وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ إبريل ١٩٣٦ حادثاٍ آخر ملائماً للوفد إذ خلفه أبنه فاروق الذى كان يفتقر إلى الخبرة ولم يبلغ سن الرشد بعد . وأخيرا ، فقد رادت فرصة الوفد فى تولى السلطة بسبب رغبته فى الإتفاق مع الإنجليز [٣٣] .

حينما كسب الوفد الإنتخابات فى مايو ١٩٣٦ بحصوله على ١٧٩ مقعدا مقابل ٥٣ مقعدا لمعارضيه ــ بدأ مستقبل الوفد زاهراً أكثر من أى وقت مضى . فروح احزاب الأقلية هابطة تماماً بعد تجربة صدقى والهزيمة الساحقة التى تلقتها الإنتخابات . وما دام الوفد فى الحكم ، فمن المحتمل ــ لعض الوقت ــ أن يحال دون تولى ولى العهد فاروق العرش خلفا لوالده

المراحل . وكان للبريطانيين جميع المبررات الكافية للحفاظ على الحكومة الوفدية نظرا لازدياد خطر الحرب . فإذا كانت هذه التطورات تبدو ملائمة للوفد إلى تلك الدرجة ، فلماذا أقيلت الوزارة الوفدية في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، أى بعد أكثر قليلا من سنة ونصف من توليها السلطة ؟ رمضان مقتنع بأن الإجابة المناسبة الوحيدة لهذا السؤال يمكن أن تكتشف بدراسة النزاع الذى يعتبر جوهرياً لفهم هذه الفترة ، بين القوة الديمقراطية والاتوقراطية .

فى ١٩٣٦ ، كانت المشكلة المحورية بالنسبة للوفد أنه أصبح رسمياً حليف خصمه الرئيسي وهو الحكومة البريطانية ويعتقد رمضان أن التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ كان قراراً حكيماً ومنطقياً ، بإعتبار المعاهدة جزءاً من النضال العالمى ضد الفاشية . غير المعاهدة ـــ من وجهة النظر السياسية التكتيكية ـــ كانت كارثة لم تكن لتفيد سوى القوى الأتوقراطية والفاشية . وهذا ما حدث بالفعل . فبعد ١٩٣٦ ، إنقلبت الأدوار ، ووقف الملك كزعيم الحركة الوطنية والوفد مقيد بالمعاهدة قيداً شديداً وعاجز عن أن يرد عن نفسه تهمة الخيانة للقضية الوطنية [٣٤] .

استعادت القوى الاتوقراطية مركزها إستعادة سريعة نتجة ما بذله من جهد رئيس الديوان الملكى والمدافع الدئوب عن إمتيازات الملك ، على ماهر . كان على ماهر هو الذى رسم الاستراتجية القائمة على إستخدام مصر الفتاة والإخوان المسلمين ضد الوفد . فقد إستخدم جاذبية فاروق وورعة إستخداماً ألمعياً ـــ لأول مرة منذ ١٩٢٣ ـــ على تأييد جماهيرى للملكية . كان على ماهر واسع الحلية ، كما كانت السراى متراسا للقوى الرجعية رغم أن فاروق لم يكن يزال قاصراً . غير أن الوفد لم يقدر هذا كله حق قدره . ففور إنتصاره الإنتخابى ، شن الوفد حملته على السراى ، متوقعاً أن تسلم تسليماً سريعاً [٣٥] . وفى محاولة لتحجيم الملك والسيذرة على السراى ، اقترح الوفد أن يعين مكان رئيس الديوان الملكى ـــ وهو منصب يشغل بأمر الملك ـــ وزير لشئون القصر يتبع مجلس الوزراء [٣٦] . ولنفس الهدف ، قدم إقتراحاً بتعيين لجنة خاصة تشرف على الجيش الوطنى الذى كان يجرى بناؤه بعد معاهدة ١٩٣٦ . كان أمل الوفد أن يقوض بهذه اللجنة مركز الملك كقائد عام . وشن الوفد أخيراً هجوماً مباشراً على مزاعم الملك الدينية . فبعد الغاء الخلافة عام ١٩٢٤ ، حاول الملك فؤاد أن ينال لقب الخليفة بهدف إستغلال الظروف السياسية وعمل على تحويل موضوع الخلافة إلى سلاح من أهم الأسلحة الايديولوجية ضد فكرة الوفد الدنيوية وسيطرته السياسية . وصل هذا الصراع الايديولوجى إلى أوجه عندما أراد فاروق أن

يضفى على الأحتفال بتولية العرش مضموناً دينيا . وإذا أدعى فاروق أنه مسئول أمام الله فقط ، فقد أراد أن يقلل من مسئولية البرلمان إلى أقصى وأن يسند مطالبته بالسلطة المطلقة بالإعتماد على القرآن (٣٧) .

إن أى من هذه المحاولات الوفدية للحد من سلطة الملك فى حدود الملكية الدستورية لم تكن لها أى نتيجة . ظل منصب رئيس الديوان الملكى قائماً . وبعد أن شغل على ماهر هذا المركز المؤثر فى أكتوبر ١٩٣٧ ، أصبح موقعاً ممتازاً يمكن أن يصدر منه ما يزعج الحكومة الوفدية . احتفظ الملك ايضاً بمسئوليات القائد العام الكاملة ، وكذلك بحقوقه فى تعيين الرتب العالية فى الجيش والبوليس والسلك الدبلوماسى . وأخير فقد بدا أن سياسة على ماهر فى أعطاء دفعة جديدة لطابع الملكية الدينى قد حققت نجاحاً كاملا عندما أقسمت حركة الشباب التابعة للإخوان المسلمين على القرآن يمين الولاء للملك أمام قصر عابدين يوم التتويج (٣٨) .

غير أن أصابة الوفد بالضعف إزاء السراى لا يمكن أن تنسب كلها إلى نجاح إستراتجية القصر . فالصراع الداخلى فى الوفد مسئول أيضاً عن هذه النتيجة . ومن المفيد النظر إلى هذا الصراع الداخلى ، لأن الطريقة التى يدافع بها رمضان عن زعيم الوفد — مصطفى النحاس — ضد محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر — اللذين انقسما على الوفد ليشكلا الحزب السعدى — تظهر المدى الذى يرغب به هذا المؤرخ فى أن يقر ايديولوجية الوفد وسياسته .

ثمة سبب من أهم أسباب إنقسام هذين السياسيين ، إلا وهو مسألة « الزعامة المقدسة » وحتى يدرك القارىء هذا المفهوم ، يصف رمضان مفهومين آخرين يعتمد عليهما مفهوم « الزعامة المقدسة » ، وهما « توكيل الشعب » . و » إجماع الأمة « . الأول مترتب على الحملة الهائلة التى نظمها الوفد فى ١٩١٨ لجمع التوقيعات (*) حتى يقنع البريطانيين بأنه يمثل الأمة أما المفهوم الثانى ، فهو أكثر غموضاً ، ومتفرع من المفهوم اسلامى » عن إجماع الأمة (الإسلامية)« ، غير أن السياق هنا له مضمون دنيوى ، ويعطى الوفد الشرعية بإعتباره ممثلا للأمة ، تم إستخدام المفهومين فى النضال ضدى البريطانيين ، وكذلك ضد أحزاب الأقلية ،

(*) إشارة إلى جمع التوقيعات على تفويض الوفد بالمطالبة بالإستقلال (ملحوظة من المترجم)

على أساس إنكار حق هذ تمثيل الأمة لأنها إنقسمت على الوفد . الأقلية ، على أساس إنكار حق هذه الأحزاب فى تميثل الأمة لأنها إنقسمت على الوفد . ومفهوم » الزعامة المقدسة « مستنتج من المفهومين الآخرين بمعنى أن الوفد ككل يجسد هاتين الصفتين ، غير أن زعيمه يجسدها فى المقام الأول وبالتالى ، ليس زعيم الوفد » بزعيم حزب « فقط ، بل هو » زعيم الامة « . واضح أن هذه العلاقة الباطنية بين الزعيم والشعب لها نتائج بعيدة المدى بالنسبة لبناء الوفد الديمقراطى ، إذا أعطت الزعيم حق تخطى أغلبية هيئة الوفد بأسم الأمة . ويظهر من أعمال عبد العظيم رمضان عن فترة ١٩٣٦ – ١٩٤٨ أنه يدافع عن مصطفى النحاس ضد المنشقين عليه بالإعتماد على هذه المفاهيم (٣٩) .

يشارك رمضان الوفد الرأى مشاركة كاملة ، الأمر الذى يتأكد من الطريقة التى يصف بها قضية القمصان الزرقاء ، وهى الحركة الشبابية التى نظمت ردا على إستفزازات القمصان الخضراء ، حركة الشباب شبه العسكرية التابعة لمصر الفتاة . فقد كان للقمصان الزرقاء تأثير على قرار المنشقين بترك الوفد وإقامة حزبهما الخاص ، ليس فقط لأن أحمد ماهر والنقراسى عارضا الطابع غير الديمقراطى » للزعامة المقدسة « وإنما أيضا لأنهما أدانا فى قوة الطابع شبة العسكرى للقمصان الزرقاء بإعتباره طابعاً فاشياً . ويوافعهما رمضان على أن سلوك القمصان الزرقاء — التى كثيرا ما تورطت فى معارك مع القمصان الخضراء فى الشوراع — كان سلوكاً لا يمكن الدفاع عنه . فرغم كل شيء ، » كيف يمكن صيانة الحياة الدستورية الحقة بوسائل فاشية حقة ؟ « . غير أن رمضان ، إذ يصور العلاقة بين الوفد والجماهير فهو يبرر سلوكها بأن يقول :

» منذ بأ الخصومات السياسية الحديثة بين سعد وعدلى ، تعتبر إعتداءات الجماهير الوفدية على خصومها إعتداءات تقليدية وقديمة . وسببها — فيما أرى — ليس عدم توافر النضج السياسى كما يقول خصوم الوفد ، وإنما لأن النظام الدستورى المصرى كان يسمح للقوى الرجعية بالتامر فى الظلام على سحق إرادة الأمة . لهذا كانت الجماهير الوطنية حين تشم رائحة المؤامرات التى تدبرت فى الخفاء للعبث بإرادتها ، تجد نفسها فى موقف دفاع شرعى تفقد فيه رشدها السياسى ، ضد القوى التى تتأثر بها ، فتلجأ إلى مواجهة التآمر بالعنف والعدوان . لقد كانت الجماهير الوفدية ، حتى إثناء وجود الوفد فى الحكم ، تجد نفسها فى نفس موقف الدفاع الشرعى أيضاً لأنه على الرغم أن وجود الوفد فى الحكم كان يجعله فى مركز السلطة ، إلا أن حق الإقالة فى يد الملك كان يجعله فى نفس حالة العجز التى كان يجد

نفسه فيها قبل الحكم . بل أنه من المعروف دائما عن الوفد أنه فى المعارضة أقوى منه فى الحكم [٤٠] .

إذا نظرنا إلى الأسباب التى يعتقد رمضان أنها أسقطت النظام القديم ، لرأينا أنه يعير أكبر أهمية للتطورات السياسية . فالإنقسامات عن الوفد ، مثل إنقسامى حزب الأحرار وحزب السعديين — وهما حزبان كان من المحتم أن يصبحا تابعيين للملك — كانت لها أشد النتائج ضرراً ، لأن هذين الحزبين لميكونا ليستطيعان الوصول إلى السلطة إلا بواسطة الانقلابات .
كتب رمضان فى مؤلفه « الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو » ، يقول :

على هذا النحو (أى بالانقسام) إنقلبت بعض فرق البرجواية المصرية على مبادئها الليبيرالية التى طالما دافعت عنها ودعت إليها ، وساهمت فى إفساد الحياة الديمقراطية وإهدار إرادة الشعب ووأد الدستور . وكل ذلك بسبب السلطات الكبيرة التى إستولى عليها الملك فى الدستور ، وخضوع البلاد للاحتلال البريطانى » [٤١]

حادث ٤ فبراير في المنهج الوفدي لكتابة التاريخ

إن حادث ٤ فيراير ١٩٤٢ هو واحد من أشد الأحداث إثارة للمناقشة الحامية فى تاريخ مصر السياسى قبل ١٩٥٢ . فى ذلك اليوم ، قدم السفير البريطانى فى مصر — السير مايلز لامبسون — إلى الملك فاروق إنذار نهائياً بتعين مصطفى النحاس رئيسا للوزاراء قبل الساعة السادسة من ذلك المساء . رفض الملك الإنذار بالتشاور مع الزعماء ، فأحاطت القوات البريطانية بعد ذلك السراى ودخل السير مايلز لاملسون عنوة ليقدم إلى الملك وثيقة التنازل عن العرش . فى هذه اللحظة الأخيرة ، أعاد فاروق النظر فيما يطلبه لامبسون ووافق على تعيين النحاس رئيسا للوزراة فى حكومة وفدية خالصة .

بالنسبة لكل من المعارضين اليساريين واليمنيين للوفد ، يمثل ٤ فبراير التاريخ الذى تنازل الوفد فيه عن مبادئه وتولى السلطة بمساعدة الجيش البريطانى . خصوم الوفد يتهمونه بأنه تآمر مع السفير البريطانى منذ البداية وأنه وعد الإنجليز بمساعدة المجهود الحربى مقابل قيام حكومة وفدية . وعندما أشتعلت المناقشات حول تورط الوفد بعد الحرب العالمية الثانية ، أنكر مصطفى النحاس جميع التهم الموجهة إلى حزبه وشخصه . ومنذ ١٩٥٢ ، حاول مؤرخون يعطفون على الوفد مثل رمضان ومحمد أنيس ، أن يفندوا ، عن طريق البحث التاريخى ، ذلك

التفسير العدائى للحادث . ورغم هذه الجهود لمساعدة الوفد ، إلا أن الموضوع برمته مازال يجرح الوفد لأنه لا يستطيع الإنكار أنه تولى الحكم بالفعل بعد أن إستخدام البريطانيون دباباتهم ضد السراى . ويتضح المدى الذى يتأثر الوفد بهذه التهم مما جرى أثناء الانتخابات البرلمانية فى ١٩٨٤ حينما كررتها الجريدة شبة الحكومية أخبار اليوم فى حملة إفتراءات ضد الوفد . فخصص لسان حال الحزب ــ الوفد صفحتين كاملتين رداً على هذه التهم . والواقع أن هاتين الصفحتين كانت المضمون الموجز لفصل كتبه رمضان فى مؤلفه « تطور الحركة الوطنية ، ١٩٣٧ – ١٩٤٨ » ، وحيث يصف فى تفصيل شديد سير الأحداث فيما بين الثانى والرابع من فيراير والتى أدت إلى وقوع الحادث (٤٢) . ويتناول محمد أنيس فى مولفه التطورات البعيدة المدى التى شكلت الخلفية للتدخل البريطانى المصيرى . ورغم الاختلاف فى زواية التناول ، فكل من المؤرخين يميل إلى تقليل من تورط الوفد .

طبقاً لما يكتبه محمد أنيس ، ينغبى أن يعاد سبب التدخل البريطانى فى المقام الاول الى التضاد الذى قام بين البريطانيين والملك خلال النصف الثانى من الثلاثينات ، والذى صار حاراً بعد إندلاع الحرب العالمية الثانية . مثل رمضان ، يعتبر محمد أنيس على ماهر مسئولا مسئولية مباشرة عن المواجهة بين الملك والبريطانيين . أصبح على ماهر رئيساً للوزارة فى ١٣ أغسطس ١٩٣٩ بعد أن كان رئيساً للديوان الملكى ، فى يده سلطة كبيرة تمكنه من أن يواصل سياسته الإستفزازية . وقد حاول أن يظل فى الحدود العريضة لمعاهدة ١٩٣٦ أطول مدة ممكنة . فبعد قيام الحرب ، نفذ يجد هامشاً كافياً فى إطار المعاهدة ليقوم بنشاط هدام فما أن صار رئيساً للوزراة مثلا ، حتى عين فورا عزيز المصرى ــ المعروف تماما بعواطفة مع النازية ــ قائدا عاما للجيش المصرى . وكذلك أغضب على ماهر البريطانيين كثيراً بملاحظاته وإستفزازاته المعادية لهم أثناء رحلة قام بها فى السودان . غير أنه لم يجروأ على تحدى البريطانيين تحديا مباشرا إلا بعد الانتصار الباهر الذى أحزته المانيا فى أوربا الغربية فى ربيع وصيف عام ١٩٤٠ . عندئذ ، اقتنع تماما بأن النصر معقود للمحزر ، وأعلن أنه سوف يقاوم أى محاولة لإجبار مصر على المشاركة النشطة فى مجهود الحلفاء الحربى ولو هاجمت إيطاليا مصر بهذه الموقف ، تصدى على ماهر لشروط معاهدة ١٩٣٦ تصديا مباشرا ، إذ تنصى هذه المعاهدة على وجوب قيام مصر مساندة الحلفاء فى حالة الحرب . وعندما رفض أن ينفذ بإخلاص طلب البريطانيين بقطع العلاقات الدبلوسية مع إيطاليا يوم دخولها الحرب (١٠ يونيو ١٩٤٠) ، وجد الإنجليز أخيراً المبرر لطرده (٤٣) .

رغم استقالة على ماهر من رئاسه الوزراة ، واستعداد رئيسى الحكومتين التاليتين ـــ حسن صبرى (يونيو ١٩٤٠) وحسين سرى(نوفمبر ١٩٤٠ ـــ فبراير ١٩٤٢) لتحقيق رغبات البريطانيين ، ظلت السراى قوة كبرى فى ميدان السياسية المصرية . فكل منهما تم تعيينه بمعرفة الملك ، وكل منهما يعتمد للحصول على مساندة البرلمان . وفى هذه الظروف ، لم يكن من المتوقع أن يمنع أى منهما دسائس السراى الموالية للمحور [٤٤] . فالأمل الوحيد الذى حدا رئيسى الوزارة هذين الضعيفين كان فى حدوث تطور للحرب ملائم للحلفاء . طرأ بالفعل على الحرب تحول مناسب فى الشرق الاوسط فى ١٩٤٠ ، اذ هزم الايطاليون فى اثيوبيا وليبيا فى الشتاء . غير أن عام ١٩٤١ كان بوضوح أشد اللحظات سوءاً اللجلفاء فى الشرق الاوسط . ففى مارس شنّ الجنرال الالمانى روميل ـــ الذى كان هتلر قد أمره بمساندة الايطاليين فى الصحراء الغربية ــ ش هجومه الكبير الاول الذى دفع بالبريطانيين القهقرى إلى الحدود المصرية . وفى ابريل ، قام رشيد عالى الكيلانى بانقلابه ضد الانجليز فى العراق . واذ هدد روميل أوضاع الحلفاء فى مصر ، فقد كان لهذا تأثير مباشر على حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . كان الهجوم الالمانى قد فشل واضطرت قوات روميل الى التراجع فى ديسمبر ١٩٤١ ، ولكن القائد الالمانى لم يكن هزم بعد ، اذ ش هجمته الثانية التى كان تأثير اكبر بكثير . فى هذه الاثناء همس على قيام حكومة تمسك السكان فى حزم . غير أن وضع حسين سرى اصبح فى نهاية ١٩٤١ يزداد زعزعة . فالسراى سحبت تأييدها للحكومة بعد أن قطع رئيس الوزراء علاقاته مع فرنسا فيشى دون استشارة القصر مقدما . واخير ، قامت اضطرابات اشتراك فيها الجوعى ومظاهرات جماهيرية حرض الاخوان عليها وهتف فيها المتظاهرون » الى الامام ، ياروميل ! « ، مما اجبر حسين سرى على الاستقالة يوم ٢ فبراير[٤٥] .

يختلف المؤرخان محمد انيس ورمضان بشأن ما حدث بالضبط فيما بين الثانى والرابع من فبراير . فطبقا لرواية أنيس ، طلب السير ما يلز لامبسون من الملك فى ٣ فبراير تعيين حكومة وفدية فى حين ان الملك نفسه مال الى اقامة حكومة قومية تشترك فيها جميع الاحزاب السياسية . أصر الملك على رأية اليوم التالى اثناء اجتماع للزعماء السياسيين دعا اليه الملك . فى هذا الاجتماع ، تمت مناقشة الانذار المقدم هذا اليوم ، ورفضه جميع الحاضرين بما فيهم النحاس ، باعتباره خرقاً لاستقلال مصر . رفض النحاس ايضا فى هذا الاجتماع الاقتراح المقدمك من الملك بتكوين حكومة قومية كوسيلة لإنقاذ شرف مصر[٤٦] .

بل ان رواية رمضان عن سير الاحداث فى هذين اليومين ، أشد عطفاً على الوفد . فطبقاً لهذا المؤرخ ، حدث بالفعل أن طلب السفير البريطانى من النحاس يوم ٣ فبراير أن يصبح رئيساً للوزارة ، غير أن هذا الطلب تعلق بحكومة قومية وليس بحكومة وفدية خالصة . رفض النحاس مصلما كان يفعل دائما ــ كل اقتراح بتكوين حكومة ائتلافية باعتباره مناقضا للمبادىء الوفدية . من جهة اخرى ، تصرف الملك وكأنه قبل هذا الاقتراح ، غير أنه فى الواقع علق آماله على على ماهر ــ وليس على النحاس ــ ليصبح رئيساً للوزارة . رواية رمضان هذه تضعف الاتهام الموجه من احزاب الاقلية إلى الوفد والقائل ان النحاس ، اذ رفض قبول الرئاسة فى حكومة قومية ، انما تسبب فى التدخل البريطانى . فحيث أن هذا الاقتراح مقدم من البريطانيين ، واذ رفض النحاس أن يستجيب لطلبات الانجليز ولمؤمرات الملك ايضا ، فقد تصرف فى الواقع تصرفا يتفق تماما مع المبادىء الوطنية والديمقراطية الخالصة التى رفع رايتها منذ تأسيسه فى ١٩١٨ (٤٧) .

يعيد رمضان الطريقة التى تولى الوفد الى اتفاق الظروف . فبعد أن انتهت مدة الانذار ، يئس ما يلزم لامبسون من أن يصبح النحاس رئيسا للوزارة . وعليه ، لم يكن أمره للدبابات بمحاصرة القصر بهدف اجبار الملك العنيد على تنفيذ رغبات البريطانيين ، بل كان الغرض الوحيد لهذه العملية دفع الملك فاروق عنوة إلى التنازل عن العرش . وفقط عندما اضطر فاروق أن يواجه احتمال هذا الأمر ، قام فاقتراح هو نفسه أن أن يهين النحاس رئيسا للوزارة ، فاعاد الانجليز النظر فى سياسة اجبار الملك على التخلى عن العرش . تبرىء هذه الرواية الوفد من أى تورط فى السياسة البريطانية ، وتلقى على الحكومة الوفدية ثياب الشرعية لأنها وضعت فى منصبها ــ كحل أخير ــ بمعرفة الملك نفسه(٤٩) .

رغم هذا الدفاع البارع ، فالسؤال الجوهريلا يزال قائما ، وهو لماذا ارتضى الوفد الطريقة التى ولته بها الاحداث السلطة ، وذلك بأن قبل الحكم ؟ يجب رمضان على هذا اتلسؤال بالقول انه ، رغم أن المرء لا يستطيع أن ينكر أن قوة الانجليز هى التى ولت الوفد السلطة ، الا أن هذا فى حد ذاته لايعنى أن الأمر لم يكن فى صالح البلاد تماما . فليس الهام حقا الوسيلة التى جاء بها الوفد السلطة ، بل انه تولاها وحقق بالتالى ارادة الشعب أن تحل حكومة ديمقراطية محل الحكومة انقلاب . يعتقد رمضان أن النحاس كان محقا تماما فى رفضه بكفاءة . وبالاضافة ، فلم تكن حكومة قومية لتستطيع أن تحول دون تأمر السراى . واخيرا ، فكان الخطوة الوفد ما يبررها اذ جعلت الانجليز أميل الى تقديم التنازلات بعد الحرب متى برهنت

الحكومة المصرية على انها شريك وفى[٤٩] . وينتهى محمد أنيس ــ خلافا لرمضان ــ يدرك أن الوفد وضع نفسه الشبهة ، وان هذا كان نكسة كبرى للديمقراطية الليبرالية [٥٠] .

الفصل الثالث

فترة ١٩٤٥ - ١٩٥٢

تمهيد

بعام ١٩٤٥ ، بدأت مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطنى فى مصر . وتميزت هذه المرحلة بتجذير السياسة والمجتمع المصريين واستقطابهما . تتبعنا فى الفصلين السابقين التطورات المختلفة ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، التى شكلت خلفية فيفترة ١٩٣٦ - ١٩٥٢ . وذكرنا أسبابها الثلاثة الرئيسة ، وهى : الاحتلال البريطانى وتفويض الديمقراطية البرلمانية وتصاعد النزاع الطبقى . واستطعنا أن نميز مدرستين فكرتيين مختلفتي المنهج المصرى لكتابة التاريخ ، وفقا للعناصر التى يبرزها المؤرخون .

تعيد المدرسة التى ينتمى اليها أنيس و رمضان السبب الرئيسى للازمة الى التطورات السياسية . تعتبر سلطة الملك الاوتوقراطة والاحتلال البريطانى السببين الرئيسيين اللذين قوضاالنظام البرلمانى . لم يلعب الصراع الطبقى دورا ذا شأن اثناء هذه المرحلة من مراحل التاريخ المصرى التى كان يسودها النضال الوطنى ضد السراى . وحتى لو كان الصراع الطبقى محسوسا ، فكان هذا نتيجة — وليس سببا — لهدم النظام البرلمانى على ايدى القوى الاتوقراطية والفاشية . وان التفسير الذى تقدمه هذه المدرسة الفكرية لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ يبين الطريقة التى يتركز انتباههما على التطورات السياسية باعتبارها القوة الرئيسية التى يفسر بها التاريخ المصرى .

الى جانب التفسير الوفدى للازمة ، فقد تعرفنا ايضا على المدرسة الفكرية اليسارية . تشدد هذه المدرسة على النزاع الطبقى كاداة تفسير تمكن من فهم الازمة فى فترة ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . لذلك ، فهى تقل عطفا بدرجة كبيرة عن المدرسة الاولى التى تتهمه المدرسة الثانية دائما بمناصرة الطبقات المالكة والوضع القائم فى اللحظات الحاسمة . وبدلا من أن يرى المؤرخون اليساريون تطابقاً فى المعالم بي اوفد والجماهير — مثلما يفعل المؤرخون الوفديون — فهم يعتقدون أن العلاقات بين الوفد والجماهير كانت متناقضة فى اساسها . طبقا لقول هذه المدرسة الفكرية . فالمعاهدة الانجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ليسا نتاج بين القوى الاتوقراطية والديمقراطية ولكنهما النتيجتان المنطقتيان للسياسة التى سار عليها الوفد منذ البداية ، والتى انبنت على الارتياب من الجماهير ارتيابا يستحيل اختلاعه .

القسمة المميزة لهذه المدرسة الفكرية أنها لاتعتبر هذه الفترة مجرد فترة تدهور وازمة ، بل وايضا فترة نهضة وابداع . وهاتان الصفتان الايجابيتان مجسدتان بصورة خاصة فى الحركة لشيوعية التى ظهرت اثناء الحرب العالمية الثانية . لقد كانت الحركة الشيوعية هى التى استطاعتها أن تتولى قيادة الحركة الوطنية ككل ، وهو ذلك الدور القيادى الذى يشعر هؤلاء المؤرخون بتزايد عجز الوفد عن القيام به . أعطت الحركة الشيوعية مضمونا جديدا للنضال الوطنى بعد ١٩٤٥ . فبدلا من كفاح وطنى تقوم به الامه كلها ضد السيطرة الاجانب السياسية ، حثت الحركة الشيوعية الجماهير على الانضمام الى نضال أنشط ضد السيطرة الاقتصادية والسياسية معاً لكل من الطبقتين الامبريالية والحاكمة المحلية ، على اعتبار أن هذه الطبقة الاخيرة متحالفة مع القوى الامبريالية . واضح أن الحركة الشيوعية رأت أن الاجماع والتوافق القائمين قبل الحرب بين الأطراف المتنازعة أمر فات عليه الدهر . طالبت بالتخلى عن المفاوضات وباقامة الجمهورية وتأميم الصناعة وبالاصلاح الزراعي باعتبارهاشروطا مسبقة للتنمية الاقتصادية والاستقلال السياسى . لم تعد المظاهرات تنظم للمطالبة بحكومة وفدية أو بمفاضات جديدة ، بل بقطع الروابط بالامبريالية والبريطانية وبالقضاء على « الباشوات الرأسماليين » . ووصولا إلى هذه الاهداف ، كان لابد من أن تضم فى جبهة وطنية واحدة جميع العناصر التقدمية الموجودة بالبلاد ، أى العمال والفلاحون والمثقفون والراسماليون الوطنيون . أن الطابع الامى الذى حاولت المجموعات الشيوعية أن تضفه على الحركة الوطنية كان كذلك امرا جديدا . فقد رفضت وطنية الوفد الضيقة المحدود بحدود مصر ، وذهبت بالوطنية لصالح التضامن الدولى مع نضال حركات التحرى الاخريضد الامبريالية والاستعمار (١) .

كان لهذه الافكار الشديدة البأس التى قدمتها الحركة الشيوعية على المؤرخين اليساريين الذين يجدون تطابقا بين انفسهم وبين تلك الحركة . وأفكار رعت السعيد مثلاً مشتقة بكاملها من البريولوجية الحركة الشيوعية في تلك الفترة لهذا ليس فقط تأثير كبيرة على الطريقة التى يصف بها الحركة الشيوعية ، وانما ايضا على تلك التى يصف بها الاحزاب والمنظمات غير الشيوعية . فالمعيار الرئيسى الذى تقدر به هذه المنظمات هوالمساهمة التى أتت بها للثورة . ويعنى هذا بالنسبة لجمعيع الحركات السياسية ــ ما عدا الوفد ــ أن يحط من شأنها على أنها رجعية أو فاشية . أما التناول الاكرم الذى يناله الوفد ، فينبغى تفسيره على اساس الجهود التى بذلتها الحركة الشيوعية فى ذلك الوقت للتسلل الى صفوفة ، محاولة منها أن تنظم جهة وطنية . وسوف نرى فيما بعد أن هذا الموضوع كان مثار لمناقشات حامية .

حتى نتمكن من فهم المنهج اليسارى لكتابة التاريخ ــ وهو موضوع الصفحات التالية ــ فمن الضرورى أن نتعمق فى معنى لفظة « الجماهير » وفى الطريقة التى يستخدم المؤرخون اليساريون هذه اللفظة. المفترض أن تكون الجماهير الموضوع الحقيقى لكتاباتهم التاريخية ، لأن الجماهير تعتبر المحرك الحقيقى للتاريخ . فهى النقطة التى يرجع إليها المؤرخون ، والقياس الذى يحكمون على التاريخ بمقتضاه وبالنسبة للمؤرخين الذين يطابقون بين منظمات واحزاب معينة وبين الجماهير ــ مثلما يكون الحال مع رفعت السعيد (الحركة الشيوعية عموما وحدتو خاصة) ومع رمضان (الوفد) ــ فليس للفظة « الجماهير» نتائج نظرية هامة ؛ انها فقط تسهل على الباحث الذى يدرس المنهج المصرى لكتابة التاريخ أن يتبين انتماءاتهم السياسية . غير أن المؤرخ طارق البشرى استثناء فى هذه القاعدة .

فللمعنى الذى يعطيه لهذه الكلمة ، وللطريقة التى يستعملها بها نتائج نظرية فعلية فى كتابته التاريخية ، لأنه المؤرخ الوحيد الذى ينظر الى الجماهير كقوة سياسية فى حد ذاتها ، ومستقلة تمام الاستقلال عن جميع الاحزاب السياسية . وعلى نقيض ما يفعله مؤرخون آخرون ، فالجماهير هى فى الواقع الموضوعة المركزية لدراسات طارق البشرى في هذه الدراسة توصف الجماهير على إعتبارها ذات طابع تلقائي لا يحتكره أى حزب سياسى . بدلا من ذلك ، تنبثق الاحزاب السياسية استجابة للحركات التلقائية التى تحملها وكأنها على موجة . ومهمة الحزب السياسى أن يفسر ارادة الحركة الجماهيرية وأن يعمل وفقاً لها . ولكى يتمكن التنظيم السياسى من النجاح ، فلابد من أن تكون له الايديولوجية الصحيحة والتحليل المناسب للمجتمع ، وأن يملك القدرة على تنظيم الجماهير تنظيما فعالا[٢] .

ثمة أمر يجعل من النظر إلى الجماهير باعتبارها القوة الدافعة للتطورات السياسية ــ « حيلة » حاذقة بدرجة كبيرة ، وهو انه يمكن طارق البشرى فى وقت واحد من أن ينتمى الى جميع المنظمات السياسية التى انبثقت من الحركة الجماهيرية ، فى حين انه يمكنه ايضا من أن يتخذ موقفا مستقلا وان يصدر احكاما قاطعة على هذه المنظمات ذاتها . وبتعبير آخر ، فأنه لا يطابق بينه وبين منظمة سياسية واحدة بعينها بل وبين الجماهير ، فهو يجد سهولة اكبر فى أن يضع نفسه مكان مختلف التنظيمات السياسية جميعا ، فى حين يحتفظ بحرية الحكم عليها طبقا لمعايير موضوعية ، وهى قدرتها على تحليل ارادة الجماهير والتصرف بمقتضاها .

بطبيعة الحال ، ليس تحليل طارق البشرى بموضوعى بالمعنى الغربى للكلمة ، اذ يرفض المفهوم الغربى للموضوعية باعتباره خاطئا رفضا صريحا[٣] . واذ يجتهد لجعل الجماهير

موضوع بحثه ، فهو يحاول أن يكتشف المعايير الموضوعية فى الفوضى السياسية القائمة فى الاربعينات . ويستطيع المرء الاعتراض على هذا المنهج باعتباره طوعانيا(*) وذاتيا بدرجة كبيرة ، وعلى أن المؤلف يخفق فعلا وبالضبط عكس ما ينوى تحقيقه . فمن المستطاع أن يتساءل المرء : كيف يكون تحديد ارادة الجماهير وكيف التميز بين الظواهر السياسية التي تتفق مع هذه الارادة عن تلك التى تعارضها ؟ غير أن الأمر الذى يجعل طارق البشرى فريداً بين أقرانه بتلك الدرجة ، هو انه فى الحقيقة يثير قضية الموضوعية التاريخية ويبدو فى صراع مستمر معها . وعليه ، فليس من الصدف أن آراءه ــ فيما يتعلق باقتراب التنظيم السياسى من الجماهير بأكبر قدر ــ قد تغيرت فى الاعمال المختلفة التى ظهرت أثناء السبعينيات . ففى عمله الاول « الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ » ، والصادر فى ١٩٧٢ ، يعتقد أن الحركة الشيوعية كانت اكثر التيارات السياسية نجاحا فى تحقيق هذا الهدف . ومثله مثل رفعت السعيد فى ذلك ، فهو يحاكم جميع التنظيمات السياسية طبقا لمساهمتها فى الثورة . غير أن طارق البشرى ، محاولة منه أن يحافظ على الميزان الصحيح ، يجتهد ايضا أن يتبنى وجهة نظر التنظيمات السياسية الاخرى التى كانت لها اسس جماهيرية ، لأنه لم يكن يوجد ــ فى نهاية الامر ــ تنظيم سياسى واحد يحتكر السيطرة على الجماهير ، ولأن جميع المنظمات السياسية المتصلة بالجماهير تعبر عن ارادتها . ولهذا السبب ، فرواية طارق البشرى عن الوفد اكثر اتزانا من تلك التى يقدمها مؤرخون آخرون ، رغم اعتقاده هو ايضا أن النظام الليبرالى كان قد أفلس فى الخمسينيات . وينجح البشرى ، للسبب نفسه ، فى عرض مصر الفتاة بصورة نزيهة تتباين تباينا حادا عما يصورة المؤرخون الآخرون الذين لهم دائما تقدير سلبى لمصر الفتاة باعتبارها حزبا فاشيا . واخيرا ، فمن البديهى أن طارق البشرى ، رغم تمجيده للحركة الشيوعية ، الا أن هذا لا يمنعه من نقدها نقدا شديدا على الطريقة التى نظمت بها الجماهير . ومع ذلك ، فالنظرة العامة التى تنظر بها الحركة الشيوعية سائدة فى عمله بشكل عام . ويظهر هذا ظهورا بارزا فى وصفه للاخوان المسلمين اكثر مما يظهر لأى حركة اخرى . فطارق البشرى يطرح هذا التنظيم جانبا على انه رجعى مثلما يفعل رفعت السعيد . وهو فى هذا يفقد استقلاله الذهنى ويخرج على المنهج الموضوعى الذى اخذ على نفسه تطبيقه ، لأن المرء لا يستطيع الانكار أن الاخوان المسلمين ــ عند أوج قوتهم فى ١٩٤٨ ــ كانوا حركة من اكبر الحركات الجماهيرية التى عرفتها مصر على الاطلاق . فى المقدمة الجديدة لكتابه « الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ » يعترف طارق البشرى بأنه اخفق فى تحقيق ما كان ينويه فى هذا الصدد . والنتيجة الغريبة لهذا الاعتراف

بالذنب أنه يبرز الشائبة الاساسية الكائنة فى المنهج الذى يجتهد فى تطبيقة . فعندما ألف هذا العمل فى الستينيات ، كانت الحركة الاسلامية متراجعة فى حين أن الناصرية كانت قد دخلت مرحلتها الاشتراكية . وفى الفترة التى كتب فيها مقدمته للطبقة الثانية ، كان فقدان الثقة انتشر ازاء الناصرية وكانت الحركة الاسلامية قد وصلت الى أوج قوتها . والأمر أن الرئيس انور السادات اغتالته مجموعة اسلامية متطرفة فى اليوم التالى الذى انهى فيه البشرى تلك المقدمة الجديدة . واذ ادرك فى السبعينيات ان الحركة الاسلامية تستطيع أن تصير حركة جماهيرية اصيلة ، فقد راجع طارق البشرى رأيه مراجعة صارمة ازاء الاخوان المسلمين والحركة الشيوعية ، وذلك فى مقدمته الجديدة ، وكذلك فى مؤلفه التالى « المسلمون والاقباط فى اطار الجماعة الوطنية » . ويبين هذا الى أى درجة يكون منهجه ـــ وهو أن يجعل الجماهير الموضوعة المركزية للدراسة والمعيار الاساسى لكل حكم سياسى ـــ قابلا لأن يتأثر بالتذبذبات السياسية .

سوف نتعمق فى الفصول التالية تعمقا اكبر فى تطور أفكار طارق البشرى خلال السبعينيات . ومن الضرورى قبل ذلك أن نتعرض للتطورات السياسية الرئيسية فى فترة ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ كما وصفها المؤرخون المصريون . ثم نتناول بعد ذلك وصف المؤرخين اليساريين للحكومة الوفدية الاخيرة فى ١٩٥٠ ـــ ١٩٥٢ ، وافلاس النظام الليبرالى . اخيرا ، نعالج فى الفصول التالية الموضوعات الآتية : الحركة الشيوعية ، ومصر الفتاة ، ةالاخوان المسلمين .

التطورات السياسية فى فترة ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢

سقطت حكومة الوفد فى اكتوبر ١٩٤٤ ، وتشكلت حكومة أقلية من حزبى الاحرار والسعديين برئاسة احمد ماهر . وفى ٢٤ فبراير اغتيل احمد ماهر قبيل اللحظة التى كان سيعلن فيها الحرب على المحور ، وهو الشرط المسبق الذى اشترطه الحلفاء للانضمام الى عضوية الامم المتحدة ، وخلفه محمود فهمى النقراشى فى رئاسة الوزارة .

واذا كانت الاغتيالات شكلا احتجاجيا تقليديا اتخذه الاخوان خاتما لحركتهم ، فالمظاهرات الجماهيرية اصبحت الشكل المميز الذى عبرت الحركة الشيوعية به عن نفسها خلال النصف الأول من الاربعينيات . غير أن هذا الشكل الاخير لم يكن ليصبح ممكنا الا بعد الغاء الاحكام العرفية فى صيف ١٩٤٥ ففى بداية السنة الجامعية ـــ اكتوبر ١٩٤٥ ـــ

بادر عدد من الطلبة المنضمين الى بعض المجموعات الشيوعية الى تنظيم حركة احتجاج واسعة ضد وزارة الاقلية التى كانت تحاول الدخول فى مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية لاعادة النظر فى المعاهدة الانجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ . كانت حكومة الاقلية مدركة أن الحركة الوطنية لا يمكن أن تهزم الا اذا جلت القوات البريطانية أو انسحبت — على الاقل — من المدن المصرية الى القواعد البريطانية العسكرية المقامة على طول قناة السويس وكانت الحكومة البريطانية من جانبها مستعده أن تتفاوض حول جلاء قواتها بشرط واحد وهو انضمام مصر الى حلف عسكرى يعطى بريطانيا العظمى الحق فى العودة الى القواعد فى حالة قيام حرب . ونظر لأن السياسة البريطانية كانت تجددها الحرب الباردة بصورة متزايدة ، فقد اشتد الحاح البريطانيين على ذلك الشرط . الا أن الدخول فى مفاوضات قبل الجلاء التام لجميع القوات البريطانية — ناهيك عن التحالف العسكرى مع الامبرياليين — كان أمرا مرفوضا تماما بالنسبة للحركة الوطنية . فى يوم ٦ اكتوبر ، نظم زعماء الطلبة الشيوعيين مؤتمرا دعى الى الاشتراك فيه جميع الاحزاب السياسية . رفض اكبر الاحزاب التقليدية — الوفد — الحضور ، فعقد الطلبة مؤتمرهم الخاص فى اليوم التالى ، ونجح نجاحا كبيرا وحفز هذا النجاح الزعماء الى أن يطبعوا احتجاجهم على حكومة الاقلية بالطابع الدائم ، وذلك بالاعلان عن تكوين اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة . كانت مهمة هذه اللجنة أن ترتب قيام جميع الكليات والمدارس الثانوية بانتخاب لجان تنفيذية للطلبة وهى التى تنتخب بدورها اللجنة العليا للطلبة[1] .

اجتهد الطلبة اليساريون أن يضموا الى هذه اللجان اكبر عدد ممكن من التنظيمات السياسية وذهبوا الى حد دعوة الاخوان المسلمين أنفسهم للحضور . لكن الاخوان حاولوا أن يفرضوا آراءهم الخاصة على المؤتمر ، ولم يكد يظهر لهم أنهم سوف يفشلون فى ذلك حتى نظموا تنظيمهم الطلابى الخاص — اللجنة القومية — وقاطعوا اللجان الاخرى . الا أن الطلبة الوفديين اشتركوا فى الانتخابات ؛ وفى نهاية الامر ، انتخب وفدى يسارى — هو مصطفى موسى — رئيسا للجنة التنفيذية العليا للطلبة فى ديسمبر . ورغم النسبة الكبيرة للطلبة الوفديين الممثلين فى اللجان ، يؤكد رفعت السعيد أن الطلبة الشيوعيين كانوا القوة الدافعة الحقيقية وراء الحركة الطلابية الوطنية فى هذه المرحلة . فكانت الافكار الشيوعية هى التى سادت فى البرنامج الذى تم اقراره والذى تضمن مطالب اشتراكية الى جانب المطالب الوطنية . وبصورة خاصة ، كانت المطالب الداعية الى النضال ضد السيطرة الاقتصادية والثقافية للامبريالية الغربية ، وكذلك الدعوة إلى النضال ضد الطبقة الحاكمة ، تعكسان تأثير

الحركة الشيوعية على الحركة الطلابية الوطنية[٢] .

فى يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ ، نظمت اللجنة التنفيذية العليا مظاهرتها الكبرى الاولى ، التى بدأت من جامعة فؤاد الاول (جامعة القاهرة الآن) واتجهت الى عبور النيل قاصدة جزيرة الروضة لتذهب منها الى وسط المدنية . غير أن المظاهرة لم تسر أبعد كثيرا من كوبرى عباس على النيل ، حيث قوبل الطلبة بالبوليس الذى رفع طرفى الكوبرى المتحرك فى اللحظة التى كانت المظاهرة بسبيل عبوره . وفى المعركة المضطربة التى تلت ذلك ، وقع طلبة عديدون فى النيل وقيل أنهم غرقوا . ودخل الطلبة فى معارك ضد البوليس فى الزقازيق والاسكندرية ايضا . المعتقد أن ستة عشر طالبا قتلوا هذا اليوم . فاضطرت الحكومة الى الاستقالة رغم قيام مظاهرة نظمها الاخوان المسلمون تأييدا لها فى ١١ فبراير[٣] . خلف اسماعيل صدقى النقراشى فى رئاسة الوزارة ، وكان صدقى الديكتاتور الذى حكم مصر بين ١٩٣٠ و ١٩٣٣ ، وتعتبره الحركة الوطنية واحدا من أشد الرجعيين فى مصر بسبب ارتباطاته بالمصالح الرأسمالية الاجنبية والمحلية ايضا[٤] .

وفى هذه الأثناء ، كانت منظمات شيوعية عديدة تقوم بتنظم لجان عمالية فى شبرا الخيمة ــ الضاحية الصناعية بالقاهرة ــ وفى المحلة الكبرى ، المدينة الصناعية الاقليمية . انضمت لجان العمال يوم ١٧ فبراير الى اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ، فتكونت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال . عندئذ ، اعلنت هذه اللجنة يوم ٢١ فبراير « يوم الجلاء » ودعت فيه الى اخراب قومى عام . والى جانب المطالبة بجلاء جميع القوات البريطانية ، طالبت اللجنة الوطنية ايضا بتدويل المسألة المصرية بعرضها على مجلس امن الامم المتحدة . نجح الاضراب القومى العام فى ٢١ فبراير نجاحا كاملا ، غير أن ٢٨ شخصا قتلوا و ٣٤٣ جرحوا فى الصدامات مع البوليس التى وقعت على نطاق القطر . وفى يوم ٤ مارس ، وصلت المقاومة ضد الحكومة الى قمتها العليا ، حيث اعلن اخراب عام مرة أخرى ، وكان هذه المرة تخليدا لذكرى « الشهداء » الذى سقطوا اثناء المظاهرات السابقة يوم ٢١ فبراير . نفدت الحركة الوطنية بعد هذه المظاهرة الجماهيرية ، وانتهزت حكومة صدقى الفرصة لقمع الحركة فى يوم ١٠ يوليو ، وذلك بالقاء القبض على القادة ومنع الصحف الوفدية اليسارية والشيوعية من الصدور[٥] .

وبالنسبة للحركة اليسارية فى مصر ، فلشهرى فبراير ومارس ١٩٤٦ نفس المعنى الذى يحمله شهر مايو ١٩٦٨ لليسار الاوروبى الغربى . فالاول مرة فى التاريخ المصرى اتحد العمال

والطلبة ليكونوا جبهة مفتوحة لجميع القوى التقدمية والمناوئة للامبريالية . العادة أن يعاد الفضل الاكبر بهذا الشأن الى الحركة الشيوعية لأن المعتقد أنها قدمت افكارا جديدة للحركة الوطنية . وفى رأى طارق البشرى أن التنظيمات الماركسية « استطاعت أن تضع صيغة سياسية أقرب الى الصحة من غيرها من حيث تحديد اهداف المجتمع ووسيلة تحقيقها ، مستخدمة فى ذلك الفهم العلمى للاستعمار والتقسيم الطبقى للمجتمع[٦] . ورغم أن البشرى يشك فيما اذا كانت الحركة الشيوعية حققت وعدها بتنظيم الجماهير أو لم تحققه ، ففى اعتقاده أن التحليل اليسارى لنظام اسماعيل صدقى اظهر للكثيرين طابع الحكومة الطبقى وكشف عن المضمون الطبقى للتحالف مع البريطانيين ، ودفع بالوعى العام إلى ادراك العلاقة التى بين النضال الوطنى ضد الامبريالية والنضال الديمقراطى ضد الاستبداد وبين النضال الاجتماعى ضد الرأسمالية الكبيرة[٧] . يوافق رفعت السعيد تمام الموافقة على هذا الثناء على الحركة الشيوعية . ففى نظره أن جميع السمات الايجابية للحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية يمكن أن تعاد إلى تأثير الحركة الشيوعية . ومن الامور المميزة لما كان للايديولجية الشيوعية من جاذبية ، التأثير الذى مارسته على الطلبة الوفديين[٨] . فقد انبثقت داخل الوفد حركة يسارية اشتقت افكارها من الحركة الشيوعية ، وتعاونت مع هذه الحركة بالفعل تعاونا اوثق من تعاونها مع الوفد . انتمى رئيس اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ـــ مصطفى موسى ـــ الى هذه الحركة اليسارية داخل الوفد التى اشتهرت فيما بعد باسم « الطليعة الوفدية » . ويقول رفعت السعيد : « وعلى أى حال ، فان تجربة اللجنة الوطنية للطلبة والعمال تبقى على مدى تاريخ مصر الحديث نموذجا ممتازاً اللتحالفات التى يقيمها الشيوعيون مع القوى الوطنية الاخرى فى اطار ثورى وتقدمى »[٩] .

رغم الحكم الارهابى الذى اطلقته وزارة صدقى ضد الحركة الوطنية ، استطاعت هذه الحركة أن تحول دون أن يوافق البرلمان على الاتفاق الانجليزى المصرى الذى تم الوصول اليه فى اكتوبر . فى ٨ ديسمبر ، رفض البرلمان المصرى هذا الاتفاق ، واضطر اسماعيل صدقى الى الاستقالة ، يخلفه الرجل الذى جاء قبله فى رئاسة الوزارة ، وهو النقراشى . يعتقد المؤرخون اليساريون أن هذه اللعبة المستمرة للكراسى الموسيقية تبين أن الطبقة الحاكمة بدأت تستنفد الخيارات التى امامها فى ايجاد ردود جديدة لمطالب الحركة الوطنية . كان صدقى فى منصبه لما يتمتع به خاصة من صفات الرجل القوى الذى قد يكون مفيدا فى مواجهة الحركة الوطنية[١٠] . غير أن عدم موافقة البرلمان على الاتفاق الذى وصل إليه مع البريطانيين كان يعنى أن الطبقة الحاكمة ليس امامها من خيار غير الخضوع لمطالب الحركة الوطنية وعرض

المسألة المصرية على مجلس أمن الامم المتحدة .

كان الموضوع الذى سيطر على سنة ١٩٤٧ كلها محاولة مصر أن تجد حلا دوليا لفشل المفاوضات مع بريطانيا العظمى . وفى اول الأمر ، علقت مصر آمالا كبيرة على أن تجد حلا مرضيا بواسطة الامم المتحدة . وكان لهذا ما يبرره جزئيا بسبب الموقف الذى اتخذته الامم المتحدة بالنسبة لقضية لبنان وسوريا ، حيث إدانت وجود القوات الفرنسية هناك وامرت بجلائها . وكان ثمة سبب آخر لتفاؤل مصر ، وهو أن الطبقة الحاكمة المصرية أملت أن تتمكن من الاستفادة من التنافس الاقتصادى والعسكرى القائم فى الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . واذ سعت هذه الطبقة إلى أن تجعل الامريكان يحلون محل الانجليز الاضعف منهم ، فكان يحدوها الأمل فى تقوية مركزها ازاء الحركة الوطنية . ومن جهة اخرى ، علقت الحركة اليسارية آمالها كلها على تصويت الاتحاد السوفيتى وتوابعه فى مجلس الامن . غير أن آمال كل من الطرفين لم تتحقق فالولايات المتحدة لم تكن تنوى بعد أن تحل خليفتها فى الشرق الاوسط ، ولم يستطع الاتحاد السوفيتى أن ينجز شيئا لصالح مصر . اعاد محل الامن المسألة المصرية ثانية الى مستوى المفاوضات الثنائية بين بريطانيا ومصر وترتب على ذلك الغاء خيار تدويل القضية[١١] .

شيئا فشيئا أبلت الحركة الشيوعية من ضربة حكومية صدقى فى يوليو ١٩٤٦ . وفى ابريل ١٩٤٧ اتحدت مجموعات شيوعية عديدة فى اكبر منظمة شيوعية عرفتها مصر حتى ذلك الوقت ، وهى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) [١٢] . اتجهت جهود حدتو بقوة اكبر مما بذلتها المنظمات السابقة الى اقامة جبهة وطنية مع الوفد وفى رأيها « ان التحالف بين الحركة العالية وطليعتها الواعية (حدتو) وبين الوفد شرط أساسى لاستعادة حريات الشعب المسلوبة ، والكفاح المشترك للعمال والجماهير الوفدية فى المدن والقرى هو الطريقة لتحطيم القيود التى تخنق حريتنا» [١٣] .

كان المطلوب أن توافق هذه الجبهة الوطنية على النقط الآتية : الجلاء الفورى لجميع القوات البريطانية عن وادى النيل ؛ اقامة الحقوق الديمقراطية ؛ تأميم الصناعات الكبرى ؛ الاصلاح الزراعى بالنسبة للملكيات الزراعية الكبيرة المرتبطة بالامبريالية . غير أن حدتو فشلت فى جذب قيادة الوفد اليها ، اذ جانبت هذه القيادة جميع المطالب الاجتماعية الاقتصادية[١٤] . وفضلا عن جهودها لاقامة جبهة وطنية ، لعبت حدتو دورا رئيسيا فى موجة الاضرابات التى اجتاحت البلاد فى الفترة المنقضية بين رفض مجلس الامن للقضية المصرية فى

اغسطس ١٩٤٧ وحرب فلسطين فى مايو ١٩٤٨ . اصابت الموجة الاضرابية جميع الصناعات فى مصر تقريبا ، وانتقلت بسرعة الى السلك الحكومى الذى تأثر ايضا بالصراع الطبقى . ويعتقد طارق البشرى أن هذه الموجة وصلت قمتها فى اضراب البوليس فى ١٤ أبريل ١٩٤٨ . ساند كل من حدتو والوفد الاضرابات ، وان كان ذلك لأسباب مختلفة . قادت حدتو العمال بهدف قلب الحكومة . أما الوفد ، فقد أيد الاضراب حتى يحدّ من جذرية العمال ويضفى الاعتدال على مطالبهم[١٥] . ثم اشتركت مصر فى حرب فلسطين واعلنت الاحكام العرفية ، فوضعت نهاية للاضرابات . وعليه ، انتهزت الحكومة الفرصة لقمع الحركة الشيوعية مرة اخرى .

غير أن فقدان الحركة الشيوعية لوضعها المركزى فى الحركة الوطنية لم يعد فقطُ إلى القمع الحكومى ، بل الى موقفها من حرب فلسطين . منذ البداية ، ادانت حدتو الصهيونية باعتبارها امتداد للامبريالية الغربية ، ولكنها رفضت الاشتراك فى الحملة المعادية للسامية التى قامت بعد أن وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع تقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ . وقاد الاخوان المسلمون هذه الحملة بتحويل نضال الشعب المصرى ضد تأسيس دولة اسرائيل إلى صراع اسلامى ضد اليهودية . وفى رأى حدتو أن الامبرياليين وحدهم هم الذين كانوا سيفيدون من هذا الخط السياسى لأنه يحرف انتباه الامة عن القضية الحقيقية ـــ وهى نضال جميع الشعوب المستمرة والمقهورة ضد الامبريالية ، سواء كانت هذه الشعوب يهودية أو عربية . فلم ينبغى ان يوجه النضال ضد اليهود كيهود ، ولكن الواجب ان يكون الهدف المصالحة بين اليهود والعرب منعا لتقسيم فلسطين ، ومن تنظيم الكفاح المشترك ضد جميع القوى الامبريالية[١٦] .

ان جماعة الاخوان المسلمين ومصر الفتاة كانتا اكثر المنظمات السياسية جميعا اشتراكا وتدخلا فى احداث المسألة الفلسطينية . وفى رأى طارق البشرى أنه يجب التمييز بين هذين التنظمين السياسيين من حيث طابع ارتباطهما بهذه القضية ، وان مصر الفتاة شغلت نفسها بمصير الفلسطينيين عن اخلاص اكبر كثيرا من الاخوان المسلمين الذين لم يهتموا بهذا المصير الا عندما اصبح الموضوع قضية دولية يمكن استغلالها لهدف انانى ، وهو أن يظهر الاخوان بارزين فى العالم العربى اجمع . وعلى نقيض ذلك ، فانشغال مصر الفتاة الشديد بالقضية الفلسطينية كان جليا منذ يوم تاسيس هذا التنظيم . و كذلك كان تاييد القضيه الفلسطينية امرا يتفق بصورة منطقة اكبر مع المثل العروبية العليا التى اعتنقتها مصر الفتاة[١٧] . وعليه ، فلم

يدهش أحدا أن يصدر زعيم مصر الفتاة ــ احمد حسين ــ بيانا بعد اندلاع الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ قال فيه بوجوب مقاومة الصهيونية بجميع الوسائل الممكنة[١٨] . يوافق طارق البشرى على تحليل حدتو للاخوان المسلمين بأن اظهار النضال ضد الصهيونية كصراع اسلامى ضد اليهودية كان يستهدف هدفا مزدوجا ، الا وهو تقويض الحركة الوطنية وتوسيع عمليات الاخوان الخاصة بهم فى العالم العربى[١٩] .

رغم التمايز الذى يراه طارق البشرى بين موقفى هذين التنظيمين السياسيين ازاء القضية الفلسطينية ، الا انه يعترف بواقع كونهما متشابهين تشابهاً كبيرا . فالأثنان مثلا نظما اضرابات ومظاهرات ضد قرار التقسيم الذى اتخذته الامم المتحدة[٢٠] . والاثنان أرسلا كتائب المتطوعين لقتال المستعمرين الصهاينة فى صحراء النقب[٢١] . ومع ذلك ، فالفرق أن جماعة الاخوان كانت تنظيماً مشئومنا اكثر من مصر الفتاة بدرجة كبيرة . كان هذا ليظهر فى الحركة الشبابية الاخوانية بصورة خاصة ، اذا اتخذت طابعا ارهابيا فيما بعد . لقد تأسس التنظيم شبه العسكرى لشباب الاخوان ــ الجوالة ــ قبل الحرب العالمية الثانية ، ولقى منذ البداية التأييد الكامل من حكومات الاقلية التى نظرت اليه كسلاح ضد الوفد ، ووفرت له التسهيلات المطلوبة والتمويل . وحتى بعد أن حرم القانون فى ٨ مارس ١٩٣٨ جميع حركات الشباب شبه العسكرية ، تغاضت تلك الحكومات عن نشاط الجوالة الاخوانية[٢٢] . ومع ازديادها حجما اثناء الحرب وإشتداد طابعها العسكرى من حيث المعدات وتراتب المستويات القيادية ، صارت جوالة الاخوان بذاتها قوة سياسية . والواقع انها رفعت من قدر السلطة الشخصية لحسن البنا ، لأن جميع اعضاء التنظيم كان عليهم أن يقسموا يمين الولاء للزعيم شخصيا . وفى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان تحت امرة حسن البنا ٤٥,٠٠٠ رجل[٢٣] .

غير أن الاتفاق الضمنى المعقود بين حكومات الاقلية وجماعة الاخوان المسلمين لم يبق ساريا الا طالما ظلت الوحدات شبه العسكرية خاضعة لمصلحة هذه الحكومات . وسبق أن رأينا أن التنظيم الطلابى للاخوان قام بدوره فى تلك الصفقة حينما حاول تقويض أنشطة الحركة الوطنية فى فترة ١٩٤٥ ــ ١٩٤٦[٢٤] ؛ بل ذهب الى حد تنظيم مظاهرة صريحة تأييدا للحكومة فى ١١ فبراير . غير أن العلاقات بين الحكومة والاخوان بدأت تتغير خلال غام ١٩٤٧ . ويشبه رفعت السعيد سياسة الاخوان ازاء الحكومة بجنّى خرج من القمقم فلم يعد احد يستطيع السيطرة عليه[٢٥] .

بعد الحرب العالمية الثانية ، اكتسب الاخوان المسلمون تدريجيا مظهراً خطرا لمؤيديهم [illegible]

فكرية نضالية بارزة وتنظيم محكم . وصار عددهم الكبير ذاته تهديدا مباشرا للطبقة الحاكمة . ادركت هذه الطبقة فجأة مدى هذا الخطر عندما تم اكتشاف الجهاز السرى الموجود فى أواخر عام ١٩٤٨ . وكان هذا الجهاز السرى فى الواقع مجموعة خاصة بحسن البنا شخصيا ، أقيمت لاغراض النشاط الارهابى . وتشير شعاراته مثل « الشهادة فى سبيل الله » و « فن الموت » ، الى أى درجة كان أن يكون مثل هذا التنظيم حظراً على الطبقة الحاكمة[٢٦] . كان البعض قد خمن وجود هذا التنظيم منذ أن انتهت حرب فلسطين بالهزيمة ، اذ قامت عمليات ارهابية اتخذت مؤسسات يهودية هدفا لقنابلها . غير أن الذى اخاف الحكومة حقيقة أن مبانى حكومية ايضا اصبحت هدفا لهجمات ارهابية . وكان هذا الامر — الى جانب مطالبة الاخوان باصلاحات اجتماعية معتدلة — مما دفع بالحكومة الى اتخاذ اجراء حاسما ضد الاخوان عند اول فرصة سانحة[٢٧] . وكانت الشرارة التى فجرّت حملة القمع الرسمية ضد الاخوان اكتشاف البوليس يوم ١٥ نوفمبر لسيارة جيب محملة بالمتفجرات . ادى هذا الى الاعتقالات الاولى لاعضاء الجهاز السرى والى اكتشاف مدى نشاطة . والنتيجة أن اعلن رسمياً فى ٨ ديسمبر أن جماعة الاخوان خطر على أمن الدولة ، وتقرر منعها . فصودرت جميع ممتلكاتها وألقى القبض على المئات من اعضائها . فانتقم احد الاعضاء للجماعة بأن اغتال رئيس الوزراء النقراشى فى ٢٨ ديسمبر ، ثم اغتيل حسن البنا نفسه على يد البوليس السرى فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ . شن خليفة النقراشى — ابراهيم عبد الهادى — حملة ارهاب لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر ضد الاخوان وضد الحركة الوطنية اليسارية ايضا .

فى يوليو ، اضطر ابراهيم عبد الهادى الى الاستقالة ، اذ أن الارهاب الذى إشرفت عليه الدولة كان مأزقا لا مخرج منه ، ولم يكن من المستطاع أن تهزم الحركة الوطنية بهذه الوسيلة . بل على العكس ، بدأ تفاهم متبادل ينمو فى سجون الحكومة لأول مرة بين اعضاء الحركتين الشيوعية والاسلامية[٢٨] . وفى يولية ، تجلى أن امام الطبقة الحاكمة خياراً واحداً ، وهو عودة الوفد[٢٩] . فقامت حكومة انتقالية يرأسها حسين سرى بتحديد يوم ٣ يناير ١٩٥٠ موعدا لاجراء الانتخابات العامة .

الفصل الرابع

الحكومة الوفدية الاخيرة
وفشل النسق الليبرالى

تمهيد

يعتمد التحليل التالى لحكومة الوفد الاخيرة اعتمادا اساسيا على رواية طارق البشرى عنها . فروايتة وحكمه على هذه الحكومة يجمعان فى وقت واحد بين التحليل وبين وصف النسق الليبرالى كله الذى اصبح الوفد المشجب الذى علق عليه ويذهب طارق البشرى فى هذا الخط الفكرى أبعد كثيرا من رمضان الذى يحصر المسئولية كلها عن فشل النسق الليبرالى فى البريطانيين والملك المؤيد من احزاب الاقلية والاخوان المسلمين ومصر الفتاة . فى اعتقاد رمضان أن مقاومة هؤلاء الدائمة لدستور ١٩٢٣ منعت الديمقراطية من أن تضرب جذورا فى مصر . ولا يتفق طارق البشرى مع هذا التحليل الا جزئيا . فهو بالتأكيد يعترف بأن البريطانيين والملك لعبوا دورا لا يحسدون عليه بتقويضهم للديمقراطية الليبرالية . لكنه يعتقد كذلك أن الوفد لم يلعب ذلك الدورالبرىء الذى يرغب رمضان فى اقناع القارىء به . فرغم ما بين الوفد ومعارضيه السياسيين من فروق ، كانت تجمعهم أمور اكبر مما تبدو ظاهريا ، وخاصة ازاء الحركات السياسية الجديدة التى انبثقت بعد ١٩٣٦ . فجميع القوى السياسية التى سادت الميدان السياسى من ١٩١٩ إلى ١٩٣٦ انتمت الى الطبقة الحاكم ، فكانت مصالحها مشتركة فى الدفاع عن النظام السياسى القائم ضد تلك القوى التى نضجت بعد ١٩٣٦ واتسمت بميول ثورية . لهذا السبب كلف الوفد بدور الحارس على النظام السياسى التقليدى عندما صار قسم من الطبقة الحاكمة ــ القسم الذى تولى السلطة باستمرار منذ ١٩٤٤ ــ صار دون خيارات امامه لمواجهة الحركة الوطنية فى نهاية عام ١٩٤٩ . وادركت الطبقة الحاكمة أن للوفد رصيدا واحدا كبيرا ، وهو انه لم يزل له جمهور واسع يتبعه رغم ما اصاب الحزب من تدهور . فان استطاع الوفد أن يربط الجماهير بالنظام مرة اخرى أمكن انقاذ هذا النظام ؛ وان فشل الوفد فسوف ينهار النظام بأجمعه معه والواقع ان هذا الاحتمال الاخير هو الذى حدث فعلا عندما أشعلت النار فى القاهرة يوم ٢٦ يناير .

لتحليل طارق البشرى بشأن الحكومة الوفدية الاخيرة ، الكثير من التشابة مع ما يقدمه عن الوفد المؤرخون اليساريون الذين تناولناهم من قبل . فالبشرى ، مثل رفعت السعيد ، يجتهد لكى يتصور الوفد فى اطاره الاوسع السياسى والاجتماعى الاقتصادى . وله ايضا ازاء الوفد نفس الشعور المزدوج الذى يحمله اغلب المؤرخين اليساريين ، وهو ازدواج يقوى كلما

اقترب النظام الليبرالى من دركه الاسفل وبدا أن دور الوفد السياسى أوشك على نهايته . رأينا من قبل أن اغلب المؤرخين اليساريين يؤرخون لانحدار الوفد بالتوقيع على معاهدة ١٩٣٦ ، وخاصة بعد أن دخلت الحركة الشيوعية المسرح فى ١٩٤٥ . ويعتقد اغلب هؤلاء المؤرخين أن مركز الوفد — باعتباره أشد الاحزاب وطنية وديمقراطية — بدأ فى الافول منذ تلك اللحظة . فقد طرأ تجذير فى السياسة وجرت فيها عملية استقطاب ، الأمر الذى عرض الوفد لخطر التمزق الى جناحين ، يمينى ويسارى ، وجعل شعاراته ومثله العليا شيئا فات عليه الدهر . فقد الوفد بصورة متزايدة الارضية الوسطى التى احتلها من قبل ، ووقع تحت تأثير قوى لم يعد قادرا على السيطرة عليها ، ورنّحته هذه القوى يمينا ويسارا وفقا لمن تكون السيطرة ، أللطبقة الحاكمة أم للجماهير .

غير أن طارق البشرى مؤرخ مستقل استقلالا اكبر من أن يتبنى الرأى اليسارى عن الوفد وعن الديمقراطية الليبرالية تبنيا كاملا . وهذا واضح وضوحا خاصا فى موضوع حريق القاهرة . فعلى خلاف اغلب المؤرخين ، يعتقد البشرى أن الذى احترق فى هذا اليوم لم يكن فقط النظام الليبرالى ، بل انه ضاعت ايضا الفرصة الاخيرة لقيام ثورة كان فى استطاعة الجماهير أن تشترك فيها . وبالاضافة ، فهو يوجه اللوم على ضياع هذه الفرصة الى الحركة الوطنية فى وضحوح تام ولا يحاول أن يجد كبش فداء لهذه النتيجة .

الحكومة الوفدية الاخيرة (/ ١٩٥٠ — ٢٧ / ١ / ١٩٥٢)

استقبلت الجماهير حكومة الوفد الاخيرة استقبالا مختلفا عن حكومته الاولى ، الأمر الذى يصور التغير الذى طرأ على الحركة الوطنية بين ١٩٢٤ و ١٩٥٠ . فاذا كان الوفد فى ١٩٢٤ أمل الامة التى وقفت وراء مثله الوطنية العليا وقفة الرجل الواحد ، ففى ١٩٥٠ استقبلت الجماهير الحكومة الوفدية بالشك فى قدرتها على حل المشاكل الخطيرة السياسية والاجتماعية الاقتصادية التى تواجه الامه . ورغم أن الوفد كسب الانتخابات محرزا فيها اغلبية ساحقة ، واطلق على يوم اجرائها « يوم ثورة الشعب » ، فإن الظروف التى احاطت بالانتخابات سترت الواقع أن الوفد فقد قيادته للحركة الوطنية منذ زمن طويل[1] . فى الفترة التى تولى فيها الوفد الحكم ، اصبح واضحا للجميع أن الزمن قد تخطى هذا الحزب .

يصور طارق البشرى زوال مركز الوفد بمتابعته للشعارات التى تميزت بها مختلف مراحل التجذير وزيادة الوعى لدى الجماهير . فقد كانت المرحلة الاولى فى ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ،

عندما رفضت الجماهير جميع المحاولات التي بذلتها حكومات الاقلية للدخول فى مفاوضات قبل أن تجلو القوات البريطانية جلاء تاما . وفى رأى طارق البشرى أن الجماهير ـــ بموقفها هذا ـــ انما خطت خطوتها الاولى خارج النظام الحاكم والقائم على الفرضية القائلة بأن جميع النزاعات السياسية تحل حلا سلميا فى البرلمان أو من خلال المفاوضات[٢] . والخطوة الثانية التى أبعدت الحركة الوطنية عن التوافق السائد قبل الحرب ابعادا اكبر ، تمت نتيجة قرار مجلس الأمن باحالة المسألة المصرية مرة ثانية الى مستوى المفاوضات الثنائية بين مصر وبريطانيا العظمى فى سبتمبر ١٩٤٧ . فبعد هذا القرار ، شرع النسق القديم ، المعتمد على « الطرق السلمية والمشروعة » ، والذى تمت اقامته للابقاء على الجماهير داخل النظام الحاكم ـــ شرع هذا النسق ينهار تحت ضغط الجماهير وأحسّ الوفد بالتغير الذى طرأ على المناخ ، فتقدم بشعار جديد هو « الجلاء بالدماء » كبديل لشعار ١٩١٩ القديم « الاستقلال التام أو الموت الزؤام »[٣] . الا أن الوفد لم تعد له الهيبة القادرة على السيطرة على الجماهير . وعليه ، فالخطوة التالية التى خطتها الجماهير كانت الدعوة الى « الكفاح المسلح »[٤] . قامت حرب فلسطين فى هذه المرحلة الاخيرة التى كان على الكفاح المسلح فيها أن يحل محل المؤسسات الشرعية لتحقيق الأهداف السياسية[٥] . وكانت اعمال الارهاب التى قامت بها جماعة الاخوان المسلمين ، والارهاب المضاد الذى نظمته حكومات الاقلية ، بمثابة بيان أن حكم القانون لم يعد معترفا به من كل من الطرفين ، الرسمى وغير الرسمى .

يبين هذا التطور أن انتصار الوفد فى انتخابات ٣ يناير لم يعن أن الجماهير استعادت ثقتها بالنظام الليبرالى التقليدى ولو وقف الوفد على قمته . ونظر للاتجاه العام نحو استخدام العنف ، وللنسبة المنخفضة من الناخبين المسجلين الذين اعطوا اصواتهم بالفعل ، ولاقصاء الاخوان المسلمين والحركة الشيوعية عن الاوضاع الشرعية ، يكون من الادعاء الباطل أن يستنتج المرء أن الجماهير قد استعادت ثقتها بالنظام التقليدى . الواقع أن قسما كبيرا من الجماهير قد تحول فى ذلك الوقت بعيدا عن السياسة تماما . والقسم الآخر الذى اعطى صوته للوفد بالفعل ، انما كان يرنوا الى ما هو أبعد منه ، وصولا لأهدافه : يعتقد طارق البشرى أن ذلك القسم من الجماهير الذى أعطى صوته للوفد كان فى الواقع يعطيه ضد المعارضين للوفد فى المقام الاول ، وهذا حتى يتمكن الوفد من تحقيق رغبات الجماهير . فلم يكن هذا تصويتا على الثقة بالوفد ومثله العليا ، بل كان قبل شىء آخر ، مناشدة للوفد بالقيام باصلاحات جذرية . فطالما امتثل الوفد لارادة الجماهير سارت وراءه . والا ، فهذه هى فرصته الاخيرة[٦] .

كان اغتراب الجماهير عن الوفد عملية تدريجيه ، لم تصل الى نهايتها الا فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، يوم حريق القاهرة . ادرك الوفد فى هذه الفترة أن علاقاته بالجماهير هى الورقة الرابحة الوحيدة فى يده ضد البريطانيين والملك واحزاب الاقلية . وهذا فى رأى طارق البشرى ما جعل من الوفد أحسن حزب تقليدى[٧] . ولكن ، كلما ازدادت الجماهير جذرية ، كلما صار أصعب على الوفد أن يحتفظ بعلاقاته بالجماهير .

فى فترة ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، كانت توجد ثلاثة تيارات سياسية مختلفة داخل الوفد ، هى : الجناح اليمنى الذى سيطر على زعامة الحزب ولجنته القيادية(*) ؛ والجناح الليبرالى الذى شكل اقلية فى اللجنة القيادية وحاول التمسك بمثل الوفد العليا ؛ والجناح اليسارى الذى كانت له شعبية فى صفوف الشباب والطلبة ، واقام اقوى الروابط بالجماهير . واذ زاد تجذر الجماهير والحركة الوطنية ، كان هذا يعنى أن جناحى الوفد اليمنى واليسارى يبتعدان الواحد عن الآخر ابتعادا لا يمكن رأب هوته[٨] . كان فى الاستطاعة تفادى المواجهة بين هذين التيارين طالما الوفد فى المعارضة ، لأن هذا الحزب ظهر دائما أشد جذرية خارج الحكم منه فى السلطة وكان أمل الوفد أن يربط الجماهير به بهذه الطريقة . الى هذا ايضا عاد السبب الذى جعل الوفد يؤيد الاضرابات فى فترة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ . ولنفس السبب ، ساندت القيادة الجناح اليسارى عندما نظم صفوفة ضرب جذورا فى الحركتين العمالية واليسارية[٩] .

فى رأى طارق البشرى أن قوة الجناح اليمنى المتزايد فى الوفد تعود الى صعود التأثير الذى مارسه كبار الملاك ، وبشكل خاص الى واحد من ابرز افراد هذه الطبقة ، وهو فؤاد سراج الدين . انتمى فؤاد سراج الدين شاهين الى واحدة من العائلات الثلاث الاكبر التى تملك أوسع الاراضى فى مصر . وبدأ سيرته السياسية عام ١٩٤٢ كوزير للزراعة ، ثم صار فى ١٩٤٨ سكرتيرا عاما للوفد ، المنصب الذى جعله اقوى رجل فى الحزب بعد مصطفى النحاس . غير أن الأمر الذى جعله شخصا غير عادى لم يكن انه من طبقة كبار الملاك وعضوا فى الوفد ، بل انه على علاقة ممتازة مع كل من الطبقة الرأسمالية المصرية — وخاصة مع عائلة عبود التى احتكرت صناعة السكر فى مصر — والملك وزمرة السراى[١٠] . ويستطيع المرء أن يرى فى هذا الاندماج المتزايد فى المؤسسة اتجاها عاما فى قيادة الحزب

(*) يقصد « هيئة الوفد » .

العليا ، ومصطفى النحاس مثالاً لها اذا انتسب بالزواج الى اسرة الوكيل التى ملكت اراضى واسعة فى البحيرة . وبطبيعة الحال ، كان هذا الاتجاه ايضا السبب الذى جعل الطبقة الحاكمة ترحب بالحكومة الوفدية باعتبارها خط الدفاع الاخير ضد الثورة . فقد اصبح الوفد الحزب الامثل بالنسبة للطبقة الحاكمة بما لقيادته من افكار تقليدية فى حين أن جناحه اليسارى يستطيع أن يسيطر على الجماهير[١١] .

وعلى نقيض القيادة الوفدية التى مثلت الأفكار التقليدية العائدة الى ثورة ١٩١٩ ، كان الشباب الوفدى يمثل همزة الوصل بين هذه الافكار القديمة والأفكار الجديدة التى نمت بعد الحرب العالمية الثانية[١٢] . لقد توحدت فى الشباب الوفدى المطالب الوطنية القديمة الخاصة بالاستقلال والديمقراطية مع المطالب الجديدة الخاصة بالعدالة الاجتماعية وجعل الجناح اليسارى يكتسب قوة متزايدة فى الوفد بعد أن لعب دورا رئيسيا فى الحركة الطلابية فى فترة ١٩٤٥ ــ ١٩٤٦ وصار تحت سيطرته عدد من الصحف الحزبية مثل الوفد المصرى وصوت الأمة ثم رابطة الشباب الاسبوعية بعد قيام « الطليعة الوفدية »[١٣] .

جاء اغلب افكار الجناح اليسارى فى الوفد من الاحزاب الاوروبية الغربية الاشتراكية الديمقراطية مثل ضرب العمال البريطانى ، أو من الحركة الشيوعية . اخذ الحركة الشيوعية . اخذ عن الحركة الشيوعية الفكرة القائلة ان هناك حلفاً بين الامبرياليين والطبقة الحاكمة ، وانطبقت افكار الجناح اليسارى الوفدى على قيادة الحزب نفسه ايضا . وبدت المواجهة حتمية عندما حصل هذا الجناح على صحف يستطيع بواسطتها نشر افكاره فجناح الوفد اليسارى مثلا احتج على وقوف قيادة الحزب موقف العطف من التغلغل الامريكى فى الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية . كان الجناح اليسارى متمسكا بمبادئه تمسكا أشد فى موقفه من القوى الامبريالية . وفى رأى هذا الجناح أن التضامن الدولى مع نضال الشعوب المقهورة الاخرى ضد الامبريالية لابد من أن يكون المبدأ المرشد فى السياسة . ولهذا ، اهتم بمقاومة الشعب الفلسطينى اهتماما اكبر من قيادة الحزب التى تمسكت بمفهوم مصرى أضيق للوطنية . وعلى نقيض قيادة الحزب ، رفض الجناح اليسارى ايضا أن يضع كل امله فى المفاوضات كوسيلة للحصول على الاستقلال . وبالاضافة ، فقد اهتم كذلك بنضال الطبقة العاملة وبأحوال الفلاحين اهتماما اكبر مما اعتاده الوفد قبل الحرب . غير أن الجناح اليسارى احتفظ فى جميع هذه الاحوال بطابعه الوفدى الجوهرى ، وذلك بتركيزه على المؤسسات القائمة على اعتبارها الوسائل التى لابد من أن تتحقق بها الاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية

والسياسية[١٤] . كانت الاصلاحات ــ وليست الثورة ــ شعار الحركة الوفدية اليسارية وبالرغم من ذلك ، فكثيرا ما كان للطليعة الوفدية علاقات مع الحركة الشيوعية أوثق مما لها مع قياداتها ذاتها[١٥] .

رغم أن الجناح اليسارى الوفدى وجد فرصة للانتشار الواسع فى فترة ١٩٤٥ ــ ١٩٥٠ ، الا انه لم يكن لأحد من اعضائه مقعد فى لجنه الوفد القيادية ، فلم يمارس بالتالى أى تأثير حقيقى على سياسة الحزب . وعاد سبب ذلك الى أن الحزب كان منقسما الى نصفين من الناحيتين التنظيمية والاجتماعية . ففى جانب وجدت التنظيمات الحزبية السفلى ذات الارتباطات القوية بالجماهير ، وفى الجانب الآخر كانت اللجنة القيادية وزعماء الحزب الكبار بارتباطاتهم الوثيقة بالطبقة الحاكمة[١٦] . السبب الرئيسى لهذا الانقسام أن اللجنة القيادية لم تكن منتخبة انتخابا حرا من المؤسسات الحزبية الدنيا أو من اعضاء الحزب ، بل كان اعضاؤها يعيثون بالضم . وكان هذا الاجراء يجعل مركز « الحرس القديم » من الحصانة بمكان ، ويمكنه فى الوقت نفسه من تقوية الجناح اليمنى باختيار اعضاء جدد يشاركونه الفكر . غير أن الانقسام فى الحزب لم يصبح ظاهرا ظهورا حقيقيا الا عندما تشكلت الوزارة الوفدية الجديدة فى ١٠ يناير ١٩٥٠ . ففيما عدا بضعة اوجه جديدة منتمية الى الجناح الليبرالى ، تكونت الوزارة من « الحرس القديم » بصورة تكاد تكون كاملة . وذهبت الجهود لابعاد الجناح اليسارى عن الوزارة الى حد تفضيل اشخاص لم ينضموا الى الحزب الا اخيرا ولاسباب انتهازية صارخة ــ تفضيلهم على آخرين كرسوا حياتهم للحزب وينتمون الى الطليعة الوفدية[١٧] .

قد توحى طريقة تشكيل الوزارة بأن الطبقة الحاكمة نجحت فى ترويض الوفد واستخدامه لأغراضها هى . غير أن هذا النجاح عنى فى الوقت نفسه ــ حسب رأى طارق البشرى ــ أن الوفد عجز عن القيام بالدور الذى كلف به ، وهو انقاذ الأمر الواقع . فلو قام الوفد بخدمة مصالح الطبقة الحاكمة فى دأب اكبر من اللازم ، لفقد تأييد الجماهير ، وترتب على ذلك انه لن يختلف عن احزاب الاقلية التى لم تستطع قمع الحركة الوطنية خلال السنوات الخمس المنقضية . لقد كان الوفد على صلة بحدين على طرفى نقيض هما الحركة الوطنية من جهة والطبقة الحاكمة من جهة اخرى ، وأصبح التوفيق بينهما أمراً تزداد استحالته ، كما أصبح فى غير مقدور الوفد أن يحقق الوحدة بينهما[١٨] .

ومما زاد حيلة ايجاد التوازن صعوبة على صعوبة ، كون الوفد فقد سيطرته على المسار الذى اتخذه تطور الاحداث ، اذا اكتسبت الامور منطقا خاصا بها . ومن سخرية القدر أن اللحظة التى حقق الوفد فيها اكبر انتصاراته كانت ايضا الساعة التى تدق فيها الأجراس معلنه مماته ، وذلك بأن النصر الانتخابى قد ميّل الميزان لصالح الوفد ميلا يفوق الحد فقوض بالتالى النسق الليبرالى تقويضا . كان دستور ١٩٢٣ قد قسم السلطة بين الملك والشعب بحيث يقوم الوفد واحزاب الاقلية بدور الوسطاء بين الضدين وتضمن هذا النسق أن الحريات المدنية (حريات التنظيم والتعبير والعقيدة الدينية) التى تقوم عليها سلطة الشعب ، تتسع عند تولى الوفد السلطة ، ويحدّ منها — على عكس ذلك — أثناء حكم احزاب الاقلية . ولقد ادخلت الطبقة الحاكمة فى حسابها أن يميل الميزان لصالح الوفد والجماهير بعد النصر الانتخابى . كان هذا تنازلا قبلت الطبقة الحاكمة أن تقدمه بشرط الا تتعدى الحريات الحدود المرسومة فى النسق التقليدى ، اذ أملت أن تقوى الروابط بين الوفد وبين الجماهير بهذه العملية ، مما يرفع بالتالى من قدر النظام التقليدى فى ذاته[١٩] .

الا أن هذا السيناريو لم يأخذ فى الحسبان أن التوازن التقليدى بين احزاب الاقلية — بصفتها المدافعة عن حقوق الملك — وبين الوفد بصفته المدافع عن حقوق الشعب — ان هذا التوازن قد انهار تماما نتيجة الانتخابات الاخيرة . فالنصر الانتخابى الذى احرزه الوفد قضى على احزاب الاقلية قضاء مبرما ، وكنسها كنساً ، فى حين أن الوفد نفسه فقد قبضته السابقة على الجماهير والنتيجة فتح الطريق بين أقصى النقيضين — الملك والجماهير — نواجه الواحد الآخر مواجهة مباشرة ، وكل منهما يطالب لنفسه بالسلطة الكاملة المطلقة . ووجدت عناصر اكثر حساسية وادراكا من بين الذين يراهنون على استمرار الأمر الواقع ، وشعرت هذه العناصر بهواجس مقلقة على اثر فقدان الوفد لسيطرته على الجماهير لقد صارت الجماهير تعارض سياسة الحكومة-الوفدية معارضة متزايدة ، وخاصة بعد أن اعلن بدء المفاوضات مع البريطانيين . وارتفعت المعارضة للحكومة-الوفدية الى درجة من العنف بحيث وجد الوفد نفسه — وياللغرابة — يندفع فى احضان الملك ، ويهادن فى تلك المسائل جميعا التى ناضل الوفد من اجلها قبلا . اعترف الوفد على الفور تقريبا بمزاعم الملك بحق تعيين السفراء وكبار الضباط العسكريين وكبار الموظفين الحكوميين ورتب الشرطة العليا . وكذلك لم يلق الملك معارضة من الحكومة الوفدية فى ادعائه بالحق فى تعيين جزء من مجلس الشيوخ ورئيس الوزراء ، وفى انهاء الدورة البرلمانية حينما يريد . ظهرت الدرجة التى غرق بها الوفد عندما حاول أن يصون الملك من تهم الفساد وسوء الادارة اثناء حرب فلسطين ، وهى تهم كان

الوفد يعلم انها قائمة على وقائع والحق أن الوفد كان يدرك انه ، اذ يضع الملك تحت حمايته ، فهو يدافع فى الواقع عن السياسة كلها التى نفذتها حكومتا الاقلية الاخيرتان . وذهب الوفد فى اجتهاده للحفاظ على النسق الليبرالى القديم الى حد الابقاء على معارضية السابقين من أعضاء أحزاب الأقلية فى مناصبهم[٢٠] .

اتسعت الفجوة بين الوفد والحركة الوطنية مع تورط هذا الحزب تورطا اكبر فى سياسته العاملة على اعطاء النظام قوة جديدة ، فى حين أن المعارضة كانت تستعيد نشاطها بعد قمع الحكومات السعدية ، وتعتبر اكثر وحدة وبالتالى أشد تهديدا للنظام القائم . ان الاقامة فى سجون السعديين قد سوت العديد من الخلافات السابقة بين الشيوعيين وجماعة الاخوان ومصر الفتاة (التى غيرت اسمها الى حزب مصر الاشتراكى فى ١٩٤٩) ، وأصبح كل من الاخوان والحزب الاشتراكى متأثرا بالمذهب الاجتماعى للحركة الشيوعية[٢١] .

فى اوائل ١٩٥١ ، قطعت المفاوضات التى بدأت فى ديسمبر ١٩٥٠ ، ثم استؤنفت فى ابريل ، ولكن اصبح من البداهة بشكل متزايد أن الوفد لا يستطيع قبول نتائجها غير المرضية . فى ٤ أبريل ، نظمت حدتو مؤتمرا شعاره الكفاح المسلح ، وفيه تمت الموافقة على العديد من القرارات التى تدين سياسة الوفد . وفى ١١ يوليو ، نظم الحزب الاشتراكى اجتماعا لاحياء ذكرى ضرب الاسطول البريطانى للاسكندرية فى هذا اليوم من عام ١٨٨٢ ، وكان فى اللجنة التى نظمت الاجتماع ممثلون عن حدتو والاخوان المسلمين . بل ان الشباب الوفدى نفسه اشترك فى المظاهرات التى قامت بعد الاجتماع رغم أن الحكومة الوفدية قررت منعها جميعا[٢٢] .

فى ٢٦ أغسطس نظمت مظاهرة جديدة ، وكانت هذه المرة لاحياء ذكرى التوقيع على المعاهدة الانجليزية المصرية ويعتبر طارق البشرى هذه المظاهرة علامة بارزة فى تاريخ الحركة الوطنية ، ويمكن مقارنتها بقيام اللجنة الوطنية للطلبة والعمال فى ١٩٤٦ . فلم تشترك فى هذه المظاهرة جميع الاحزاب والمنظمات المعارضة فقط ، بل اشترك فيها العمال ايضا ـــ وهذا لأول مرة منذ ١٩٤٦ ـــ رغم كون المظاهرة على مستوى أعلى من المطالب الاقتصادية البحتة . وكانت هذه اكبر مظاهرة شهدتها مصر منذ ١٩٤٦ ، وسارت من بولاق حتى قصر عابدين تهتف بشعارات وطنية مثل « الغاء المعاهدة » و « الكفاح المسلح » و « الثورة »[٢٣] . وتعرض الوفد لضغط هائل بسبب هذه المظاهرات التى كان حساساً لها[٢٤] . فى يوم ٨ اكتوبر ١٩٥١ ، ألغت الحكومة الوفدية معاهدة ١٩٣٦ الانجليزية المصرية

الغاء من طرف واحد . فالمفاوضات الدائمة التى لا تحرز أى تقدم ، والضيق الاقتصادى ، والضغط الذى تمارسة الحركة الوطنية ، أجبر هذا كله الوفد فى نهاية الأمر على اتخاذ هذه الخطوة الجذرية التى لا رجوع فيها(٢٥) .

بهذه الخطوة ، هدم الوفد البناء كله الذى أقيم على دستور ١٩٢٣ وقد رأينا من قبل أن طارق البشرى وصف النسق السياسى التقليدى بأنه هيكل مركب تبقيه ثلاثه عناصر فى حالة توازن هذه العناصر الثلاثة هى الملك الذى تؤيدة احزاب الاقلية من جهة ، والوفد الذى تؤيده الجماهير من جهة ثانية ، فى حين يلعب البريطانيون بأحد الطرفين ضد الآخر . ورغم الخلافات بين هذه العناصر الثلاثة ، الا أنها جميعا معترفة بضرورة المحافظة على النسق السياسى والاقتصادى مهما كان الثمن . وكذلك ، فان التطور الذى طرأ على التوازن تضمن ايضا أن وجود العناصر الثلاثة شيء جوهرى لكيان النسق ، فاذا سحب عنصر منها أو أدخل عنصر جديد ، فقد النسق توازنه . بطبيعة الحال ، مثلت الحركة الوطنية اكبر تهديد للنسق ، اذ أن الاصلاح الزراعى وتأميم الصناعة والكفاح المسلح أمور لا تتفق مع النظام التقليدى . غير أن ما ترتب على الانتخابات الاخيرة من تقويض لأحزاب الأقلية كان ايضا خطرا على توازن النسق ، لأن هذه الاحزاب هى العمد التى يعتمد عليها جانب من سلطة الملك . كذلك كانت احزاب الاقلية شيئا جوهريا بالنسبة لسير النظام البرلمانى ، لأنها اقامت حدوداً لسلطة الملك فى شئون كثيرة . ولذلك ، اجتهد الوفد أن ينقذ النظام بأن يصون تلك الاحزاب .

فى ظل الحكومة الوفدية ، استمرت تجرى التطورات الهدامة التى انبثقت من تناقضات النسق التقليدى . واذ ألغى الوفد المعاهدة الانجليزية المصرية ، فقد زاد غير عامد من تقويض النظام الذى كان يحاول مساندته محاولة جنونية . فالواقع أن الغاء المعاهدة جعل من الوجود البريطانى فى مصر شيئا غير شرعى . وحيث أن البريطانيين يساندون الملك ، فقد أزيل أيضا أحد العمد الرئيسية التى يستند فاروق اليها . واضطر الملك لهذا السبب على التوقيع على الغاء المعاهدة ، فختم مصيره ذاته بنفسه . غير أن الاهم من ذلك كله أن الوفد — بالغائه المعاهدة — انما يعترف بأن السياسة التى اتبعها خلال السنوات الثلاثين المنقضية باءت بالفشل ، ويعلن بنفسه أن سياسة التدرج والمفاوضات السلمية سياسة مفلسة . وفى رأى طارق البشرى أن هذه كانت الخدمة الاخيرة التى قدمها الوفد للحركة الوطنية . فبهذا العمل ، دخلت الامة مرحلة الكفاح المسلح بصورة نهائية وأصبح على الجبهة الوطنية فى صيف ١٩٥١ أن توفى بمتطلبات النضال الوطنى وتقود الجماهير فى الثورة اللاحقة(٢٦) .

غير ان هذا لم يكن ليحدث . لقد رحبت الاحزاب والمنظمات الجذرية بخطوة الوفد على أنها نصر عظيم للحركة الوطنية ، وتعهدت بتأييد الحكومة الوفدية . وفى انتظار أن تتخذ الحكومة اجراءات أخرى ، رفض عمال الميناء بالاسكندرية تفريغ السفن البريطانية ، وترك ٦٠٫٠٠٠ عامل اعمالهم في المنشآت العسكرية الانجليزية فى منطقة قناة السويس (٢٧)
بدأت الحرب فى المنطقة بعد ذلك ، غير أن الحكومة لم تشترك فى مواجهة البريطانيين بصورة نشطة ، وترك الأمر لمختلف المنظمات التي اشتركت فى مظاهرة ٢٦ اغسطس لكى ترسل متطوعيها الى القنال وتشرع فى حرب عصابات ضد القوات البريطانية . غير أن الخلافات بين حدتو والاخوان المسلمين والحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) لم تكن قد سويت على الاطلاق فى ذلك الوقت . وبالاضافة ، كان الشقاق يضنى واحدة من اقوى المنظمات القائمة وقتذاك ، وهى جماعة الاخوان المسلمين (٢٨) .

وقعت فى صفوف الاخوان تطورات مشابهة لما جرى فى صفوف الوفد . فمثلما حدث بالنسبة للوفد ، صار شباب الاخوان المسلمين أشد جذرية من القيادة بدرجة كبيرة وظهر هذا ظهورا بينا منذ صيف ١٩٥١ ، حينما انضم اعضاء من شباب الجماعة الى المظاهرات ضد الحكومة الوفدية وضد المفاوضات، مع البريطانيين . غير أن احد من القادة لم يشترك فى هذه المظاهرات . وتصاعد الموقف نتجية وفاة حسن البنا فى فبراير ١٩٤٩ . بل وصل الانقسام بين الاخوان الى قمة الجماعة فصار صالح عشماوى — وهو عضو أعلى هيئة تقرر سياسية الجماعة ، وهى مكتب الارشاد — صار أشد المدافعين عن العمل المشترك مع الحركة الشيوعية . غير أن اكثر اعضاء هذه الهيئة محافظة ورجعية رأوا وجوب توجيه النضال ضد هذه الحركة فى المقام الاول . وكان هؤلاء لا يريدون أن ينظروا فى امكان النضال ضد البريطانيين الابعد القضاء على الحركة الشيوعية . انتصر هذا التيار بعد أن اصبح حسن الهضيبى المرشد الجديد فى ١٩٥١ فاتبع الهضيبى سياسة شديدة الرجعية ، بل ذهب الى درجة الانكار أن اعضاء من الاخوان مشتركون فى المعركة بمنطقة قناة السويس (٢٩) .

أما الاعضاء الآخرون فى الجبهة ، وهم جناح الوفد اليسارى والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) وحدتو ، فان الجراح التى اصاب بها كل منها الاخر لم تكن قد اندملت بعد بما يكفى لكى توحد بينها الوحدة الفعالة . فحتى عام ١٩٤٨ ، كانت حدتو تتهم مصر الفتاة إنها حزب فاشي وكذلك لم يكن هناك أى ود بين جناح الوفد اليسارى ومصر الفتاة ، اذ ان هذه كانت — كما رأينا — من أشد المعارضين للوفد قبل الحرب العالمية الثانية . واذا كان الحزب

الاشتراكي قد رحب بالغاء معاهدة ١٩٣٦ على يد الحكومة الوفدية ، الا أن هذا لم يكن يستطيع أن يزيل الشك الدفين والكراهية الكامنة من قلب كل منها ازاء الآخر (٣٠) . من الواضح تماما أن هذه المنظمات لم تملك القدرات اللازمة لقيادة الجماهير فى اللحظة الحاسمة . ومما عرقل نشاطها ايضا أن الحكومة الوفدية ادركت ان المجموعات المسلحة القائمة بالحرب الفدائية فى القناة سوف تصبح فى النهاية تهديدا مباشرا للمصالح الوفدية . وحيث أن الوفد لم يكن مستعداً لمتابعة السياسية التى بدأها متابعة منسقه ، فقد ظل بلا حراك ، وحاول أن يعرقل أعمال الفدائيين (٣١) .

غير أن جميع محاولات الحكومة الوفدية لايقاف سير الأحداث كان مصيرها الفشل . فلم يكن من المستطاع أن يحال دون أنهيار آلة الدولة الذى بدأ فى ١٩٤٨ عندما اضرب البوليس والموظفون الحكوميون . وفى ١٩٥٢ ، كان البوليس مرة أخرى هو الذى عرض للخطر وجود النظام الحاكم . وجد البوليس فى منطقة القناة بشكل خاص أنه فى وضع غير سار ، إذ يمثل حكومة تتخذ موقفا ذا وجهين فى النضال ضد البريطانيين . فمن جهة ، قام وزير الداخلية — فؤاد سراج الدين — بتشجيع البوليس على مقاومة الجنود البريطانيين الذين كانوا يتعدون باستمرار على حقوق السلطات المصرية فى منطقة القتال . ومن جهة أخرى ، حاول الوزير إستخدام البوليس ضد الفدائيين . وترتبت على ذلك حالة اضراب انقلب فيها البوليس ضد الدولة . حدث أن قاوم جنود البوليس فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ هجوما بريطانيا فى الأسماعيلية قتل فيه خمسة منهم وفى اليوم يوم التالى ، خرج رجال البوليس من ثكناتهم بالعباسية(*) فى مظاهرة سارت حتى وسط القاهرة(٣٢) . كان هذا بمثابة أشارة بالثورة بالنسبة للجماهير . وحيث أنه لم يكن يوجد فى صفوفها أى تنظيم سياسى ، وإذا وجد فلم يكن قادرا على قيادتها — فقد تدهورت الثورة وتحولت إلى اشعال الحرائق ونهب رموز السيطرة الأجنبية مثل الفنادق والمطاعم الأفرنجية والسينمات والبنوك . ويحمل طارق البشرى الحركة الوطنية مسئولية هذه المأساة ، ويعتقد أن حريق القاهرة كان النتيجة المباشرة لعدم كفاءة الحركة الوطنية فى قيادة الجماهير وتنظيمها . وعليه ، ففى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، لم تفشل الديمقراطية الليبرالية فقط ، بل أيضا الحركة الوطنية الثورية . وكان الجيش القوة الوحيدة الباقية والقادرة على القضاء على النظام القديم . فى ٢٣ يوليو استولى الجيش على السلطة(٣٣) .

(*) من أحياء القاهرة (ملحوظة من المترجم)

حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢

حدث الأنهيار النهائى للنظام القديم يوم اشتعلت فيه القاهرة ؛ وينبغى النظر إلى الأنقلاب الذى جاء بعد ذلك على أنه مجرد النتيجة المنطقية لهذا التطور . ولذلك ، فتحليل الأحداث التى قادت إلى الحريق يتخذ أهمية كبيرة بسبب المصالح المرتبطة بهذه الأحداث . سبق أن رأينا أن طارق البشرى أعاد سبب الحريق إلى عدم قدرة الحكومة الوفدية والحركة الوطنية سواء بسواء على قيادة الجماهير . ونجم قصور الحكومة الوفدية عن عجز النظام الليبرالى عن مسايرة رغبات الجماهير فى هذه المرحلة الخاصة من مراحل تاريخ الحركة الوطنية . أما عدم ملاءمة الحركة الوطنية ـــ التى كان الحزب الإشتراكى والحركة الشيوعية عنصريها الأشد بروزاً ـــ فيعيدها البشرى إلى سوء تنظيمها ونزاعاتها الداخلية . تحليل طارق البشرى غير مقبول لكل من المؤرخين الوفديين واليساريين . فالمؤرخون الوفديون يعترضون عليه لأن البشرى يعلن افلاس النظام الليبرالى ويلقى بالوفد فى كوم مهملات التاريخ . ويرفض المؤرخون اليساريون تحليل البشرى لأنه يتهم الحركة الوطنية الجذرية بأنها أضاعت أحسن فرصة أمامها لقيادة الثورة ، وهى تهمة لا تحتمل إذا أخذ المرء فى حسابه القمع الفظيع الذى تعرض له اليسار أثناء الفترة الناصرية .

الطريقة التى أعتادت بها هاتان المدرستان الفكريتان التهرب من النتائج الفادحة التى وصل إليها طارق البشرى ، هى اللجوء إلى نظريات التآمر . ولهذه النظريات فائدة كبرى ، إذ تصلح فى الاتجاهين . فهى ، من جهة ، تمكن المرء من أن يلقى اللوم عن الكارثة كلها على الخصم . ومن جهة أخرى ، فهى تمكن أيضا أن أطلق الإنسان العنان لخياله ويحلم بالآفاق العظيمة التى كانت ستتفتح لولم تقع المؤامرة .تنبع نظريات التآمر من الشعور بالمهانة وفى حالة حريق القاهرة ، فالأمر الذى يثير هذا الشعور هو الأحساس بأن المرء تلقى طعنة فى ظهره فى اللحظة التى بدأ النصر فيها قاب قوسين أو أدنى . ومما يزيد من مصداقية نظرية التآمر امكان تأسيسها على شكوك ومخاوف قائمة فى أن ثمة أناساً سيفيدون من المؤامرة . وكلما اشتدت الشكوك والمخاوف قوة ، كلما كان أسهل إقامة « الدليل » المؤيد لنظرية التآمر . ويمكن أن يتم هذا بأن يربط المرء بين أحداث معينة فيعطيها طابعاً محدداً ومخططا بشكل مسبق بحيث تبدو النتيجة شيئاً حتميا . بالنسبة لحريق القاهرة ، تبدو النتائج أكثر من بديهية : ففى ذلك الوقت ، كان الكل مقتنعا بأن الملك والبريطانيين وراء الحريق ؛ إذ هم

الوحيدون الذين قد يستفيدون من إنهيار حركة الفدائيين فى القنال ومن إقالة الوزارة الوفدية . وسبقت الملاحظة أن نظرية التآمر يمكن أن تعتبر وسيلة لتبرئة النفس من أى مسئولية ، وطريقة لاطلاق الخيال فى تصور المستقبل المجيد الذى كان متوقعاً لو لم تقم المؤامرة ومجرد إشتعال الحريق يتضمن أن القتال فى القناة كان يمكن أن يكلل بالنصر ، وهو إفتراض لا يمكن البرهنة عليه للأسف . يستخدم هذا التحليل كل من المؤرخين الوفديين واليساريين .

إذا كان مؤرخ مناصر للوفد ــ مثل محمد أنيس الذى يعتبر عادة من الجناح الوفدى اليسارى ــ لديه أى شكوك بشأن العلاقة بين الحكومة الوفدية وبين الجماهير ، فهو بالتأكيد لا يظهرها فى عمله الرئيسى الخاص بحريق القاهرة[٣٤] . فى هذه الدراسة ، يود محمد أنيس لو اقتنع القارىء بأن الحكومة الوفدية أيدت الفدائيين ضد البريطانيين تأييدا لا تحفظ فيه منذ يوم الغاء المعاهدة الإنجليزية المصرية . وتعطى دراسته انطباعا بأن الوفد قد إستعاد مركزه السابق كزعيم بلا منازع للحركة الوطنية ، وإن هذا قد دفع بالملك والبريطانيين إلى تنظيم حريق القاهرة[٣٥] .

من ناحية أخرى ، يعتبر مؤرخون يساريون مثل شهدى عطية الشافعى أن سبب الحريق المتعمد لا يعود إلى الخطر الذى مثله الوفد بالنسبة للملك والبريطانيين ، وإنما إلى الوضع الثورى الذى انبثق نتيجة لتوسع الحركة الفدائية فى الدلتا[٣٦] . كان معنى هذا أن الفلاحين انجذبوا لأول مرة إلى النضال الوطنى . وفى رأى شهدى عطية أن هذا الإشتراك المتزايد للفلاحين فى النضال أحتوى على جميع العناصر الضرورية لكى يتطور إلى ثورة موجهة ضد النظام السياسى والاقتصادى ككل . فلكى يحبط الملك والبريطانيون هذا التطور الخطر ، تعاونوا معا فى إشعال حريق القاهرة ..

هكذا ، فرغم اختلاف التحليل للنضال فى القنال بحد ذاته ، تشترك المدرستان الفكريتان الاثنتان فى رأى واحد ، وتفترضان أن هذا النضال كان سوف ينتهى لصالحهما لو مكن له من الإستمرار . تمكن الملك والبريطانيون من أن يمنعوا هذا قبل أن يفوتهم الآوان . ويبدو أن سير الأحداث ــ كما يصفها هؤلاء المؤرخون ــ يجعل هذه النتيجة أمراً حتمياً . ففى أكتوبر ، وقعت المقاطعة المصرية ، فمنعت عن الجيش البريطانى التموين والتوريدات . وترك العمال المصريون ــ البالغ عددهم ٦٠٫٠٠٠ عامل ــ أعمالهم فى القواعد العسكرية البريطانية . وفى الوقت نفسه ، كانت هجمات الفدائيين تزداد فاعلية وخطرا ، ونتج عنها

هبوط الروح المعنوية لدى الجنود الانجليز ، ولم تثمر الاستراتيجية البريطانية السياسية ولا العسكرية أى نتيجة إيجابية[٣٧] . ولم يقوض الضغط المستمر على الحكومة الوفدية مركزها ولا أحبط أصرار الأمة على مقاتلة البريطانيين . على العكس ، تقوت العلاقة بين الوفد وبين الجماهير (التفسير الوفدى) أو كان يجرى إعداد الجماهير للثورة (التفسير اليسارى)[٣٨] .

بالنسبة للبريطانيين ، كان المخرج الوحيد من هذا الوضع اليائس أن يخلقوا كارثة تجبر الحكومة الوفدية على الإستقالة وتقوى مركز الملك ، وكان لابد من أن يتم هذا بالتعاون مع الملك . يستنتج أغلب المؤرخين من تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى فى ٢٥ ديسمبر تورط الملك الفعلى . ذلك لأن حافظ عفيفى يعتبر — ومعه على ماهر وإسماعيل صدق — واحدا من أكبر المتآمرين فى الكتلة الرجعية[٣٩] . وبالإضافة ، كان الجميع يعلم أنه يناصر البريطانيين مناصرة قوية . ومما يساند الادلة على تورط الملك فى المؤامرة أن جميع ضباط الجيش دعوا إلى القصر يوم حريق القاهرة[٤٠] . ورفض القائمون بالقيادة الباقون أيضا أطاعة الأوامر التى أصدرها لهم وزير الداخلية فؤاد سراج الدين بإنزال الجيش لإعادة النظام فى المدينة وعندما وصل الجيش فعلا ، كان الزمن قد فات[٤١] .

فى مقابل التورط السلبى الذى تورط فيه الملك ، هناك تورط البريطانيين الإيجابى ، وهم الذين خططوا للمؤامرة ونفذوها ! استخدموا العملاء ليشعلوا النار فى البنوك والفنادق الأجنبية ودور السينما وكان مركز الشبكة فى نادٍ إنجليزى مصرى تخصص فى تجنيد المصريين لهذا الغرض . إختلط هؤلاء العملاء مع الجماهر فى ٢٦ يناير ، وأشعلوا النيران فى المبانى[٤٢] . وإثباتا ان أجانب حرضوا على الحريق ، يشير المؤرخون إلى أن صفائح الكيروسين — التى وجدت فى المنشآت المحترقة — لم تكن من النوع المتوفر عادة فى مصر . وبالإضافة ، فهم يبرزون أن بنك بركليز نقل إدارته اليوم السابق للحريق ، وان عدد الزوار فى نادى الترف( ) كان أقل من المعتاد ، مما يدل على أن البريطانيين كانوا على علم بما سوف يحدث[٤٣] .

ان منهج الدراسات التاريخية الخاصة بحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ شبيه بالمنهج الخاص بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . فكل من المسألتين مثيرة للنقاش الشديد ، لأن الرهان

( ) نادى سباق الخيل (المترجم)

الفكرى عليها مرتفع إلى الدرجة أن أحد من المؤرخين لا ينجح فى الوصول إلى المستوى المطلوب من عدم الإنحياز حتى يقيم سير الأحداث التقييم النقدى . ويبدوا أن الضغط على المؤرخين من القوة بحيث يميلون إلى الإعتقاد أن البريطانيين كانوا مستعدين لاشعال النار فى المبانى ذاتها التى يملكونها حتى يظلوا فى مصر مدة أطول[٤٤] .

الفصل الخامس

الحركة الشيوعية وفشل الثورة

لم نتناول الحركة الشيوعية حتى الآن الا كوحدة واحدة ، ووصفناها على العموم وصف إيجابياً . وليس هذا الا جانباً من الحقيقة . الواقع أن الحركة الشيوعية فى هذه الفترة كانت تتكون من أكثر من ثلاثين تجمعا ، وأن نقدا شديدا وجه إلى الحركة ككل وإلى بعض المجموعات منها بشكل خاص . وهدف هذا الفصل الدخول فى المناقشات التى جرت بين المؤرخين المصريين حول أوجه القصور فى الحركة الشيوعية[1] .

لا ينفذ جميع المؤرخين الحركة الشيوعية بنفس الدرجة . وهم يختلفون أيضا فى الطريقة التى يبرزون بها عوامل كانت فى رأيهم الأسباب الرئيسية لفشل الثورة . هناك أربع نقط يتركز فيها النقد على وجه التقريب ، وهى : المركز المسيطر للأجانب فى قيادة المجموعات الرئيسية ؛ والنزاعات الداخلية بالحركة الشيوعية ؛ والاستراتيجية المتبعة التى قصرت عن تعبئة الجماهير ؛ والجمود الايديولوجى الذى يتهم به أغلب المؤرخين الحركة الشيوعية ، رغم المساهمة الإيجابية التى قدمتها هذه الحركة ككل إلى الحركة الوطنية .

يصور رفعت السعيد الحركة الشيوعية بأعظم الصور إيجابية فليس له إعتراض على وجود أجانب فيها ، وأن كانوا يهودا فى أغلبهم . وهو يعترف ــ أى نعم ــ بأن الجالية اليهودية كانت واحدة من أكبر الجاليات الأجنبية فى مصر (تراوح عددها بين ٦٠٫٠٠٠ و ٨٠٫٠٠٠ شخص) ، وبأن اليهود لعبوا دورا هاما فى الدوائر المالية والصناعية . ولكن هذا فى رأيه لم يؤثر إلا بأن زاد من فرص نجاح الحركة الشيوعية . فلم تكن الحركة الشيوعية لتوجد فى مصر على الأغلب الأعم ، لو لم يشتغل بها الأجانب . فالمركز الممتاز الذى لليهود ــ وكان العديدون منهم تحت حماية القوى الأجنبية قبل إلغاء الإمتيازات ــ أعطاهم حرية حركة لم تمنح للمصريين . ومثال ذلك أن الأجانب دون غيرهم تمكنوا من أن يهربوا إلى البلاد الادبيات الماركسية ، وكانت لهم الحرية والوسائل الكفيلة بأنشاء دور نشر يسارية . وبسبب هذا المركز ، كانت المعرفة النظرية والعملية الضرورية لتأسيس حركة شيوعية إحتكار فى أيدى الأجانب[2] .

فى رأى رفعت السعيد أن السبب الذى جعل الأجانب ينجذبون إلى الحركة الشيوعية فى الثلاثينات كان صعود الفاشية . كان النضال فى أول الأمر موجهاً فقط ضد الخطر الفاشى والنازى فى أوربا . غير أن النضال اتجه أيضا ضد مصر الفتاة والأخوان المسلمين بعد صعودهما ، حيث أن الشيوعيين الأجانب نظروا إلى هاتين المنظمتين على أنهما فرعين من الفاشية الأوروبية(٣) .
مع زيادة الالتفات إلى المجتمع المصرى ، زاد كذلك الادراك بضرورة إقامة حركة شيوعية فى مصر يشترك فيها المصريون أيضا . ومنذ البداية ، اختلفت الآراء عن كيفية تحقيق ذلك . وكانت مسألتان تسيطران على المناقشة . تعلقت الأولى بالمدى والسرعة التى يقبل بهما المثقفون المصريون فى الحركة الشيوعية . وسميت هذه العملية « بالتمصير » . تعلقت المسألة الثانية بالمدى والسرعة التى يجب أن تستوعب بهما الحركة الشيوعية عمالا مصريين ، وعرفت هذه العملية « بالتعميل » (تسليم المنظمة إلى العمال) . وطبقا لهذه الإستراتيجية ، كان المخطط أن تجىء مرحلة التعميل بعد مرحلة التميز . وعنى أن المثقفين المصريين ، بعد أن يجذبوا فى الحركة الشيوعية ، يقومون بدورهم بتجنيد وتدريب العمال المصريين الذين يتولون قيادة الحركة فى نهاية الأمر(٤) .

فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وجدت أربع منظمات شيوعية تلتزم بالبرنامج المذكور آنطباقاً لتفسيرات مختلفة . كانت المنظمة التى يقودها هنرى كورييل — « حمدتو » أى الحركة المصرية للتحرر الوطنى — تبذل أقصى الجهود لوضع البرنامج فى التطبيق العملى . فبعد أن قامت هذه المنظمة مدرسة لتدريب المجندين الجدد ، انتشرت بسرعة بين المثقفين والعمال المصريين(٥) . كان لحمدتو وجود قوى فى ضاحية القاهرة العمالية — شبرا الخيمة — وفى المحلة الكبرى ، المدينة الصناعية الإقليمية . وعليه ، إنجذب إلى حمدتو قادة نقابيون معروفون مثل محمد شطا ، وضموا بسرعة إلى اللجنة المركزية . وأصدرت حمدتو صحيفة مخصصة للنشاط النقابى ، هى « كفاح العمال »(٦) . وكانت توجد ايضا اتصالات بين حمدتو والقوات المسلحة ، وخاصة مع ميكانيكى القوات الجوية ، وكان منهم * سيد سليمان الرفاعى ، الذى اصبح فيما بعد عضوا بارزا فى حمدتو(٧) . كان أعضاء حمدتو من الطلبة

أقل عددا ، رغم أن المبادرة فى تنظيم مظاهرة ٦ أكتوبر ١٩٤٥ صدرت أصلا من حمدتو ، وأن اثنين وعشرين من أعضاء هذه المنظمة مثلوها فى لجنة الطلبة بالأزهر[٨] . ومع ذلك ، فقد كان لها اتباع عديدون فى صفوف طلبة السودان الوارسين بالقاهرة ، بل أصدرت صحيفة خاصة تعنى بالشئون السودانية هى « أم درمان »[٩] . وكانت حمدتو من المنظمات الشيوعية القليلة التى ابدت أهتماماً بالفلاحين . وأخيرا ، لعبت هذه المنظمة دوراً هاماً فى نشر الماركسية فى مصر ، وذلك بأن قامت بترجمة سلسلة من الكتب الماركسية المدرسية (الكلاسيكية) أصدرتها دار النشر التى تملكها[١٠] .

كان أهم منافس لحمدتو منظمة « أيسكرا » (ويعنى اللفظ « الشرارة » باللغة الروسية ، واشتق هذا الاسم من عنوان الصحيفة الشهيرة التى أصدرها لينين) . وكان هليل شوارتس يقودها . ادان شوارتس جهود هنرى كورييل لتقوية العنصر المصرى فى منظمته بإعتبارها « شوفينية » . فى رأى هليل شوارتس أن المهم هو أيديولوجية المنظمة الشيوعية وليس أصل اعضائها . ومع ذلك ، فكان فى الامكان أن تقبل إيسكرا مصريين فى صفوفها ـــ مثل شهدى عطية الشافعى ـــ ولكنهم ظلوا دائما أقلية . غير أن هذه المنظمة لم تدخل أبدا مرحلة « التعميل »[١٢] ، ويعود السبب إلى أن ايسكرا كانت تشدد كثيرا على التدريب الأيديولوجى ، فقبل أن يصبح أحد المرشحين عضواً بها ، كان عليه ـــ أو عليها ـــ أن يتقدم لامتحان فى الماركسية[١٣] . وكان أغلب هذه الأدبيات لم تزل باللغات الأوربية الغربية ودون أى علاقة مباشرة بالوضع المصرى . ولكن العمال المصريين لم يجدوا فقط فى التشديد على المناقشات المجردة والتلقين الأيديولوجى ما يحبطهم عن الإنضمام إلى أيسكرا ، بل نفرهم عنها أيضا أسلوب الحياة الذى مارسه أعضاؤها فأغلبيتهم كانت من طلبة الليسية الفرنسية أو الجامعة ، من ذوى الخلفية الأجنبية التى لا تعطى أى أهمية للفصل بين الجنسين ، كما أنهم لم يكونوا يهتمون بالإسلام[١٤] . ومع ذلك ، فالصحيفة التى أصدرتها أيسكرا ـــ « الجماهير » ـــ كان لها قراء عديدون ، وأصبحت واسعة التأثير خارج الدائرة الصغيرة نسبيا التى يشكلها أعضاء المنظمة النشطون[١٥] . ونظرا لما كان لإيسكرا من أتباع كثيرين فى الجامعات ، فهى التى لعبت الدور الكبير فى هبات الطلبة فى ١٩٤٥ ـــ ١٩٤٦[١٦] .

كانت منظمة « تحرير الشعب » التي يقودها مارسيل إسرائيل — أكثر المنظمات تكريسا لبرنامج « التمصير » و « التعميل » غير أن موقف مارسيل إسرائيل المعادى للدين عرقل نمو هذه المنظمة عرقلة كبيرة ، فبقيت دائماً محدودة العدد[١٧] .

أما المنظمة الرابعة التى لعبت دوراً هاماً فى هذه الفترة ، فكانت « الفجر الجديد » . كانت هذه المنظمة ، فى الواقع تتكون من ثلاثة أشخاص فقط هم أحمد صادق سعد ويوسف درويش وريمون دويك . أشتهرت هذه المنظمة أساساً بسبب الصحيفة بنفس الاسم التى أصدرتها . وكانت لها علاقات ممتازة مع قادة نقابيين فى شبرا الخيمة ، وأصدرت صحيفة نقابية بعنوان « الضمير »[١٨] . ويصف أحمد صادق سعد هذه العلاقات مع النقابات بإعتبارها أمراً لابد منه إذا أراد المرء أن يبقى على الوحدة بين النظرية والممارسة . لنفس السبب ، حالت المجموعة دون أن ينضم إليها افراد من البرجوازية الصغيرة . وظلت محصورة فى مؤسسيها الثلاثة . فقد أرادوا — قبل أن يقيموا منظمة جماهيرية — أن يعيدوا التفكير فى الأدبيات الماركسية ويكيفوها على الوضع المصرى . ونتيجة هذا الموقف أنهم رفضوا كل شكل من أشكال التعاون مع منظمات شيوعية أخرى ، وأدانوا جهود الآخرين لاقامة منظمات جماهيرية[١٩] . ونظرا لهذا الموقف ، فمن الأمور الملفتة جدا للنظر أن مجموعة الفجر الجديد اشتهرت بتعاونها مع الوفد . والأمر الذى يجعل هذه المجموعة أيضاً جديرة بالإهتمام هو أن أعضاءها لم يغادروا مصر أبداً واعتنقوا الإسلام ، على نقيض ما قام به قادة المجموعات الشيوعية الأخرى (أسلم يوسف درويش منذ ١٩٤٧ ، وأحمد صادق سعد وريمون دويك فى ١٩٥٧)[٢٠] .

بطبيعة الحال ، قاومت مجموعة الفجر الجديد توحيد المنظمات الشيوعية الثلاث الأخرى — حمدتو ، وايسكرا ، وتحرير الشعب — فى يونيو / يوليو ١٩٤٧ فى منظمة واحدة باسم حدتو (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى) . عاد السبب المباشر لهذه الوحدة إلى ما قام به نظام صدقى من قمع للحركة الشيوعية فى صيف ١٩٤٦ . فعندئذ ، أصبح الاهتمام بما لا فائدة فيه من جدال حول صغار الأمور ومن نزاع على النصوص شيئا يفوق طاقة المنظمات المختلفة . وكذلك ، فإن العمل المشترك كان يزيد من فرص تحويل الحركة الشيوعية إلى حركة جماهيرية وتحولت حدتو إلى أهم منظمة شيوعية وجدت قبل ١٩٥٢ . أعطاها حجمها نفسه مكانا بارزا بين المنظمات الشيوعية القائمة فى مصر فى تلك الفترة . وصل عدد أعضائها إلى ١٫٦٠٠ عضوا ، منهم ٩٠٠ عضو يتبعون إيسكرا ومجموعات

أخرى صغيرة انضمت إليها قبل الوحدة . والعدد الباقى — ٧٠٠ عضو — ينتمى إلى حمدتو[٢١] . ورغم كبر المنظمة الجديدة ، فلم تستطع أن تحقق الآمال الكبيرة المعقودة عليها . كانت الخلافات بين شتى المجموعات التى توحدت فى حدتو أكبر من أن تسوى . فأعضاء إيسكرا السابقون مثلا نظروا فى إحتقار إلى أعضاء حمدتو السابقين بإعتبارهم عمليين ليسوا إلا ، فى حين أن هؤلاء نظروا إلى أيسكرا السابقةعلى أنها مكونة من أجانب وأغنياء مشغولين فقط بحوارات مجردة ومشاجرات نظرية ، ولا يهتمون بالنشاط العملى[٢٢] . كان أحد الاسباب التى جعلت الانقسامات الداخلية باقية ، أن الموافقة على البرنامج المشترك تمت دون دراسة متأنية ودون بذل جهد لكى يقبله الأعضاء . فقد تمكن هنرى كورييل من أن يقنع هليل شوارتس بضرورة الإسراع فى عملية « التمصير » والتعميل رغم أن العديد من الإطارات الجديدة لم يكن قد تدرب بعد التدريب الكافى . ومع ذلك ، ضم من المصريين الأكفاء — من المثقفين والعمال — من أمثال شهدى عطية الشافعى ومحمد شطا وسيد سليمان الرفاعى ، إلى اللجنة المركزية ، وتولوا قيادة الحركة الشيوعية بعد أن أبعد القادة الأجانب من مصر[٢٣] .

فى أول الأمر ، عمل حماس الوحدة على إستمرار المنظمة الجديدة فى سيرها . فى سبتمبر ١٩٤٧ ، نظمت حدتو اضراباً كبيرا اشترك فيه ٢٧٫٠٠٠ عامل . فى يناير ١٩٤٨ قادت المنظمة اضرابا آخر قام به الطلبة فى القاهرة والأسكندرية[٢٤] . ولكن الخلافات الاجتماعية والأيديولوجية الداخلية سيطرت بسرعة على المنظمة رغم النجاحات التى احرزتها . وفى نظر الكثيرين ، كان البرنامج الذى رسمه هنرى كورييل معتدلا أكثر من اللازم . فقد أراد أن يجذب إلى المنظمة أكثر ما يمكن من الجماعات الاجتماعية والتيارات السياسية ، وأن يجعل من حدتو « حزب الطبقة العاملة والقوات الوطنية الديمقراطية » وفى رأيه أن وضعاً جديدا قد قام بعد الحرب العالمية الثانية ، وفيه لم تصبح الطبقة العاملة فقط قوة ثورية ، بل أيضاً البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية والمثقفون . تضمن البرنامج الاجتماعى الذى خططه هنرى كورييل هذا المفهوم ، إذ رأف فيه بالبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية ، ووجه الكفاح بصورة رئيسية ضد « الاحتكاريين » والرأسمال الأجنبى . فالواجب القضاء على سلطة هاتين القوتين الاقتصاديتين إما بالتأميم أو بوضعهما تحت سيطرة الدولة ، الأمر الذى سوف يضمن حقوق الشعب والجماهيرالكادحة . وفى هذا البرنامج ، تركت المشاريع الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة وشأنها . وكان المخطط أن تطبق نفس السياسة على القطاع الزراعى ، فتتم مصادرة الملكيات الكبيرة ، ولكن أراضى الملاك المتوسطين والفلاحين تبقى دون مساس[٢٥] .

نقد الحركة الشيوعية

ينقد رفعت السعيد الحركة الشيوعية نقدا معتدلا جدا . فهو يؤمن تماما بإخلاص القادة اليهود ورغم أنه ينقد موقفهم المحايد من القضية الفلسطينية . أما أسوأ عيب للحركة الشيوعية فى نظره ، فهو النزاع الداخلى الذى لا يبدى إزاءه أى تساهل[٢٦] . ولهذا السبب ، تلقى منظمة مثل الفجر الجديد معاملة منه أشد قسوة مما تلقاه المنظمات الأخرى[٢٧] . وتلام ايسكرا على تركيزها الفائق على النظرية المجردة ، غير أن أنصهارها مع حمدتو فيما بعد يعوض هذا الخطأ . ويخصص رفعت السعيد عظيم مديحه لحمدتو وحدتو بعدها ، لأن هاتين المنظمتين كانتا الوحيدتين اللتين حاولت حقاً أن تجذبا المثقفين والعمال المصريين[٢٨] .

على نقيض رفعت السعيد الذى يحاول وصف الحركة الشيوعية ككل دون أن يركز كثيرا على مجموعة واحدة ، يعبر عبد العظيم رمضان عن تفضيله لأحدى المجموعات ، وهى فى الواقع تلك التى ينقدها رفعت السعيد أكبر نقد أى الفجر الجديد . يتفق رمضان مع نقد الفجر الجديد لإيسكرا باعتبارها ارستقراطية ، ولحمدتو على أنها مجموعة برجوازية صغيرة . فى رأيه أن الفجر الجديد أفضل من المنظمات الأخرى لأنها توجهت إلى الطبقة العاملة دون غيرها وإستبعدت البرجوازية الصغيرة . وكذلك كانت إنجازات الفجر الجديد النظرية أكبر من تلك التى حققتها المنظمات الأخرى . فقد كانت المنظمة الوحيدة التى ادركت أن « الدرب المصرى نحو الأشتراكية له خصائصه وميزاته التى تجعله يختلف عن ظروف النضال فى البلاد الأخرى » ، وهو فى هذا يشير إلى الناصرية[٢٩] . يعود عطف رمضان على مجموعة الفجر الجديد إلى العلاقات الوثيقة التى قامت بينها وبين الوفد الذى دخلت المنظمة معه فى « تحالف نقدى » . وكون أن الفجر الجديد عقدت هذا التحالف يبين أنها كانت انضج من المجموعات الشيوعية الأخرى ، إذا أدركت أن الأصواب أن تتغلغل فى الجماهير التابعة للوفد بغية بناء جمهور واسع لها من أن تقيم منظمة شيوعية منفصلة منغلقة على نفسها ومستقلة[٣٠] . ومن الملفت لنظر أن رمضان ، فى مقدمته لمجموعة المقالات اليسارية عن فترة ١٩٤٥ ـــ ١٩٤٦ التى أصدرها أحمد صادق سعد ، يحاول طمأنة القارىء فيما يتعلق بطابع الفجر الجديد الوطنى ، بأن يبرز أنه لم توجد أبداً أى علاقات بين هذه المنظمة وبين الاتحاد السوفيتى[٣١] . فالنضال ضد الصهيونية ـــ الذى أسست الفجر الجديد من أجله تنظيما منفصلا ـــ يبرز الاتحاد الوثيق بين هذه المجموعة وبين الجماهير المصرية . وأخيراً ، فاعتناق مؤسيسها الثلاثة الاسلام يقدم أقوى برهان على ذلك[٣٢] .

يبدو أحمد صادق سعد أحدّ نقدا من رمضان عند مراجعتهلهذه الفترة ، وهو لا يتساهل مع منظمته نفسها . ويعتقد أن الانقسام الداخلى فى الحركة الشيوعية يعود الى طابعها البرجوازى الصغير ، وان هذا الطابع قوى من الميل إلى الجمود العقائدى ، مما ترتب عليه أن العلاقات مع الجماهير بقيت ضعيفة وتحطمت بسهولة عند هجوم الحكومة على الحركة . وفى رأى أحمد صادق سعد أن الخلفية الثقافية الغربية للقيادة كانت عقبة اخرى أمام نمو الحركة(٣٣) .

إذ ينظر أحمد صادق سعد خلفا إلى فترة ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ، فيبدو انه يعتقد أن النفوذ الغالب الذى مارسته البرجوازية الصغيرة على الحركة كان أمراً حتمياً . فدور البرجوازية الوطنية كان قد أنتهى ، فى حين أن الطبقة العاملة لم تكن بعد قويت القوة الكافية . كانت البرجوازية الصغيرة الطبقة الوحيدة التى تستطيع أن تلعب دورا قياديا فى السياسة فى تلك المرحلة من مراحل التاريخ المصرى . والواقع أن الحركة الشيوعية هى التى مهدت الطريق أمام ثورة ٢٣ يوليو ، وهى ثورة برجوازية صغيرة فى خلاصة جوهرها(٣٤) . وفى حين أن أحمد صادق سعد ينقد الحركة الشيوعية لأنها ساهمت دون وعى فى إقامة حكم البرجوازية الصغيرة ، فهذه النتيجة هى بعينها التى يعتبرها رمضان أكبر مساهمة قدمتها الحركة الشيوعية للتاريخ المصرى . فى رأيه أن قيمة الحركة الشيوعية تكمن فى أنها صنعت الحلقة الواصلة بين النظامين القديم والجديد . وكان أن النظام الجديد وضع العديد من أفكار الحركة الشيوعية موضع التطبيق (٣٥) .

يختلف نقد طارق البشرى للحركة الشيوعية عما يبديه المؤرخون الآخرون . ومن الأهمية التمييز بين اعماله المبكرة والمتأخرة عند مناقشة هذا النقد . ففى عمله المبكر ــ « الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ » ــ الذى صدر عام ١٩٧٢ ، مازالت تسود صورة ايجابية عن الحركة الشيوعية ، اذ تنال الايديولوجية للحركة الوطنية مدحاً ، ويوجه النقد الى « الاخطاء » التى ارتكبتها الحركة الشيوعية (٣٦) . ومع ذلك ، فالطريقة التى يبرز بها العنصر الأجنبى فى الحركة باعتباره جذراً للاخطاء ينبىء مسبقا عن رفضه للحركة الشيوعية فيما بعد (٣٧) . ويؤسس رفضه للعنصر الاجنبى على فكرة عامة تقول ان الاجانب عاجزون عن أن يشعروا نفس شعور الشعب المصرى فى مجموعه . لذا ، يستحيل عليهم أن يدركوا مشاعر الشعب الوطنية إدركا عميقا ، وان يعبروا عن ارادة الجماهير . ويفسر هذا

الاغتراب لماذا لم تدرك ايسكرا ضرورة وضع المصريين فى قيادة المنظمة بأكبر سرعة ممكنة . وكذلك أعاق ذلك الاغتراب القدرة على تفهم مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين (٣٨) . وحيث أن افكار الحركة الشيوعية كانت مشتقة من الوضع الاوروبى الغربى ، فقد نظرت اليهما على انهما شكلان من أشكال الفاشية (٣٩) . ويعتقد طارق البشرى أن الحركة الشيوعية اخطأت فى هذا الصدد خطأً كبيرا . فرغم أن مصر الفتاة لونا خلفيا من الوان التأييد للاستبدادية فى الثلاثينيات ، وأنها تعاونت مع الملك ، الا أنها تغيرت تغيراً تدريجيا فى الاربعينيات وصارت القوة الدافعة للحركة الوطنية التقدمية اثناء الفترة التى تولت فيها الحكومة الوفدية الاخيرة(٤٠) . كذلك ، ينسب طارق البشرى أشد الخطوات زللاً التى خطتها الحركة الشيوعية فى هذه الفترة — الا وهى موقفها المحايد من النزاع الفلسطينى — الى التأثير الأجنبى . فقد قدرت حدة مشاعر الشعب المصرى تقديرا خاطئا تماما . وان كان بعض التيارات الرجعية حاولت الاستفادة من هذه الحرب ، الا أن هذا لم يكن يعنى أن الشعب كان مخطئا (٤١) .

يستمر طارق البشرى على هذا الخط فى مؤلفه الذى صدر بعد ذلك ، وهو « مسلمون واقباط فى اطار الجماعة الوطنية » ، الصادر فى عام ١٩٨٠ . وفى حين انه اعتبر — فى كتابه السابق — أن أوجه قصور الحركة الشيوعية « اخطاء » ، صار هذه المرة يطرح على بساط البحث حقيقة النيات الاساسية للقيادة الاجنبية . ورغم انه مازال يمتدح الحركة الشيوعية لما قدمته من مساهمة فكرية للحركة الوطنية ، الا أن القارىء يشعر بإنطباع واضح بأن طارق البشرى يظن أنه جانب الصواب فى رأيه السابق فى الحركة الشيوعية (٤٢) .

ثمة تفسيران لمراجعته لرأيه فى الحركة الشيوعية . التفسير الاول أن طارق البشرى ، إذ تأثر بالحركة الاسلامية فى السبعينيات ، جعل ينظر الى جماعة الاخوان المسلمين على أنهم حركة مشروعة قدمت مساهمة جوهرية لنضال الحركة الوطنية ، وخاصة فى الميدان الثقافى ويكمن التفسير الآخر فى سلسلة الكتب التى ألفها رفعت السعيد . وهذه الكتب كشفت لأول مرة كم كان كبيرا الدور الذى لعبه اليهود فى الحركة الشيوعية . ولايذكر طارق البشرى إلا التفسير الثانى لتغيير موقفه ، والواقع أنه يتخذ أعمال رفعت السعيد كنقطة انطلاق لاعادة تقييمه للحركة الشيوعية ، ويحاول ردّ دفاعه نقطة بعد نقطة ليثبت حنث القادة الاجانب(٤٣) .

يرفض طارق البشرى فى سخط رأى رفعت السعيد أن الاجانب كانوا أمراً ضروريا للحركة الشيوعية بسبب قدرتهم على استخدام مركزهم الممتاز . ففى نظره أن هذا لايتفق أبدا مع طابع الحركة الشيوعية . وبالاضافه ، فهذا ايضا شىء غير ضرورى على الاطلاق . فما يزعمه رفعت السعيد من أن للاجانب معرفة وخبرة أعظم ، وأنهم استغلوا مركزهم الممتاز ، عبارة عن أمر غير جوهرى لأقامة حركة شيوعية (٤٤) . والحق أن الحركة كانت سوف تنجح نجاحا أكبر لو لم يكن العنصر الاجنبى موجودا ، لأن الاجانب لم يكونوا مهتمين الاهتمام الشديد برفاهية العامل المصرى بقدر ما كانوا يعنون بالمحافظة على مركزهم الممتاز . وفى رأى طارق البشرى أن الواضح تماما أن الاجانب انطلقوا من مصلحتهم الذاتية عندما بدأوا فى اقامة الحركة الشيوعية . فقد نظروا إلى صعود الحركة الوطنية ـــ والحركة الدينية بخاصة ـــ كتهديد لمركزهم الممتاز (٤٥) . ولأنهم كانوا مستبعدين عن الحركتين الوطنية والدينية كليهما ، كان عليهم أن يبنوا حركتهم الخاصة بهم والتى قد تكون لها قاعدة فى صفوف الشعب المصرى . كان من الجوهرى أن تكتسب الحركة جمهوراً واسعاً حتى يتحقق هدفهم . ومع ذلك ، فكان المطلوب أن يبقى العنصر المصرى مرؤوسا . ولذا ، فعملية « التمصير » و « التعميل » التى يعتبرها رفعت السعيد الموضوعة المركزية للحركة ، انما كان القصد منها ـــ فى نظر البشرى ـــ خداع الاتباع من المصريين (٤٦) . لم يكن أحد من القادة الاجانب مخلصا فى نيته أن يسلم منظمته الشيوعية الخاصة به الى المثقفين والعمال المصريين . فى حمدتو وايسكرا وتحرير الشعب ، ظل الاجانب فى مراكز السيطرة ، وإن شكلوا فى بعض الاحوال أقلية باللجان المركزية . ويسرى نفس القول بالنسبة لحدتو : فالقرارات الجوهرية كانت دائما تصدر من هنرى كورييل وهليل شوارتس ومارسيل اسرائيل . وجهد هنرى كورييل لتقوية العنصر العمالى فى اللجنة المركزية كان فى الواقع بذلا واعيا للحفاظ على مركز الاجانب السائد فى اللجنة المركزية . فكلما أصبح المثقفون المصريون يثبتون وجودهم ويدركون اللعبة التى يلعبها الاجانب ، شعر هؤلاء باشتداد الخطر عليهم ، وحاولوا أن يردوا بأن يصعدوا الى مستويات الحزب الأعلى اطارات أقل تدريبا ويمكن السيطرة عليه بسهولة أكبر (٤٧) .

كان السبب الرئيسى لإقامة الحركة الشيوعية هو النضال ضد مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين وهاتان المنظمتان مثلتا أكبر تهديد لمركز الأجانب فى مصر . كانت مصر الفتاة من

أقوى المعارضين للسيطرة الإقتصادية الأجنبية على مصر ، فى حين أن الإخوان حاولوا أن يقاوموا السيطرة الأجنبية الثقافية خاصة(٤٨) . كان القصد من لفظة « الفاشية » — التى اعتادت الحركة الشيوعية استخدامها لوصف هاتين المنظمتين — التغطية على النيات الحقيقية للقادة الاجانب بالحركة . وينطبق الأمر نفسه على تظاهرهم بمبادىء الثورة الفرنسية والشيوعية العالمية . فحتى لو أن بمصر الفتاة والاخوان المسلمين بعض السمات الاستبدادية ، ألم يكن من الرياء المحصن من طرف الاجانب أن ينقدوهما ؟ إلى تكن القوى الامبريالية الاجنبية هى التى قضت على ثورة عرابى فى القرن التاسع عشر ؟ ألم تكن بريطانيا العظمى — ذلك المتراس المزعوم للديمقراطية البرلمانية — هى التى فوضت دستور ١٩٢٣ والنظام البرلمانى المؤسس عليه تفويضا تاماً ؟ فبالمقارنة ، يبدو موقف مصر الفتاة المعادى للديمقراطية أمراً لينا . وإذ يهاجم طارق البشرى سلوك الاجانب ، فهو ينكر عليهم الحق فى إدانة المنظمات السياسية المصرية . وليس الشيوعيون المصريون باستثناء لهذه القاعدة (٤٩) .

غير أن طارق البشرى ليس الوحيد الذى يعترض على العنصر الاجنبى فى الحركة اليسارية التى قامت بعد الحرب . فثمة صحفى ومعلق سياسى هام ، وعضو نشط بحزب التجمع — هو محمد سيد أحمد — وهو ينتقد ايضا الاجانب لما قاموا به من الاحتفاظ بالقيادة فى أيديهم . ورغم انه يرفض نظرية طارق البشرى المعتمدة على التآمر ، ويؤمن باخلاص القادة ، الا انه يتفق معه على أنها صدفة غريبة أن يتولى اليهود قيادة الحركة الشيوعية فى اللحظة التى بدأت الحركة الوطنية فيها تشكل تهديدا لهم . ويتساءل : « هل كان الدافع هو انشاء حركة مستقلة للطبقة العاملة كما كانوا يدعون ، وهم بعيدون كل البعد عن بيئتها ؟ أم كان الدافع الدفين وغير المعلن ، ربما حتى لانفسهم ، هو اطلاق حركة لدى الرأى العام المصرى والمثقفين الوطنيين والشباب المتحمس ، كفيلة بحمايتهم كجالية فى وجه توجه العديد من هؤلاء إلى النازية ؟ » (٥٠) .

يعتبر محمد سيد أحمد مركز الاجانب المسيطر على قيادة الحركة الشيوعية ، ومقاومة الاعضاء المصريين بعد ذلك للسيطرة الاجنبية — أهم سبب للدور المتناقص الذى لعبته الحركة الشيوعية فى هذه الفترة ، وهو دور لايتناسب مع وضع مصر السياسى والاجتماعى الاقتصادى فى ذلك الوقت .(٥١) .

الفصل السادس

مصر الفتاة : أهى حركة سياسية فاشية أم ثورية ؟

تشكل مصر الفتاة واحدة من أشد المنظمات السياسية أثارة للجدل فى المنهج اليسارى والوفدى لكتابة التاريخ ، وتشاركها فى هذا جماعة الاخوان المسلمين . سبق أن رأينا أن هذين التيارين السياسيين لُقبا « بالفاشيين » من طرف خصومهما السياسيين وقتذاك ، وأن هذا التعبير مازال يستخدمه ممثلو البحث التاريخى اليسارى والوفدى . الواقع أن هذه النقطة تبدو من النقاط الرئيسية التى يتفق عليها المؤرخون اليساريون والوفديون . فكل من رفعت السعيد وعبد العظيم رمضان يدين هاتين المنظمتين ادانة شديدة . يسمى رمضان مصر الفتاة « الفاشية الاسلامية » وجماعة الاخوان « الاسلامية الفاشية » [١] .
ويبدو على رفعت السعيد انه يميزهما بنفس الطريقة .

يظهر الرفض الاجماعى لمصر الفتاة والاخوان المسلمين ظهوراً أشد جلاء فى اعجاب هذين المؤرخين بقائد الوفد مصطفى النحاس عندما يدين دون هوادة خلط الدين بالسياسة . ويعتبر رفعت السعيد من أكبر أفضال الوفد أنه سدّ الطريق امام « التعصب الدينى » بأن اتخذ موقفاً صلبا على اساس الايديولوجية الدنيوية [٢] . ويذكر رفعت السعيد ــ موافقاً ــ مقتطفا من حديث جرى بين قائد مصر الفتاة ــ أحمد حسين ــ وبين مصطفى النحاس حيث قال النحاس لاحمد حسين « أنت دسيسة » وانتقد برنامج مصر الفتاة بقوله : « خذ مثلا (الله) التى وضعتها فى اول شعارك ، فلست اراها الاشعوذة ، لأن وضع (الله) فى برنامج سياسى هو شعوذة » [٣] .

يذكر أيضا كل من رفعت السعيد ورمضان تصريحا شهيرا آخر ادلى به النحاس وأشار فيه الى المخاطر الكامنة لإستخدام الاسلام فى السياسة (وكان هذا يتعلق بفاروق) لأنه يقسم الامة . قال :

« الاسلام لايعرف سلطة روحية ، وليس بعد الرسول وساطة بين الله وبين عباده . ليس أحرص منى ولا من الحكومة على احترام الاسلام وتنزيه الاسلام ، كما انه ليس احرص منها على التزام احكام الدستور . ولكن الاحتفال بمباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية شيء آخر ، فهو مجال وطنى يجب أن يتبارى فيه سائر المصريين ، مسلمين وغير مسلمين » [٤] .

سوف نتناول فى هذا الفصل اولا تحليل رمضان لمصر الفتاة فى فترة ١٩٣٠ ــ ١٩٣٩ ، وننتقل بعد ذلك الى تحليل طارق البشرى لهذا الحزب فى فترة ١٩٤٥ – ١٩٥٢ . ولايعكس التناقص بين هذين المؤرخين التطور المختلف فقط الذى طرأ على مصر الفتاة فى هاتين الفترتين . بل انه يعكس ايضا اختلافا اساسيا فى الرأى . والبديهى أن طارق البشرى

يعطف على مصر الفتاة عطفا أكبر ، ويرى فى مثلها العليا مثله . وهذا موقف يوسعه البشرى ليشمل جماعة الاخوان المسلمين كما سنرى فى الفصل الثانى .

مصر الفتاة ، منظمة فاشية

فى دارسته لمصر الفتاة فى الفترة السابقة لعام ١٩٤٠ ، يحاول عبد العظيم رمضان أن يحدد العناصر السائدة فى هذه المنظمة وقتذاك . هل كانت الوطنية أم الفاشية أم الاسلام ؟ فى رأيه أن فكر احمد حسين تشكل بصورة محددة فى فترة ١٩٣٠ ـــ ١٩٣٣ . ويقال ان الرحلة التى قام بها الى اوروبا فى عام ١٩٣٠ كانت ذات اهمية حيوية لتطور فكره ، اذ أثر فيه تحلل الحضارة الاوروبية التى كانت الشيوعية تهددها تهديدا خاصاً وجعله سقوط اوروبا الوشيك يوقن « بضرورة بعث مصر بعثاً جديدا داخل اطار الصيغة المصرية الاسلامية» .

رأى أحمد حسين أن أساس بعث مصر الجديد هو ماضيها المجيد الفرعونى والاسلامى ، الذى اشتهر بعظمته الثقافية ، ثم دور مصر المهيمن على بقية الشرق الاوسط بشكل خاص[٥] . آمن احمد حسين بأنه لابد لمصر من أن تستعيد هيمنتها السابقة الثقافية والسياسية على الشرق الاوسط . وعبرت وطنيته المتطرفة عن نفسها فى شعار مصر الفتاة : « مصر فوق الجميع » [٦] .

كانت اعمال مصر الفتاة موجهة فى المقام الاول ضد السيطرة الاجنبية ، لأن الامبريالية الغربية هى التى حالت دون احياء الماضى المصرى من جديد . وفى اول الأمر ، تركزت جهود احمد حسين على جعل مصر مستقلة اقتصاديا عن الغرب . اول عمل قام به كان « مشروع القرش » ، واساسه الفكرة القائلة أن على الشعب المصرى كله أن يبنى صناعة وطنية ، ولوكان هذا يعنى أن يساهم كل فرد بقرش واحد فقط [٧] . غير أن النضال ضد الاجانب اكتسب بالتدريج طبيعة أشد جذرية وتوجه ضد جميع اشكال السيطرة الاجنبية سواء كانت سياسية أم اقتصادياً أم دينية أم ثقافية . وتحت شعار « سنكره الاجانب حتى يتنازلوا عن امتيازاتهم » ، أعلن الحزب قواعد يجب أن يلتزم بها جميع اعضاء مصر الفتاة . وعلى سبيل المثال ، عليهم أن يتكلموا العربية دون غيرها وان يمتنعوا عن الرد اذا خوطبوا بلغة أجنبية . وكانت قاعدة اخرى ألا يشتروا بضائع اجنبية والا يتناولوا الا اطعمة مصرية . وكان شرب الخمر ممنوعاً بطبيعة الحال . واخيرا ، كان على كل عضو من اعضاء مصر الفتاة أن يحاسب نفسه فى نهاية اليوم على مدى مساهمته فى القضية الوطنية [٨] . وذهب احمد حسين

فى تطرفه الوطنى الى حدّ ادانة معاهدة ١٩٣٦ التى لم تحقق اهداف الامة فى رأيه . وفى خطاب القاه ، هاجم المعاهدة ودعا الشعب الى رفع السلاح فى وجه السيطرة الاجنبية [٩] .

فى رأى رمضان أن المضمون الاسلامى لايديولوجية مصر الفتاة يتفق مع النمط كله للتمرد ضد السيطرة الغربية ، ويجب اعتباره جزءا لايتجزأ من الطابع الوطنى لهذه المنظمة . فالشعارات الداعية الى الاخذ بالشريعة مرة أخرى ، والى تحريم الدعارة والخمر عبرت عن تطرف مصر الفتاه الوطنى ، اذ مجدت ماضى مصر الفرعونى بالاضافة الى ماضيها الاسلامى[١٠] ويظهر هذا الخلط بين الاسلام والوطنية فى المظاهرات التى قامت بها مصر الفتاة . ففى احوال كثيرة ، اعتاد اعضاؤها أن يصلّوا الجمعة فى مسجد السيدة زينب ثم يذهبون بعد ذلك الى اهرامات الجيزة ليهتفوا « مصر فوق الجميع » [١١] .

يعتقد رمضان أن العنصر السائد فى ايديولوجية مصر الفتاة كان الفاشية . اعلن احمد حسين اعجابه بهتلر وموسولينى فى وضوح تام . ويظهر تأثير الفاشية والنازية الاوروبيتين من رفض المنظمة للنظام البرلمانى الذى ربطت بينه وبين النزاع الداخلى والفتنة السياسية والصراع الطبقى ، وهى سمات اعتبرتها غير متفقة مع طابع الامة المصرية . وفى احدى المرات ، ادان احمد حسين النظام البرلمانى قائلا :

« ان البلاد تريد كرامة لادستورا ، وتريد ثروة لابرلماناً ، وتريد صحة لانوابا وشيوخا ، وتريد جيشاً ودفاعاً لاخطبا وتصفيقا » [١٢] . وقف احمد حسين ضد الليبرالية والديمقراطية الفاشلتين اللتين أخّرتا البلاد عشرين سنة . وفى المقابل ، قدم فكرة الزعامة القوية التى تجسد ارادة الجماهير وتطالبها بالطاعة وتفرض عليها الوحدة . « فالنظام الجديد » سوف يتغلب على الصراع الطبقى بين العمال واصحاب الاعمال ، ويقيم انسجاما فى المصالح فيعمل ارباب العمل والعمال معا من أجل الاهداف المشتركة للامة [١٣] . وفى رأى أحمد حسين أن للفاشية والاسلام امورا مشتركة كثيرة فى هذا الصدد بالذات : فلا الفاشية ولا الاسلام يعترف بوجود الخلافات بين العمال واصحاب الاعمال [١٤] . واخيرا ، يظهر الطابع الفاشى لمصر الفتاة من تمجيده للشباب الذى كان من المتوقع عامة أن يسقط الجيل القديم من عرشه . وكانت مصر الفتاة المنظمة السياسية الأولى التى أسست حركة شبابية هى « القمصان الخضراء » التى طبقت مبادى انكار الذات والطاعة الكاملة تطبيقاً علمياً [١٥] .

وصلت مصر الفتاة الى أوجها فى الفترة السابقة للحرب بعد سقوط حكومة الوفد فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ . وفى رأى رمضان أن هذه المنظمة كانت دائما اداة فى ايدى ساسة المؤسسة — من امثال اسماعيل صدقى ومحمد محمود — ضد الوفد فى النصف الثانى من الثلاثينيات ، كان على ماهر هو الذى حاول استخدام مصر الفتاة كاداة من ادوات السراى فى صراعها مع الوفد [١٦] . الا أن وكيل الديوان الملكى — كامل البندارى — حاول أن يتولى هذه المهمة اثناء رحلة على ماهر الى مؤتمر المائدة المستديرة المعقود بلندن فى شتاء ١٩٣٩ . والأمر الذى جعل البندارى مختلفا عن الساسة الآخرين أنه آمن حقا بنظام مصر الفتاة الجديد . فاخذ مثلا شعار « الدم الجديد محل الدم القديم » مأخذ الجد [١٧] . وترتب على ذلك قيام مايسميه رمضان « انقلابا داخل الانقلاب » فى ٢٥ فبراير بزعامة البندراى وبتأييد من مصر الفتاة . وفشلت هذه المحاولة لتركيز السلطة كلها فى يد الملك ، اذ احبطها على ماهر عند عودته . تضاءل تأثير مصر الفتاة بعد ذلك ، وصارت جماعة الاخوان المسلمين اهم اداة فى يد على ماهر [١٨] .

نظرا لعطف رمضان على الوفد ، فليس من الغريب أن يحاول تصوير مصر الفتاة باسوأ صورة ممكنة . غير أنه من المؤسف أنه لايطبق التحليل الاجتماعى للتطورات السياسية — وهو ذلك الأمر البارز فى مؤلفة « الصراع الطبقى فى مصر » — على تفسيره لصعود مصر الفتاة . فالملاحظة الوحيدة التى يبديها فى هذا الكتاب على مصر الفتاة هى أنها جندت اعضاءها من بين صفوف الجناح الجذرى للبرجوازية الصغيرة [١٩] . والنتيجة أن رمضان لايجتهد الا لكى يحلل مصر الفتاة فى اطار الصراع بين القوى الاوتوقراطية والديمقراطية [٢٠] . ويؤدى هذا التحليل السياسى الضيق برمضان الى اعتبار مصر الفتاة مجرد أداة من اذوات السراى بل ابتكارا من ابتكاراتها ، وليست قوة سياسية ذات وجود مستقل ومطالب مشروعة [٢١] .

واذ يحاول رمضان أن يدخل مصر الفتاة فى هذا الاطار العتيق ، فهو يرفض التصديق على اخلاص نياتها الوطنية . وبدلا من ذلك ، يعتقد أن مصر الفتاة كانت لعبة فى يد الامبريالية بما قامت به من هجوم على الديمقراطية ومن تمجيد للملك . ويرفض رمضان ويستنكر زعم احمد حسين بأن الديمقراطية فشلت . فالواقع أن الديمقراطية لم تتح لها ابدا الفرصة الحقيقية للنمو . فعندما بدأ احمد حسين يهاجم الوفد فى ١٩٣٣ ، كان الوفد لم يتولَّ الحكم الا مدة قصيرة جدا . وبالاضافة الى ذلك ، فمصر الفتاة ايدت تلك القوى بالتحديد — السراى واحزاب الاقلية — التى كانت مسئولة عن تقويض الديمقراطية [٢٢] . فى رأى رمضان أن الديمقراطية بقيادة الوفد — وليست الفاشية — قدمت الامكانية الوحيدة لحصول مصر على

استقلالها . وعليه ، لايمكن أن يعتبر رفض احمد حسين للمعاهدة الانجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ الا موقف من مواقف الرياء . وأقصى مايمكن أن يبديه رمضان من تساهل ازاء مصر الفتاة هو القول ان « برنامجها ساذج » . ختاما ، فاذا تطالب مصر الفتاة ببناء الاقتصاد اولا ، يذكر رمضان مقتطفاً من خطاب القاه مكرم عبيد يقرر فيه ان النضال السياسي من أجل الاستقلال يجب أن يسبق النضال الاقتصادى من أجل الاستقلال ، ويقول : « فالحياة اولا والثروة ثانيا » (٢٣) .

مصر الفتاة : منظمة ثورية .

يبدى طارق البشرى ازاء مصر الفتاة عطفاً أكبر مما يكنه لها رمضان أو رفعت السعيد ، وينتج هذا جزئيا عن انه لاينحاز بصورة كاملة الى أى حزب محدد من الاحزاب السياسية . وبالاضافة الى ذلك ، فيبدو انه يجد جاذبية فى وطنية مصر الفتاة المتطرفة التى تنفّر عادة المؤرخين الآخرين . ويذكر موافقاً جملة شهيرة قيلت اثناء الحملة لمشروع القرش : « ابتعد عن كل ماهو اجنبى فى هذه البلاد من اعماق قلبك وتعصب لقوميتك حتى الجنون (٢٤) » . وكذلك ، لايبدو أن العنصر الاسلامى فى برنامج مصر الفتاة يزعج طارق البشرى . واحدى النقط التى تجعله يميل اليها ذلك الميل الشديد هى أنها من الاحزاب السياسية التى ارادت حقا تمصير المجتمع المصرى (٢٥) .

فى عمله « الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٤٥ — ١٩٥٢ » ، يصف طارق البشرى مصر الفتاة بأنها حزب بدأ بمساندة الأمر الواقع منطلقا من برنامجه المعادى للديمقراطية والمؤيد للملكية ، ولكنه صار واحدة من أشد المنظمات ثورية بعد أن تبنى برنامجاً يدعو الى الاصلاحات الجذرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . لقد طرأ هذا التحول التدريجى بعد الحرب العالمية الثانية . كانت مصر الفتاة قبل هذا التحول تتفق مع النسق السياسى القائم كل الاتفاق ، ويتضح هذا من شعارها وقتذاك وهو « الله .. الوطن .. الملك » .

غير أن طارق البشرى يجد فى مصر الفتاة منذ ذلك الوقت علامات مبشرة . وكانت بذور التطور الذى جاء بعد ذلك ظاهرة فى مطلب هذه المنظمة بأن يحرم على الاجانب امتلاك الارض ، وكذلك فى مطلبها بالغاء الاحتكارات الاجنبية الخاصة بشركات المياه والكهرباء والغاز . وهناك مطالب أخرى يعتبرها طارق البشرى ايجابية وهى تأميم قناة السويس والغاء الضرائب غير المباشرة (التى تثقل كواهل الجماهير بأشد حمل) ، والعمل على فرض الضرائب التصاعدية والرسوم على السلع الكمالية (٢٦) .

وصل التحول الى قمته أخيرا فى تبنى البرنامج الاشتراكى عام ١٩٤٩ . فى هذه السنة ، أجرت مصر الفتاة على اسمها تغييرا رمزيا اذا اصبح « حزب مصر الاشتراكى » ، وأسقطت الملك من شعارها ، مستبدلة اياه بالشعب . واذا كان الاسم الجديد ، وتبنى الشعار الجديد (الله .. الشعب) اشارة الى التوجه المتزايد نحو الجماهير على مستوى الدعاية ، فالبرنامج الجديد الذى اقره الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) يبين أن الحزب لحق بالجماهير فعلا . ويعتقد طارق البشرى أن مصر الفتاة ، بهذا البرنامج ، اعترفت لاول مرة بوجود النزاع الطبقى والصراع الطبقى ، وانها رفضت النظام القائم نتيجة لذلك . والبرهان على ذلك نقط برنامجها التى تطالب باصلاح زراعى تصادر فيه جميع الحيازات الزائدة على ٥٠ فدانا . وكذلك دعا الحزب الى اصلاحات جذرية بالنسبة للصناعات حيث طالب بتأميمها . وعلى الحكومة أن تنظم الاقتصاد المستقل طبقا لخطط خمسية . وطالب الحزب أن يفرض حد أقصى لدخول المواطنين هو ٣٠٠٠ جنيه وحد ادنى هو ٣٠٠ جنيه ضمانا للعدالة الاجتماعية (٢٧) .

فى رأى طارق البشرى أن الحزب الاشتراكى ـــ بناء على هذا البرنامج ـــ أيد حرية الشعب التامة ورفض دستور ١٩٢٣ (٢٨) . وبالاضافة ، فيبدوا أن الحزب الجديد تبنى الفكرة التى طرحها الشيوعيون وهى وجوب توجيه النضال ضد الامبريالية والطبقة الحاكمة المحلية فى نفس الوقت . وهنا اعتبر التحرر السياسى والاقتصادى شرطا مسبقا لتقدم البلاد وتطورها . غير أن الاختلاف الاساسى مع الحركة الشيوعية كان يكمن فى أن الحزب الاشتراكى لم يكن يتبرأ من حضارة مصر وتراثها الثقافى . كان الدين بالنسبة للحزب اهم رابطة بالماضى ويشكل اساس المثل الاجتماعية العليا (٢٩) . وعليه ، كان يتم الدفاع عن الاصلاحات الاشتراكية بالاعتماد على حجج اسلامية ، مثل « الاسلام يحرم الربا فهو يحرم الرأسمالية » . كان الشعار « الاسلام دين ودولة » يفترض مسبقاً أن الاسلام سوف يكون الأساس الذى تقام عليه دولة مابعد الثورة (٣٠) . وفى حين أن هذا الخليط من السياسة والدين امر غير مقبول فى نظر أغلب المؤرخين ، يعتبره طارق البشرى مساهمة من اكبر المساهمات التى تقدم بها الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) للحركة السياسية فى فترة ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ . وتكمن القيمة الايديولوجية لهذه المنظمة فى التركيب الخاص الذى صنعته من الوطنية والعدالة الاجتماعية والاسلام (٣١) .

رغم اعجاب طارق البشرى اعجابا شديدا بالحزب الاشتراكى ، فلديه شكوك قوية فى الاستراتيجية السياسية التى اتبعها الحزب . نقده لهذه الاستراتيجية ولتنظيم الحزب الداخلى فى غاية الصرامة . واذا انتهى تكوين الجبهة الوطنية فى كل من ١١ يوليو و ٢٦ اغسطس

بالكارثة ، فيجب أن يلام الحزب الاشتراكى اساساً على هذه النتيجة . وذلك بأنه اثار ضده الشباب الوفدى بعدم تمييزه الواضح بين الحكومة الوفدية وبين الجهمور الوفدى (٣٢) . وفشلت جهوده لجذب جماعة الاخوان المسلمين الى الجبهة (٣٣) ، وظل عدم الثقة قائما بينه وبين الحركة الشيوعية . هناك اكثر من ذلك ، وهو أن الحزب بالغ فى اعطاء اهمية لمحاربة الفساد ، فكان لعبة فى ايدى القوى الرجعية التى قامت ــ بقيادة صحفية اخبار اليوم ــ بحملة ضد الفساد ، محاولة منها لتحويل الانظار عن النضال الثورى (٣٤) .

غير أن اهم ما أخفق فيه الحزب الاشتراكى كان هيكلة الداخلى . والحق أن أوجة القصور فى هذا الحزب كانت مظهرا عاماً للسياسة المصرية ، لأن اغلب القادة السياسيين اعتبروا انفسهم زعماء كباراً للجماهير التى افترضوا أن بينها وبينهم علاقة مباشرة . وترتب على ذلك أن انتباه هؤلاء القادة تركز على الاثارة السياسية وليس على بناء تنظيم حزبى قوى له اعضاء منتظمون وقواعد حزبية تحدد سلطة الزعيم وتضع قيودا على تعسفه . أهمل الحزب الاشتراكى بشكل خاص غرس جذوره فى صفوف العمال والطلبة الأمر الذى كان سيمكنه من ايجاد أنصار له على نطاق جماهيرى فى اللحظات الحاسمة مثل الكفاح فى القنال وحريق القاهرة(٣٥) . وكانت جماعة الاخوان المسلمين هى الوحيدة التى فى امكانها أن تقوم بهذا لما ملكت من تنظيم جماهيرى ، غير أن ايديولوجيتها حالت دون ذلك (٣٦) .

الفصل السابع

جماعة الاخوان المسلمين وخيانة الثورة

ان الكثير من الآراء الشائعة بين المؤرخين اليساريين اليوم بشأن جماعة الاخوان المسلمين ـــ مشتق من الافكار التى عبر عنها اعضاء الحركة اليسارية بعد الحرب العالمية الثانية فى مقالات وكتيبات نزالية . ويجدر بنا أن نلقى نظرة الى أحد هذه المطبوعات التى أثرت تأثيرا قويا على الصورة التى تكونت فى اذهان الاجيال التالية عن هذه الجماعة ، وهذا حتى نعطى انطباعا بدوام هذه الآراء . كان المؤلف الذى اثر دون شك اكبر التأثير هو الكتيب الذى كتبه عبد الرحمن الناصر بعنوان » الاخوان المسلمون فى الميزان « (١) . واذ يبرز الكاتب اوجه الشبة بين حزب هتلر النازى وبين جماعة الاخوان المسلمين ، فهو يريد بذلك الاشارة الى أن هذه الجماعة كانت فى الواقع تنظيما نازيا .

وكانت الاوجة الاولى للشبه بين حزب هتلر النازى وبين جماعة الاخوان هى الظروف التى احاطت بظهورهما ، والحلول التى بحثا عنها لمجتمعيها . انبعثت المنظمتان الأثنتان اثناء ازمة الثلاثينيات ، ومن سماتهما المميزة أن ايا منهما لم تعر أى انتباه الى الاسباب الاقتصادية للازمة . وبدلا من ذلك ، نُسبت مسئولية الازمات الى جماعات من الاقليات اعتبرت عناصر دخيلة فى مجتمعها الوطنى . كان الظن أن افراد هذه الجماعات يتعاونون مع من يشاركونهم الدين للاضرار بالمجتمعات التى يعيشون فيها ويعملون . واتهم اليهود فى المانيا بهذا الاثم ، وفى مصر وجهة هذه التهمة الى اليهود والاقلية القبطية . كان الظن أن الاقباط يتأمرون مع الامم المسحيية الامبريالية ضد الدين الاسلامى ؛ وبطبيعة الحال ، عاد الشك فى اليهود الى الصهيونية ، وهى احدث مؤامرة دبرتها الامبربالية ضد الشرق الاوسط .

وجه التشابه الآخرالذى يشير اليه عبد الرحمن الناصر بين الجماعة والحزب النازى ، هو رفضهما الليبرالية الديمقراطية العربية . فقد حلت الاستبدادية والتعصب القومى محل المثل العليا الليبرالية ، وتطور الأمر الى التمييز العنصرى . قسمت المنظمتان الأثنتان العالم الى اجناس وشعوب ارفع مقاماً واخرى أسفل منها ، تبريرا لسيطرة الاولى على الثانية . واستلزمت الاستبدادية تمجيد القائد والطاعة له دون شرط .

يبين عبد الرحمن الناصر أخيرا كيف اقام كل من المنظمتين صلات وثيقة مع الطبقات الحاكمة فى بلديها . كان الهدف من استغلالهما للمشاعر التعصبية والدينية تحويل انظار شعبيهما عن الاسباب الحقيقة للازمة الاقتصادية وعن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة . فلم تطور جماعة الاخوان ابدا برنامجاً اجتماعيا واقتصاديا يتضمن مشاكل هامة مثل الاصلاح الزراعى وتشريع العمل والتعليم المجانى ، وكانت الاجراءات الثورية فى كنف الدين

امرا خارجا عن حدود هذا البرنامج وطاقته . كان هدف الاخوان المسلمين الوحيد احباط الحركة الوطنية التقدمية . وبالفعل ، أدت بها سياستها الرأسمالية والمعادية للحركة الوطنية معاداة حاسمة الى تأييد الرجعيين من امثال اسماعيل صدقى ، ومن ثمة الى مساندة الامبريالية نفسها وبهذا الشكل ، ساعدت جماعة الاخوان المسلمين على ادامة السيطرة الامبرالية على مصر .

ويكاد المرء يلقى هذه العناصر جمعيا فيما يقدمه اليساريون والوفديون المعاصرون من وصف لجماعة الاخوان . نقطة الخلاف الوحيدة هى عما اذا كانت الجماعة ضللت الجماهير عن قصد أم كانت ايديولوجيتها من الاختلاط والغموض بحيث لم يدرك زعماؤها انفسهم الى اين كانت افكارهم ذاتها تقودهم . والرأى الاول هو الذى يتقدم به رمضان . فى اعتقاده أن اعضاء الجماعة تم تضليلا مقصودا ، بأن جعلتهم القيادة يعتقدون أن المنظمة ليس لها اغراض دينية صرفة . فلو كان انصارها يعلمون الاهداف السياسته للمنظمة ، ما كان لهذه الجماعة أن تنتشر بهذه السرعة أو تصل الى ذلك الحجم الضخم الذى وصلت اليه [٢] . الرأى الثانى هو الذى يعتنقه طارق البشرى ورفعت السعيد . وفى اعتقادهما أن القيادة الاخوانية ذاتها خدعتها ايديولوجيتها . كانت ايديولوجية الاخوان من عدم الوضوح وقلة الشفافية . بحيث لم يكن من المستطاع أن تثمر تحليلا واضحا للمجتمع واللفظة التى يستخدمها طارق البشرى فى وصف عتامة ايديولوجية الاخوان هى الغموض [٣] . غير أن الفوارق صغيرة للغاية بين الوصفين الوفدى واليسارى للاخوان . ففى اعتقاد التيارين جمعيا أن الشائبة الاساسية فى يديولوجية الاخوان المسلمين كنت فى خلطها بين الدين والسياسة ولم يكن من المستطاع أن يتجم عن هذا التركيب سوى الانحراف والتضليل سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد .

طارق البشرى هو أشد النقاد للاخوان المسلمين صفاء ووضوحا من بين المؤرخين اليسارين والوفديين . ويظهر تأثير كتابه « الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٤٥ — ١٩٥٢ » من المقتطفات العديدة التى يذكرها عنه رفعت السعيد مثلا فى عمله عن حسن البنا . ولذا ، فما يزيد الأمر أهمية أن نرى كيف غير طارق البشرى رأيه عن الاخوان المسلمين تغييرا جذريا فى اعماله الاخيرة . ولكى ندرك هذا التطور ، فسوف يكون من الضرورى أن نقدم نظرة مقتضية للنقد الذى يواجهة الى الجماعة كل من البشرى والمؤرخين الآخرين ، الوفديين واليساريين .

نقد المؤرخين اليساريين لجماعة الاخوان المسلمين .

سبقت الاشارة الى أن طارق البشرى يعتقد أن لفظة « الغموض » تعبر عن الطابع الجوهرى الايديولوجية الاخوان المسلمين . وفى رأيه أن سبب هذا الغموض الايديولوجى يكمن فى تحليلهم الدينى للمجتمع . لم يكن اساس ايديولوجيتهم المنطق والدنيوية ، بل الحماس الدينى الذى نسب جميع المشاكل الاجتماعية والسياسية الى الموجة الالحادية(٤) . فكانت أشد الظواهر تنوعا تعاد الى هذا السبب المنفرد ، ويكون العلاج الكلى بالعودة الى الاسلام . كان حتميا أن مثل هذا الاختصار البسيط للمشاكل الدنيوية فى اسباب دنية يؤدى الى حلول سياسية مضللة (٥) . وترتب على ذلك فى نظر حسن البنا أن يتخذ النضال ضد الامبريالية مظهر الصراع بين الشرق والغرب ، بين الاسلام والمسيحية وبهذا الشكل ، كانت تتم التضحية بالنضال الحيوى من أجل الحرية الاقتصادية والسياسية لصالح صراع روحى غير جوهرى . أو كما عبر عنه سيد قطب ، فالطابع الجوهرى للنضال ضد الامبريالية « صليبى وليس اقتصاديا أو ماليا أو سياسيا » ويظهر هذا التشويق ايضا من التعبير « الاستعمار المسيحى » . واذ صورت جماعة الاخوان المسلمين النضال ضد الامبريالية كنضال ضد الحضارة الغربية جميعا ، فقد رفضت كل تأثير غربى ، بما فيه عناصر الايجابية التى يمكن أن يستفيد منها الشرق الاوسط (٧) .

كذلك نبعت الدعوة الى اعادة الشريعة — وهى المطلب الذى يطالب به الاخوان باكبر الحاح — من الخلط بين المشاكل الدنيوية والدينية . فمن المستطاع أن تحل المشاكل الجوهرية التى تواجها مصر — وهى العلاقة بين المشتغلين ، وسيطرة الغرب — بواسطة القانون الدنيوى الغربى السائد . فليس مصدر القانون بالأمر الهام بل بالطريقة الى اعادة الشريعة فى بلديه اقليات مسحيتا ويهودية هامة يلحق ضررا بالتضامن القومى فى النضال ضد الامبريالية ، وهو النضال الذى انبى منذ ثورة ١٩١٩ على المبدأ القائل الدين للديان والوطن للجميع (٩) .

استطاعت شعارات الاخوان من امثال « القرآن دستورنا » و « الرسول زعيمنا » أن تكتسب تلك الشعبية التى نالتها فى الثلاثينيات والاربعينيات ، لأن المجتمع المصرى فى تلك الاعوام وقع فريسة البلبلة نتجية التحول السريع الى النظم الغربية والدنيوية ، الأمر الذى مزق المجتمع المصرى تمزيقا . فاطفال الصفوة المتغربة ذهبوا الى مدارس غربية وتعلموا لغات غربية

وسلوكا غربيا فى الحياة . وتبنت الطبقات العليا تقاليد غربية وارتدت ملابس ذات النمط الغربى وحضرت دور العرض الغربية وتناولت طعامها فى مطاعم غربية . كان المجتمع المصرى بجملته تحت سيطرة مؤسسات غربية . وكانت احدى هذه المؤسسات ــ هى المحاكم المختلطة ــ تطبق قوانيين لم تكن فقط غير مفهمومة بالنسبة للمصرى العادى بل تعمل عادة لغير صالحة ء مثلما كان الحال بالنسبة للفلاحين الذين اخضعوا للقوانين الغربية فيما يتعلق بالصفقات العقارية وعقود الايجارالزراعى (١٠) . استطاعت جماعة الاخوان المسلمين أن تستغل فى دهاء السخط والحيرة العامين بالدعاية لحلول بسيطة فى اسلوب تتأثر به مشاعر الشعب الدنيية . فالدعوة الى الغاء الربا كانت تجد استجابة مباشرة لدى الفلاحين اكثر من الحديث عن الاصلاح الزراعى على اساس الصراع الطبقى (١١) . ولنفس الاسباب تمكنت الجماعة من أن تجذب اليها عمالا من المستخدمين فى شركات اجنبية بأن تنسب احوالهم البائسة الى كون اصحاب الاعمال من المسيحيين . وجذبت جماعة الاخوان المسلمين اليها مَنْ افتقر من اصحاب المحلات والحرف باستعادة رؤى الماضى الزاهر بناء على الدعوة السلفية (١٢) .

عاد سبب آخر لشعبية الاخوان المسلمين الى خيبة الامل العامة التى اصابت البرجوازية الصغيرة من الاعمال الصادرة عن الوفد . نجحت الجماعة فى أن تكتسب انصارا كثيرين فى صفوف الطبقات الوسطى والطلبة بفضل شعاراتها الجذرية التى أدانت النظام البرلمانى ونشرت الفكرة الداعية الى زعامة قوية قادرة على حل مشاكلهم (١٣)

ومع ذلك ، فإذا كان الغموض قد نجح فى جذب انصار كثيرين للاخوان المسلمين ، الا انه حال دون رسم سياسة تقوى على تقديم مساهمة فى حل أشد المشاكل المصرية الحاحا (١٤) . فبرنامج الاخوان يقول : « نحن مسلمون وكفى . ومنهاجنا منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى . وعقيدتنا مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وكفى » وقد يكون هذا كافيا لمنظمة دينية ، ولكنه غير مناسب على الاطلاق كبرنامج لتنظيم سياسى يجب أن يكون اكثر تحديدا فيما يتعلق بتوزيع السلطة وبنية الدولة المقبلة (١٥) . لاتتضمن سلسلة المقالات التى كتبها حسن البنا بعنوان « الاخوان بين الدين والسياسة » أى حجة غير القول « ليس هناك شىء اسمه دين وشىء اسمه سياسة ، وهى بدعة أوربية » (١٦) . والواقع أن الغموض منتشر وعام فى ايديولوجية الاخوان الى درجة أن رفعت السعيد يتساءل فى فصله بعنوان « سياسة ... بلا برنامج » ان كان ينبغى أن تؤخذ هذه الايديولوجية مأخذ الجد على الاطلاق (١٧) . غير أن كلا من رفعت السعيد وطارق البشرى يتفق مع رمضان على أن

غموض ايديولوجية الاخوان تضمن أيضا عنصرا واعيا ومقصوداً بمعنى انه وضع لجذب جمهور أوسع . فكلما كانت الايديولوجية أشد غموضا ، كلما قلت فرص اللجاج الداخلى واتسعت صفوف الانصار [١٨] . ويفسر هذا جزئيا لماذا كانت شديدة الغموض المفاهيم التى وضعت لتحل محل النظام البرلمانى . فماذا كان يتضمن مفهوم الخلافة مثلا ؟ ومَنْ كان سيصبح خليفة ؟ أهو الملك فاروق ؟ كان نفس الغموض يظهر بصدد مفهوم الشورى التى اراد الاخوان أن يحلوا بها محل البرلمان . ومما زاد الامور بلبلة أن قادة الجماعة ادلوا بتصريحات متناقضة فى هذا الشأن . فحسن البنا مثلا قال ان الشورى سوف تكون شيئا مختلف تمام الاختلاف عن النظام القائم ، فى حين اعتقد الهضيبى أن الفروق بينهما سوف تكون قليلة [١٩] .

إن أشد التهم خطورة التى يوجهها هؤلاء المؤرخون إلى ايديولوجية جماعة الإخوان المسلمون هى أنها عملت للمصالح الاستعمارية . فالوثيقة السياسية الأولى التى أصدرتها الجماعة بعنوان « نحو النور » ليس فيها ذكر لانهاء الاحتلال البريطانى والحصول على الاستقلال[٢٠] . ويبدو من أغلب الكتابات الاخوانية أن الاصلاحات الداخلية طبقاً للخط الإسلامى ــ مثل إعادة الشريعة والخلافة ــ لها الاولوية على أنهاء الاحتلال البريطانى وتحرير وادى النيل[٢١] . غير أن هذه الاصلاحات ــ بسبب غموضها ــ لم تكن تمثل أى تهديد مباشر لمصالح المؤسسة . والواقع أن الهجوم الذى شنته جماعة الإخوان المسلمين على الحركة الوطنية والنظام البرلمانى قوىّ مركز القوى الرجعية والامبريالية[٢٢] . والحق أن سجل التاريخ يظهر أن الجماعة التزمت جانب هذه القوى فى كل مرة تقريبا وقعت مواجهة فيها بينها وبين الحركة الوطنية . هذا ماحدث مثلا اثناء الصراع من أجل السلطة الناشب بين الوفد وبين الملك عام ١٩٣٧ ، عندما أقسم شباب الاخوان يمين الولاء للملك امام سراى عابدين . وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، أيدت الجماعة صدقى فى قمعه لحركة الطلبة والعمال . بل ان الجماعة رفضت تغيير موقفها السياسى حتى بعد أن صدر قرار الغائها هى ذاتها [٢٣] . وبدلا من أن يساند زعيمها الهضيبى الحركة الفدائية فى منطقة القناة مساندة نشطة ، ركز على « الكفاح الاخلاقى » أو على « المعركة المقدسة » ضد صالات الرقص وبيوت الدعارة ، وهى استراتيجية لم يكن القصد منها الا تحريف الانتباه عن النضال الثورى . فاجراء تغيير فى موقف الجماعة السياسى كان سيتعاض مع مزاعم حسن البنا بأن هذه الجماعة تجسد الاسلام ، وانها لاتستطيع بهذه الصفة أن تتورط فى السياسة اليومية الجارية . وفى رأيه أن اجراء مثل هذا التغيير لن يترتب عليه سوى أن تصير ايديولوجية الاخوان شيئا لايختلف عن غيرها من الايديولوجيات السياسية الاخرى . [٢٤]

الى جانب العجز عن تطوير أى افكار بناءة فيما يتعلق بالامبريالية ومستقبل بنية مصر السياسية ، قصرت الجماعة ايضا فى تبنى أى افكار واضحة فى الشئون الاجتماعية والاقتصادية . ويعود سبب هذا القصور الى أن غموض ايديولوجية الاخوان حال دون أن تتبين الجماعة التناقضات الطبقية فى المجتمع المصرى . أما فى شأن المسائل الاخرى ، فقد كانت النتيجة البلبلة المفاهيمية والتغاضى فى النهاية عن الأمر القائم .

على العموم . اعار الاخوان المسلمون اهتماما قليلا للامراض الاجتماعية التى كان المجتمع المصرى يشكوها وتجاهلها الهضيبى تجاهلا يكاد يكون تاما ، فى حين أن أوضح ما أبداه حسن البنا من ملاحظات عنها كان القول : « أما موقف الاسلام من الاغنياء واصحاب رؤوس الاموال ، فليس بيننا وبينهم الا اداء الزكاة » (٢٥) . وفى رأى رفعت السعيد أن آراء حسن البنا الغامضة بهذا الخصوص تظهر ايضا من انه ادان الربا من جهة ، فى حين قبل الثروة الخاصة من جهة اخرى باعتبارها مشروعة (٢٦) . غير انه دعا فى الحقيقة الى تحديد ملكية الارض الزراعية ، ولكن هذا لم يكن شيئا استثنائيا فى ذلك الوقت . وبالاضافة ، فهو لم يوضح ابدا الحد الأعلى الذى يرى فرضه على الملكية الزراعية (٢٧) . ورغم أن جماعة الاخوان المسلمين كانت نشطة فى الحركة النقابية ، الا أن موقفها من علاقات العمل يكشف عن حقيقتها . ذلك بالقول انه على العمال أن « يتذكروا دوما واجبهم نحو الله ونحو انفسهم ونحو صاحب العمل » (٢٨) .

كانت الاضرابات تدان باعتبارها أمرا مخلا بروابط الاخاء بين المسلمين ومثيرا للجفاء بين فرقهم به كتبت احدى صحف الاخوان ذات مرة انه لابد للعامل فى هذه المنطقة (شبرا الخيمة من سلاحين هما قوة الايمان وحسن الخلق ، فتقوم الصلة بين العامل وصاحب العمل على الاحترام والعطف المتبادلين ، وهذه هى انجح الوسائل (٢٩)

من الملفت للنظر أن المؤرخين الوفديين واليساريين ـــ رغم كراهيتهم الشديدة لجماعة الاخوان ـــ معجبون اعجابا كبيرا بما لحسن البنا من طاقة لاتكلّ وموهبة تنظيمية . يعتقد رفعت السعيد أن سر نجاح الجماعة فى انشاء شبكة هائلة من الانصار يعوة بصور تكاد تكون كاملة الى الجهد الذى بذله حسن البنا . ويقال انه زار اكثر من الفين قرية وناحية فى مصر كلها ، وانه كان يعرف عشرات الآلاف من اعضاء الجماعة معرفة شخصية . كان سحره الشخصى كزعيم من الفعالية بحيث أن الاعضاء تبعوه فى طاعة عمياء واطلقوا عليه تلقائيا اسم « المرشد » وكان ذلك السحر يعوض بدرجة كبير عن غموض برنامجه السياسى (٣٠) .

غير أن الحركة لم تكن تعتمد فقط على سحر زعامة حسن البنا . فقد اصطبغت الجماعة منذ فترة مبكرة جدا بطابع ايديولوجي وتنظيمي مغلق . وفى المؤتمر المنعقد عام ١٩٣٥ ، أضيف فى برنامج الحركة بند يجبر كل عضو على قبول الفكرة ان هذا البرنامج يجسد العقيدة الاسلامية ، وان أى انحراف عنه يعنى الهرطقة والبدعة . وبالاضافة ، كان كل عضو مجبرا على مساندة كل نشاط من انشطة التنظيم ، وان لم يكن مشتركا فيه (٣١) .

ثمة مظهر آخر للاخوان ساهم كثيرا فى أن يعطى الجماعة طبيعتها المطلقة ، وهو سلطة المرشد غير المحدودة . فلم توجد قواعد تحدد هذه السلطة تحديدا دقيقا . ولم يكن اعلى مجلس فى الجماعة — مكتب الارشاد — إلاّ لجنة استشارية يستطيع المرشد تجاهل نصائحها . ومما كان يزيد سلطة المرشد قوة انه أبقى على صلات مباشرة مع أعضاء المنظمة واطاراتها الذين اقسموا بالولاء الشخصى للزعيم ، ونجح حسن البنا فى أن يزيد مركزه قوة على قوة بأن اعاد تنظيم الجماعة بعد الحرب العالمية الثانية (٣٢) .

رغم أن هؤلاء المؤرخين يتهمون ايديولوجية الاخوان بالغموض ، الا أن أحداً منهم ليس لديه أى شكوك بشأن طابع الجماعة . فهم يصورونها فى المقام الاول على أنها آلة سياسية تساند الأمر الواقع وتؤيد بالتالى الطبقات الحاكمة . ويشير الى نفس الاتجاه كل مظهر من مظاهر هذا التنظيم ، ونعنى أيديولوجيتة الغامضة وروابطه بالطبقات الحاكمة وطريقة بنائه وادارته .

من السخرية أن تكون العمد ذاتها التى شكلت اساس توسع الاخوان وقوتهم اثناء حياة حسن البنا قد اصبحت — فور وفاة المرشد — اعباء كبرى تثقل التنظيم . واذ كات الجماعة قد تم بناؤها بواسطة رجل واحد ، نجح باعتماده على سحره الشخصى دون ان يكون للاخوان ايديولوجية محددة تحديدا واضحا ، فقد غرقت جماعة الاخوان المسلمين فى ازمة عميقة بعد اغتيال مرشدها فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ ولم تفق الجماعة من هذه الأزمة الا بعد ١٩٥٤ (٣٣) . فلم يكد المرشد يختفى حتى صار النقد المكبوت والآراء المختلف عليها بين قادة المرتبة الثانية وصفوف الاعضاء ، تأخذ مداها ولها نتائج مدمرة . توجه النقد بصورة خاصة ضد ما للزعامة من سلطة تعسفية وقامت الدعوة الى أن يكون لمفهوم الشورى تفسير اكثر ديمقراطية . وكذلك ارتفعت الاصوات المطالبة بموقف واضح فى المسائل السياسية والاجتماعية . بل ذهب صالح عشماوى — وهو أحد اعضاء مكتب الارشاد — الى حد المناداة بالتعاون مع الحركة الشيوعية (٣٤)

غير أن جميع المحاولات لاعادة التنظيم فشلت بعد تعيين الهضيبى مرشدا جديداً فى ١٩٥١ . فهو الذى شن « المعركة المقدسة » ضد الفساد والخمر وصالات الرقص حينما كانت المعركة الفدائية على أشدها على ضفاف قناة السويس ، وهى المعركة التى اشتركت فيها قوات من الاخوان أنفسهم (٣٥) . واذ يتهم طارق البشرى الجماعة بخيانة الثورة ، فينبغى أن يعاد هذا الاتهام بشكل خاص الى سلوك الجماعة فى ذلك الوقت . فالاخوان المسلمون كانوا أكثر المنظمات السياسية ملاءمة للكفاح المسلح . واثبتوا أثناء حرب فلسطين أنهم قادرون على تعبئة قوة عسكرية هائلة . ورغم ماوقع عليهم من قمع فى ١٩٤٩ ، كان لم يزل فى استطاعتهم أن يحتشدوا قوة ضخمة من حركتهم الشبابية ذات التدريب الجيد ، وهى حركة اظهرت أن افكار اجتماعية كانت تحفزها فى صدر الصيف لعام ١٩٥١ . ويعود الى خطأ القيادة أن هذه الحركة الشبابية الاخوانية لم تستخدم لاغراض حسنة (٣٦) .

جماعة الاخوان المسلمين باعتبارها تيارا سياسيا شعبيا

فى الطبعة الثانية ــ المذكورة آنفا ــ لمؤلفه « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ » ، والصادرة فى ١٩٨١ ، يسمى طارق البشرى جماعة الاخوان المسلمين « تيارا سياسيا شعبيا » (٣٧) . ويعنى هذا أن المؤلف يتخلى عن رأيه السابق فى هذا التنظيم ، ويعترف به كحركة سياسية مشروعة . كيف نستطيع تفسير هذا التغير المدهش فى فكر طارق البشرى ؟ التفسير الذى يقدمه هو أنه فهم أخيرا بصورة واضحة أنه خالف ــ فى حالة الجماعة ــ مبادئه العلمية ذاتها التى تقول بالحكم على الحركة السياسية حسب معاييرها الخاصة . فكان أنه نجح فى تطبيق هذا المنهج بالنسبة للحركات السياسية الاخرى جميعا ، ولكنه بالنسبة لجماعة الاخوان قد سمح لنفسه أن يرى هذه الحركة من خلال نظرة الحركات السياسية الاخرى اليها فقط ، وخاصة من خلال الحركة الشيوعية . لم يتحسن فهمه لحركة الاخوان الا بعد أن ادرك مقاصد قادة الحركة الشيوعية اليهود من حملتهم على الجماعة (٣٨) . وفى تلك اللحظة فقط ، قدر أن جماعة الاخوان المسلمين شكلوا جزءا لايتجزأ من الحركة الوطنية . وحيث أن أفكاره السابقة والخاطئة بشأن الجماعة افكار نمطية بالنسبة لجيله ، فقد كتب طارق البشرى مقدمته الجديدة . بهدف صريح هو تصحيح مالهذا الجيل من أفكار خاطئة (٣٩) .

يقول طارق البشرى انه ، لكى يفهم المرء جماعة الاخوان ، فمن الضرورى أن يدرك ماكانت أهدافهم الرئيسية . فى رأيه أن الهدف الرئيسى للاخوان كان النضال ضد عملية التحول الى الدنيوية والغربية ، وهو التحول الذى لم يكن فقط يقطع الصلة بين مصر وجذورها التاريخية ، بل يمزق ايضا البلاد من الناحية الاجتماعية الى نخبة متغربة وكتلة شعبية اصابها الفقر [٤٠] . وعلى المرء أن يعترف بفضل الاخوان المسلمين فى انهم الحركة السياسية الوحيدة التى ادركت أن الغرب يقصد أيضاً تقويض الشرق الاوسط بواسطة الامبريالية الثقافية . فعل الغرب هذا بادخال التعليم الغربى وتربية صفوة ذات توجه غربى يكون مصيرها أن تحكم سائر السكان لخدمة الامبريالية . وقاومت جماعة الاخوان المسلمين هذا الخطر الذى يهدد كيان المجتمع بوضع ايديولوجية شاملة الاحاطة — هى الاسلام — تهدف الى أن تقيم من جديد روابط المجتمع التاريخية والاجتماعية [٣٦] .

يدرك طارق البشرى أن هذا التقييم الجديد لدور جماعة الاخوان ولوظيفة الدين يفرض عليه فى الوقت نفسه واجب النقد الذاتى وفحص ذات نفسه . ونراه يشير المرة بعد المرة الى انه وجيله قد ضلا الطريق بالاعتقاد أن ثمة علاقة منطقية بين التحول الى الدنيوية وبين الوطنية والتقدم . فقد ظن عن خطأ أن هناك تناقضاً بين حزب الامة الذى قام قبل ١٩١٤ ببرنامج اجتماعى واقتصادى رجعى وبين الحزب الوطنى الذى كان اسلاميا ولكن ببرنامج اقتصادى واجتماعى تقدمى . فى رأى طارق البشرى أن هذا التناقض لم يكن موجودا الا فى الظاهر ، لأن « النهضة » قبل ١٩١٤ كانت اسلامية ، ولأن الحركات الاسلامية — وليست الحركات الدنيوية الغربية — كانت تقدمية [٤٢] . كان الوفد الاستثناء الوحيد ، غير ان ذلك عاد الى الوضع الدولى . فبعد الحرب العالمية الاولى ، تحطمت الامبراطورية العثمانية وألغيت الخلافة فى ١٩٢٤ . ولهذا السبب ، تبنى الوفد برنامجا وطنيا دنيويا ضيقا . ونظرا لهذه الظروف التاريخية الطارئة والاستثنائية ، صدر دستور ١٩٢٣ ، وانقطعت العلاقة مع الشريعة بعد أن كان يحافظ عليها ولو من الناحية النظرية لم يعن هذا أن الوفد كان ضد الاسلام ، وانما أن هذا الحزب أمن بأن الدين ليس له وظيفة فى السياسة .

البرهان على أن سيادة الدنيوية السياسية ذات طابع طارىء أن جماعة الاخوان المسلمين تأسست بعد مرور أربع سنوات على اول انتصار للوفد فى انتخابات ١٩٢٤ [٤٣] . ويوضح الانتشار السريع للحركة أن الاسلام السياسى لم يمت . غير أن الأمر الجديد كان الطابع المطلق

لأيديولوجية الحركة الاسلامية ، فان قيام الوفد بالقضاء على الهيكل السياسى السابق وضع الحركة الاسلامية فى وضع غير ملائم . ولأول مرة فى التاريخ ، اقيمت منظمة مهمتها الدفاع عن الاسلام ضد الدنيوية الغربية (٤٤) . من هنا جاء الطابع المطلق والجامد لايديولوجية الجماعة وتنظيمها .

رغم أن جماعة الاخوان المسلمين استعادت جانبا من الارضية المفقودة ، فمازالت الافكار الدنيوية الغربية سائدة فى صفوف النخبة وفى المؤسسات المتغربة . ان جيل طارق البشرى — وهو الذى ترعرع فى ظل عبد الناصر — آمن ايضا ايمانا راسخا بأن التحول الى الدنيوية والوطنية والتقدم أمور مترابطة ترابطاً لاينفصم . ولهذا ، كان حتما أن تخفق الناصرية . ذلك انها ركزت على النضال من أجل الاستقلال السياسى والاقتصادى دون غيره من الأمور ، ولم تلتفت الى النضال من أجل الاستقلال الايديولوجى . واذ تبنت الناصرية نماذج تنموية غربية ، فقد أهملت الزاوية الثالثة للمثلث أى استبقاء « الموروث التاريخى » . فالاستقلال مستحيل دون الموروث التاريخى باعتباره مضادا لقبول الافكار الأجنبية المستوردة أو « الوافدة » . والموروث التاريخى هو الزاوية الثالثة الضرورية للزاويتين الاخريين فى المثلث ، وهما النضال من أجل التحرير السياسى والاقتصادى . ان استرداد هويتنا باعادة بناء الوشائج بيننا وبين الماضى لشرط مسبق ضرورى للتقدم . وعليه ، فلا ينبغى فقط أن يوجه النضال ضد ماهو خارجنا بل ايضا ضد ماليس صادقا بداخلنا . ويقدم الاسلام الحل الوحيد لهذه المشكلة (٤٥) .

رغم أن طارق البشرى مازال يعترف فى مقدمته الجديدة بأن جماعة الاخوان لم تقدم ابدا برنامجا سياسيا واقتصاديا تفصيليا وكاملا ، فقد صار ينظر الى النضال من أجل استعادة الرابطة بالماضى على انه يضع الاساس لمثل هذا البرنامج الكامل . فمتى ادرك المرء أن الاسلام شيء كلى ، صار من غير الممكن أن تتهم الجماعة بالغموض ، وان تصور على أنها منظمة رجعية لاتسعى الى الاستقلال . وصفات الاسلام الجامعة مبنية على الشريعة كاساس لها . فبالتالى ، تكون اعادة الشريعة — وهو المطلب الرئيسى للجماعة — شيئا مشروعا وضروريا فى الوقت نفسه (٤٦) .

من الملفت للنظر أن طارق البشرى يعتبر هذا المطلب مشروعا رغم أنه من جيل رأى دائما فى المطالبة بإعادة الشريعة حيلة لحرف الانظار من القضايا الحقيقة . وهو يدين الآن الفكرة

التى قال بها جيله وهى أن طبيعة القانون أو المصدر الذي اشتق منه ليس بالأمر الهام ، بل المهم هو الطريقة التى تضمن بها العدالة والحرية ويمنع الاستبداد ، لأن هذه الفكرة تضمنت دائما أن القانون الغربى يمكن أن يفيد فائدة اكبر من القانون الاسلامى . لقد ارسل الطلبة المصريون جيلا بعد جيل الى فرنسا لدراسة قانون نابليون ، وضاعت عشرات السنين فى تكييفه للظروف المصرية . واطلق على هذه الجهود اسم الاصلاحات . ولكن هل كانت اصلاحات حقا ؟ ألم تكن النتائج افضل لو بذلت تلك الجهود فى دراسة الشريعة بدلا من تدمير ثقافتنا الخاصة والبحث عن اساس لم يكن فى الحقيقة الا مؤقتا ؟ فى رأى طارق البشرى أن النسق القانونى الغربى ، كما اقامته الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة ، لايتفق مع الثقافة المصرية . فقد أوجد هوة بين الواجبات التى يفرضها هذا النسق وبين القيم والثقافة المصريتين . ومن المستطاع أن يعالج هذا الانفصال باعادة الشريعة مرة ثانية . فللنسق القانونى الاسلامى تراث استمر ثلاثة عشر قرنا ، وقد يكون احسن مااعطاه الاسلام للعالم (٤٧) .

عندما يقرأ الانسان ماكتبه طارق البشرى فى اعادة تقييمه لجماعة الاخوان بالطريقة التى وصفناها آنفا ، فقد يطرأ على ذهنه أن المؤلف فقد تماما تلك القدرات النقدية التى أكسبته شهرة ، وأنه استسلم لجماعة الاخوان استسلاما كاملا . غير أن هذا ليس ماحدث تماما . فرغم انه يحول فهم ما ابدته الجماعة من مقاومة للوفد وللحركة الشيوعية على انه نضال ضد الدنيوية فى الدرجة الاولى ، الا أن هذا لايقدم تفسيرا للسبب الذى جعل الجماعة تتعاون مع اسماعيل صدقى والنقراشى ، لأن رئيسى الوزارة هذين كانا ينصران المصالح الرأسمالية الغربية دون أن يخفيا مقاصدهما ، ولم يرغبا ابدا فى اعادة الشريعة (٤٨) . ورغم أن طارق البشرى مؤرخ عاطف على الاخوان ، الا انه يرى استحالة الدفاع عن سياستهم كما كانت وقتذاك (٤٩) . ففى نهاية المطاف ، تضررت جماعة الإخوان المسلمين ذاتها من سياستها غير الصائبة أكبر الضرر ، وذلك عندما تم حلّها واغتيل زعيمها على ايدى نفس الساسة الرجعيين الذين ساندتهم قبلا . ويعتقد طارق البشرى أنه ، مثلما يكون ضروريا أن يعيد خصوم الاخوان السابقون والمعاصرون النظر الى رأيهم فى هذه الحركة ، فمن الضرورى بنفس القدر أن تعترف الجماعة باخطائها السابقة (٥٠) . يجب عليها أن تدرك أن تمييزها بين الخير المطلق والشر المطلق لايخدم غرضا ولاسند له . والواقع انه كان للاخوان المسلمين وقتذاك امور مشتركة مع الحركة الوطنية اكثر مما كانت لهم مع حكومات الاقلية والملك . ولا يستطيع

الطرفان تحقيق التصالح بينهما الا بان يعترفا جميعا باخطائهما . ففى هذه الحالة ــ وفى هذه الحالة فقط ــ يمكن أن يتحدا فى جبهة واحدة . هذا هو الهدف الذى دفع بطارق البشرى الى كتابة مقدمته الجديدة لمؤلفه الاعظم « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ » (٥١) .

خاتمـــة

استهدف هذا البحث فحص ثلاثه موضوعات مترابطة ، هى الطابع العلمى للمنهج المصرى لكتابة التاريخ ، وطابعه الايديولوجى ، واستمرارية التيارات السياسية التى كانت بارزة فى فترة ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢ خلال السبعينيات والثمانينيات . وكما ظهر من هذا البحث ، فقدْ كان لاستمرارية التيارت السياسية الخاصة بفترة ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢ تأثير كبير على وجهة نظر المؤرخين المصريين . ويبدو هذا التأثير على ثلاثة مستويات : العلمى ، والصحفى ، والدعائى .

فى الفصلين الاولين ، تناولنا التحليل العلمى الذى قامت به الدراسات التاريخية المصرية للتطورات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية . وفى هذين الفصلين ، تبدت بصورة تدريجية أوجه النظر المختلفة للتيارين الوفدى الماركسى . وبصفة عامة ، ففى الفصل الاول كان التفسير الوفدى للتطورات الاقتصادية ــ كما تقدم به عبدالعظيم رمضان ــ اكثر تفاؤلا بمراحل عن التفسير اليسارى . تركزت دارسة رمضان بوضوح على التطورات الايجابية فى هذه الفترة واعتبر التطور السريع للرأسمالية الصناعية المحلية بشكل خاص خيارا صالحاً لحل مشاكل مصر فى ذلك الوقت . من ناحية أخرى ، شدد المؤرخون اليساريون على المظاهر السلبية للتطور الرأسمالى فى هذه الفترة ، وتمت دراساتهم بحيث تقدم الاسانيد لحجتهم المركزية ، وهى أن النمو الاقتصادى فى اطار رأسمالى دولى امر مستحيل .

وضع التحليل الاجتماعى الإقتصادى الذى قام به هذان التياران ، الاساس لتحليل التطورات السياسية فى هذه الفترة ، وهى التطورات التى تم تناولها فى الفصل الثانى . ومثلما كان الحال فى الفصل الاول ، ركز الفصل الثانى ايضا على التساؤل عن أسباب الأزمة فى فترة ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢ . وصفنا فى هذا الفصل باقتضاب النمو التدريجى للتحليل السياسى الماركسى خلال العقود الماضية عن طريق المقارنة بين مؤلف شهدى عطية الشافعى وكتاب رفعت السعيد . ومن الواضح أن الفكر السياسى الماركسى المبكر قاسى من الحتمية الاقتصادية والتبسيطية . فقد صور جميع التطورات السياسية على اساس معايير الصدام المستمر بين المصالح الاقتصادية الطبقية . لم ينظر هذا الفكر الى الاحزاب السياسية الا على أنها تمثل مصالح اقتصادية معينة ، وانه لابد من تفسير سلوكها على أسس اقتصادية . ورغم أن هذه التبسيطية

الاقتصادية الشديدة أقل بروزا بدرجة كبيرة فى عمل رفعت السعيد ـــ الذى يجتهد لكى يوجد توازنا بين التحليلين الاقتصادى والسياسى ـــ الا أن التطرف فى الاتجاه الآخر موجود فى التفسير الوفدى للتطورات السياسية . ففى هذا التيار السياسى تكون معالم العلاقة بين التطورات الاقتصادية والسياسية أقل تحديدا ووضوحا . ورغم أن رمضان يعترف بوجود الاختلافات الطبقية ، الا أنه يعتقد فقط أنها تضع حدودا معينة للعمليات السياسية العامة ، وان التطورات السياسية يجب أن تفسر أولا بمقتضى معاييرها الخاصة بها .

يتمثل اختلاف التناول فى تباين الاطارات المفاهيمية التى يستخدمها التياران . ففى حين أن المؤرخين اليساريين يحاولون ايجاد رابطة ادراكية بين التطورات الاقتصادية والسياسية داخل الاطار المفاهيمى للصراع الطبقى ، يحصر المؤرخون الوفديون ـــ امثال رمضان وأنيس ـــ تحليلهم فى المقام الاول فى التطورات السياسية التى يحللونها داخل إطار الصراع بين القوى الديمقراطية والاتوقراطية . وتتبدى التضمينات السياسية للتناولين المتباينين بكل بداهة . فالاطار الذى يستعمله المؤرخون الوفديون يعطيهم الفرصة لكى يبرئوا سلوك الوفد . ورغم أن رمضان يعترف بواقع أن الملاك الكبار كانوا ممثلين فى الوفد تمثيلا قويا ، وانهم مسئولون عن عرقلة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية ، الا أن الوفد فى رأيه لايتحمل أى مسئولية عن تقويض النظام القديم . واذ يركز رمضان على اطار سياسى ضيق ، فهو يميل الى عدم رؤية القوى الاقتصادية العاملة تحت السطح ، الأمر الذى يمكنه من اعتبار احزاب الاقلية والسراى والقوى الامبريالية دون غيرها مسئولة عن فشل النظام القديم .

من ناحية أخرى ، يعطى اطار الصراع الطبقى للمؤرخين اليساريين الفرصة لادانة النظام القديم بأكمله ، بما فيه الوفد . واذا ينظرون الى المجتمع المصرى باعتباره مجتمعا طبقيا منذ ١٩١٩ ، والى الوفد باعتباره ممثلا لمصالح الطبقات المالكة ، فهم يحطمون الصورة الوطنية التى يتقدم بها الوفد كحزب ممثل للامة كلها . ورغم ذلك ، يظل موقف اليسار من الوفد ثنائى القيمة كما رأينا . فرغم النظر الى الوفد على انه يساند الأمر الواقع الاقتصادى والاجتماعى ، الا أنه يعتبر أحسن حزب تقليدى لأنه ناضل من أجل حرية مصر السياسية ، وحقوق الشعب الديمقراطية وان كان هذا بدرجة اقل . وبالاضافة الى ذلك ، ظل الوفد حزب الاغلبية باستمرار حتى نهاية النظام القديم . ويساعد هذا أيضا على تفسير موقف اليسار المزدوج من الوفد .

لايزال تناول المؤرخين العلمى امرا سائدا فى الفصلين الاولين . يبرر مؤرخو التيارين جميعا حجمهم بالاسانيد والدراسة والتاريخية . ولا تتغلب المتطلبات الايديولوجية الخاصة بالتيار السياسى الذى ينتمون اليه ـــ على قدراتهم النقدية الا فى احوال قليلة . وابرز مثال للتجاوز من طرف الجانب الوفدى هو الوصف الذى يقدمه رمضان لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . كذلك تظهر رؤيته المتحزبة المتطرفة للتاريخ الوفدى ظهورا قويا فى روايته للمناقشة حول القمصان الزرقاء .

يقدم الفصل الثالث صورة مقربة عن التفسير اليسارى للتاريخ المصرى الذى سبق الاشارة اليه فى الفصليين السابقين . ويرجع سبب ذلك الرئيسى الى أن الحركة اليسارية ذاتها قد تلقت دفعا جديدا بعد الحرب العالمية الثانية ، وعادة مرة اخرى على المسرح السياسى ويفسر المؤرخون اليساريون هذه النهطة للحركة الشيوعية على انها نتيجة الصراع الطبقى المتزايد ، فى نفس الوقت ، يبرر هذا التفسير وجودهم ذاته ، اذ أن الحركة الشيوعية كانت الوحيدة التى فى استطاعتها قيادة الثورة الوشيكة التى توافرت ظروفها الموضوعية وفى رأى هؤلاء المؤرخين أن الفكرة القائلة أن النضال الوطنى دخل مرحلة ثورية جديدة تستند إلى كون هذا النضال تبنى الافكار اليسارية الجذرية الداعية الى الكفاح ضد السيطرة السياسية والاقتصادية للامبريالية وضد الطبقة الحاكمة المحلية سواء بسواء ، وهى الطبقة التى قيل انها متحالفة مع القوى الامبريالية .

ساهمت الدراسات التاريخية اليسارية مساهمة كبيرة فى معرفة التاريخ المصرى عن فترة ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ . ومؤلفات طارق البشرى عن الحركة السياسية فى هذه الفترة ذات نزاهة وقيمة ممتازتين . وقد توسعنا فى الفصل الثالث فى الدراسة التحليلية للحكومة الوفدية الاخيرة . وأعطتنا اعمال رفعت السعيد لأول مرة نظرة داخلية مفصلة الى هذه الحركة بكل مالها من تنوعات .

اذا كان تحليل المؤرخين فى الفصول الاولى تناول فى المقام الاول اسباب وطبيعة الازمة التى برزت فى فترة ١٩٣٦ ـــ ١٩٥٢ ، الا أن المؤرخين الذين يعالجون فترة ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ يركزون تركيزا خاصا على الاسباب التى أدت الى اخفاق الثورة . وفى حالة المؤرخين الوفديين ، فهم يركزون ايضا على اسباب انهيار النظام القديم . فى الفصل المتعلق بالحكومة الوفدية الاخيرة ، يقدم طارق البشرى تحليلا واضحا لمختلف الاسباب

السياسية والاقتصادية التى أعجزت حكومة الوفد عن ايقاف المدّ الثورى . غير أن المؤرخين الذين قبلوا هذا التحليل لم يدينوا كلهم الحركة اليسارية ولجأ بعضهم الى نظريات التآمر حتى يتفادى الوصول الى النتائج القاسية التى استنتجها البشرى . واستعمل المؤرخون الوفديون واليساريون هذا المخرج ايضا فى تحليلهم لحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

مع ذلك ، ليس كل المؤرخين هم الذين لجأوا الى هذا المنهج . يحول رفعت السعيد واحمد صادق سعد تقديم بيان موضوعى ومنطقى عن اخفاقات الحركة اليسارية . يتركز نقدهما عن مظهرين من مظاهرها ، وهى السيطرة الاجنبية والضعف التنظيمى وخاصة النزاع الداخلى . ويركز رفعت السعيد على اوجه القصور التنظيمية والاستراتيجية للحركة ، وفى رأيه أن العنصر الاجنبى أقل اهمية . غير أن مؤرخين آخرين — سواء كانوا من الحركة اليسارية أو خارجها — يركزون اساساً على السيطرة الاجنبية على الحركة . وفى عمله الاول ، يعتقد طارق البشرى أن أوجها معينة للقصور النظرى فى الحركة اليسارية يجب أن تنسب الى الاجانب . بل يذهب فى كتابه الاخير الى الرأى المتطرف القائل ان الاجانب استخدموا الحركة عن قصد لكى يحتفظوا بمركزهم السائد فى المجتمع المصرى .

كلما علا الرهان السياسى وتحول التحليل من النوع الاجتماعى الاقتصادى والسياسى العريض الى تحليل الحركات السياسية واسباب اخفاق الثورة (أو اخفاق النظام القديم) — وكلما كبر المضمون الايديولوجى للكتابة التاريخية . نجد مثلا لذلك فى هجوم طارق البشرى على السيطرة الاجنبية على الحركة اليسارية . من المؤكد أن وقوفه موقفا مناصرا لجماعة الاخوان المسلمين بعد ذلك لايحسّن تحليله للحركة اليسارية . فتوجيه الاتهام الى الاجانب أنهم حاولوا أن يبقوا على مركزهم السائد فى المجتمع المصرى فأقاموا حركة شيوعية هاجمت السيطرة الامبريالية الاجنبية والرأسمالية بأشد الاساليب عنفا ، يبدو أمراً سخيفا لايقبله العقل ، مثلما يكون اتهام البريطانيين باشعال النار فى القاهرة لكى يحتفظوا بقواعدهم العسكرية على ضفاف قناة السويس . ولايقل نقد رمضان للحركة الشيوعية عن ذلك من حيث الصبغة السياسية . ومن دفاعه عن جماعة الفجر الجديد يظهر فى بداهة انه يرى ضرورة التحاق الحركة اليسارية بالوفد فى حركة وطنية تقدمية عريضة .

يشتد المضمون الايديولوجى بروزا اكبر من ذلك فى الفصلين الاخيرين . ورغم أن رواية رمضان عن مصر الفتاة ومايسرده رفعت السعيد وطارق البشرى عن جماعة الاخوان

المسلمين ـــ فيهما بصيرة نافذة عميقة ، الا ان حديثهم منحازا انحيازا شديدا ، الأمر الذى يعترف به طارق الشرى بعد ذلك فى صراحة . فالهدف الرئيسى لهذه الدراسات ليس فحص طبيعة تلك الحركات وتتبع تطورها ، بل ادانتها . غير أن الطريقة التى يهاجم بها المؤرخون الوفديون واليساريون خصومهم السياسيين يقدم بالتأكيد معلومات مفيدة هامة عن ايديولوجية الحركة السياسية التى ينتمى اليها هؤلاء المؤرخون . بهذا المعنى ، تكتسب تلك الكتابات أهمية باعتبارها دراسات تاريخية ونزاليات سياسية ايضا .

وخلاصة ، يمكننا القول ان هذا البحث حاول ان يبين أن الكتابة التاريخية شيء تحدده المناقشة السياسية الجارية الى درجة كبيرة . نجد تعبيرا مقتضبا عن هذه العلاقة فى القول ان كل جيل يكتب تاريخه الخاص . غير أن القول الادق ان كل تيار سياسى يكتب تاريخه الخاص ويعيد كتابته بشكل مستمر . وبالتالى ، فسوف تنعكس النزاعات والحوارات السياسية المعاصرة فى الكتابة التاريخية . ولايعنى هذا أن الكتابة التاريخة الصادرة عن مختلف التيارات السياسية كتابة ايديولوجية خالصة أى ليس لها أساس فى الواقع التاريخ . ولكنه يعنى فقط أن المركبة الايديولوجية واحدة من القوى الدافعة فى المنهج المصرى لكتابة التاريخ ، وأنها تستطيع أن توجه البحث التاريخى نحو مناهج قد ترتفع فيها أو تهبط الدقة العلمية . ويتوقف المستوى الذى تصل اليه الكتابة التاريخية على طبيعة الموضوع المطروح ، وعلى الرهان السياسى الذى يتضمنه . فاذا كان الرهان ضعيفا ازداد الحوار انفتاحا وقلّ البحث التاريخى انحيازا . أما اذا ارتفع الرهان وكان الموضوع حساسا مثل قضية السبب فى اخفاق الثورة ، اقتربت الكتابة التاريخية من المستوىٰ الدعائى بسهولة اكبر . وفى الحالتين ، كانت المركبة الايديولوجية بديهية .

فى المنهج المصرى لكتابة التاريخ عنصر ايديولوجى قوى . وهذا الا يجعله أقل قيمة أو أشد استثناء من أى كتابة تاريخية اخرى . فانه يعكس فقط كون المجتمع المصرى فى السبعينيات والثمانينيات يخوض نفس أزمة التوجه والاضطراب السياسى التى مر بها فى الأربعينيات . ففى الفترتين كليهما ، افتقد المجتمع المصرى الشعور بالاجماع والتوافق ، وبدت مفتوحة امامه الخيارات المحيرة ، التحد تتراوح من الرأسمالية والاشتراكية الى النظام الاسلامى . وتجد الاتجاهات المتناقضة ـــ والتى كثيرا ماتتبادل الانكار لبعضها بعضا ـــ فى الحياة السياسية المصرية المعاصرة انعكاسا لها فى المنهج المصرى الحديث لكتابة التاريخ .

ملاحظـــات

تمهيـد

(١) تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ ، (القاهرة ، ١٩٦٨) .

(٢) « تطور الحركة فى مصر من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٨ » ، (مجلدان ، بيروت ، ١٩٧٤) .

(٣) اهم كتاب نظرى ألفه رمضان هو : صراع الطبقات فى مصر (١٩٣٧ — ١٩٥٢) .

(٤) « الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو » (القاهرة ١٩٨١) .

(٥) سوف نتناول هنا عملية من أعمال محمد انيس ، هما : « ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى » ، (القاهرة ، ١٩٧٢) و « حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ على ضوء وثائق تنشر لاول مرة » ، (القاهرة ، ١٩٧٢) .

(٦) صدرت الاعمال الآتية فى هذه السلسلة : « تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ، ١٩٠٠ — ١٩٢٠ » ؛ « اليسار المصرى ، ١٩٢٥ — ١٩٤٠ » ؛ « الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ — ١٩٤٨ » ، (القاهرة ، ١٩٧٧) ؛ تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ، ١٩٤٠ — ١٩٥٠ » ، (القاهرة ، ١٩٧٥) ، « اليسار المصرى والقضية الفلسطينية « لن يتم هنا الا دراسة الاعمال التى تتعلق بفترة ١٩٣٦ — ١٩٥٢ .

(٧) « تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٦ » ، (القاهرة ، ١٩٥٢ واعيد طبعه فى ١٩٨٤) .

(٨) « صفحات من اليسار المصر فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ١٩٤٥ — ١٩٤٦ » (القاهره ، ١٩٧٦) .

(٩) « الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٤٥ — ١٩٥٢ » (القاهرة ، ١٩٧٢ واعيد طبعه فى ١٩٨١) لقد استقبلت مجلة الكاتب هذا العمل فى حماس بدليل المراجعتين اللتين كتب اديب ديمترى الاولى (الكتاب ١٢ (١٩٧٢) ، رقم ٢٤٠ ، صص ٨٠ — ٩١) وكتب الثانية احمد عبد الرحيم مصطفى (الكاتب ١٢ (١٩٧٢) ، رقم ١٤١ ، صص ٨٣ — ٨٤) .

(١٠) « حسن البنا مؤسس جماعة الاخوان المسلمين ، متى .. كيف .. ولماذا » ، (القاهرة ، ١٩٧٧ واعيد طبعة فى ١٩٨٤) .

(١١) Elie Kedourie : (The Genesis of the Egyptian constitution of 1923). In : The Chatham House Version and other Middle Eastern studies (London, 1984), pp. 166-175 (نشأة الدستور المصرى لعام ١٩٢٣) .

(١٢) AFAF lutfi al - sayyid Marsot : (Egypt's Liberal) Experiment, 1922-1936 (Los Angeles, 1977)

(تجربة مصر الليبرالية ، ١٩٢٢ ــ ١٩٣٦) . انظر ايضا :

Janice Terry : «The Wafd, 1919-1952 : Cornerstone of Egyptian Political Power» (Beirut, 1982) .

(الوفد ، ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ : حجز الزاوية فى السلطة السياسية المصرية) .

(١٣) Marius Deeb : «Party Politics in Egypt : The Wafd and its Rivals, 1919-1939» (Oxford, 1979);

(السياسة الحزبية فى مصر : الوفد وخصومه ، ١٩١٩ ــ ١٩٣٩)

Robert Tignor : «State, Private Enterprise, and Economic Change in Egypt, 1918-1952» (Princeton, 1984);

(الدولة والمشروع الخاص والتغير الاقتصادى فى مصر ، ١٩١٨ ــ ١٩٥٢) .

Eric Davis : «Challenging Colonialism : Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1924» (Princeton, 1983)

(التحدى للاستعمار : بنك مصر والتصنيع المصرى ، ١٩٢٠ ــ ١٩٢٤) .

(١٤) انظر وصف رمضان لعملية تأسيس بنك مصر فى « الصراع الطبقى فى مصر ، ١٨٣٧ — ١٩٥٢ » ، ص ص ٨٥ — ١٠٢ .

(١٥) ايريك ديفيس : « التحدى للاستعمار .. » ، ٢ ص ١٢٣ . لملاحظات سلبية اخرى وخاصة بالنسبة لاعمال محمد انيس وعبد العظيم رمضان ، انظر :

Reinard Schulze : «**Die Rebellion der agyptis chen Fellahin 1919** (Berlin, 1921).

(ثورة الفلاحين المصريين ، ١٩١٩) . المقدمة .

(١٦) انظر

Charles D.Smith: «**Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt**; a.Biography of Mubammad Husayn Haykal» (New York, 1983)

(الاسلام والبحث عن النظام الاجتماعى فى مصر الحديثة : سيرة حياة محمد حسين هيكل) الملاحظة رقم ٢ ص ٢٠٧ . كتب يشير الى عمل رمضان يقول : « المصدر النموذجى بالنسبة لهذه الفترة هو كتاب عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ . الا انه يضيف التحفظ بأنه » من الناحية الجوهرية ، تاريخ الوفد فى السياسة المصرية ، فهذا الانحياز والتفصيلات الفائقة الموجودة فى الكتاب اللجوء المستمر الى مؤلف عبد الرحمن الرافعى « ثورة سنة ١٩١٩ » ، المجلد الثانى (القاهرة ١٩٥٥) .

ملاحظات الفصل الاول

(١) شهدى عطية (١٩٥٧) ، ص ١٢ . إن رمضان (١٩٧٨) ، ص ص ٢٣ -٢٦ يعطى ملخصا صغيرا للمناقشة التى جرت بين المثقفين اليساريين بشأن طابع الملكيات الزراعية الكبيرة .

(٢) يوجد ملخص مقتضب لعمل ابراهيم عامر « الارض والفلاح » (القاهرة ، ١٩٥٦) فى رمضان (١٩٧٨) ، ص ٢٧ .

(٣) رمضان (١٩٧٨) ، ص ٦٤ .

(٤) الدسوق (١٩٧٥) ، ص ٦٨ .

(٥) نفسة ، ص ص ٢٨ - ٣٢ و ص ٥٦ .

(٦) نفسة ، ص ص ٦٦ - ٦٧ .

(٧) السعيد (١٩٧٢) ، ص ٨١ .

(٨) الدسوق (١٩٧٥) ، ص ٧٠ .

(٩) يعرف المصريون ثلاثة ثورات : ثورة عرابى لعام ١٨٨٢ ؛ وثورة ١٩١٩ ؛ وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

(١٠) الدسوق (١٩٧٥) ، ص ص ٢٣٨ - ٢٥٠ .

(١١) نفسة ، ص ص ٢١١ - ٢٢٠ .

(١٢) السعيد (١٩٧٦) ، ص ٤٤ .

(١٣) الدسوق (١٩٧٥) ، ص ٢١ .

(١٤) الدسوق (١٩٧٥)ص ص ١٢٤ - ١٤٢ .

(١٥) نفسة ، ص ص ١٧١ - ١٧٢ .

(١٦) نفسة ، ص ص ١٧٤ - ١٨١ .

(١٧) نفسة ، ص ص ١٧٤ - ١٨١ .

(١٨) السعيد (١٩٧٢) ، ص ٨٢ .

(١٩) الدسوق (١٩٧٥) ، ص ١٩٣ .

(٢٠) من الملفت للنظر أن المؤرخين الغربيين والمصريين يحللون قاعدة الوفد الاجتماعية تحليلا مختلف . فى رأى ماريوس ديب أن الوفد اعتمد على أئتلاف يجمع بين طبقة الافندية وملاك الاراض المتوسطين وليس كبار الملاك . انظر Deeb (١٩٧٩) ، ص ص ٢٨ – ٢٩ وص ص ٦٨ – ٧٠ . بالنسبة لمتوسطى الملاك ، انظـــر رمضان (١٩٧٨) ، ص ص ١٦٢ – ١٧٠ .

(٢١) رمضان (١٩٧٨) ، ص ص١٦٣ – ١٦٤ . انظـر ايضا Deeb (١٩٧٩) ، ص ٢٨ ، ويقول : « فى رأينا انه لم تكن توجد فى الاساس ـــ مصالح متضادة بين هاتين الطبقتين (كبار الملاك ومتوسطهم) باعتبارهما طبقتيين »

(٢٢) رمضان (١٩٧٨) ؛ ص ١٩٦ .

(٢٣) يوجد ملخص مقتضب للمناقشة حول تعريف الفلاحين فى رمضان (١٩٧٨) ، ص ص ١٧١ – ١٦٧ .

(٢٤) رمضان (١٩٧٨) ، ص ١٧٧ .

(٢٥) نفسة ، ص ١٧٦ .

(٢٦) شهدى عطية عطية (١٩٥٧) ، ص ٧٣ .

(٢٧) شهدى عطية (١٩٥٧) ، ص ص ٤٥ – ٥٣ و ص ص ٦٣ – ٦٨ . وكما سنرى فيما بعده يطابق شهدى عطية بين « الرأسماليين » وبين الوفد . ويعتقد ايريك ديفيس ايضا انه كانت توجد مجموعتان فى البرجوازية الصناعية : المجموعة المؤيدة لبنك مصر (ولكن ايريك ديفيس يعتقد ـــ على عكس شهدى عطية ـــ إن هذه المجموعة نشأت من اوساط الملاك الكبار) والمجموعة التى كانت لها ارتباطات قوية بالراسمال الاجنبى . وكانت هذه المجموعة الاخيرة تتكون من اغنياء جدد . » على نقيض ما يراه انور عبد الملك وماركسيون مصريون معينون آخرون ، عمل هذا القطاع النامى كأشد الاجنحة رجعية للفئة الدنيا من الطبقة العليـا ولـيس كأكثرهـــا تقدميـــة Eric Davis (١٩٨٣) ، ص ص ١٥١ – ١٥٢ . رغم أن ايريك ديفيس لا يسمى هذه المجموعة « كبار رجال المال » ، الا أن تحلية اياها لا يختلف فى حقيقة الأمر عن تحليل شهدى عطية .

(٢٨) رمضان (١٩٧٨) ، ص ١٩ . يصف الدسوق ايضا انشطة اقتصادية اخرى لطبقـــة كبـــار الملاك ، (١٩٧٥) ، ص ص ٩٠ – ٩٦ .

(٢٩) رمضان (١٩٧٨) ، ص ص ٢٦ – ٢٨ .

(٣٠) نفسة ، ص ١٩ و ص ص٨٥ – ٨٨ .

(٣١) نفسة ، ص ١١٣ . انظر Robert Tignor (١٩٨٤) الذى يوافق على تحليل رمضان . فى النصف الثانى للثلاثينيات ، اقيم مشروعان مشتركان بين الشركات المصرية والبريطانية . كان المشروع الاول يجمع بين Calico Printers وشركة الغزل الاهلية (وهى شركة يملكها المتحصرون) وسمى هذا المشروع المشترك الشركة المصرية لصناعات النسيج Société Egyptienne des Industuues Textiles برأسمال قدره ٤٠٠,٠٠٠ جم وجمع المشروع المشترك الثانى بين صباغى برادفورد Bradford Dyers وبنك مصر . وفى الواقع ، فقد اقيم مشروعان ، وكان لصباغى برادفورد اغلبية الاسهم فى المشروع الاول ، ولبنك مصر مصر الاغلبية فى المشروع الثانى . يحلل روبروت تيجنور هذين المشروعين المشتركين كالاتى : « ان هذه القصة الخلابة تكشف سر الاقتصاد المصرى بين الحربين . فهى تبين كم كان نفوذ كبار الموظفين البريطانيين والمصالح الخاصة الانجليزية قد هبط فى مصر . ففى الوقت الذى كان صناع المنسوجات البريطانيون يحاولون فى جنون أن يحتفظوا باسواق ما وراء البحار ، لم يقووا على تعديل مركزهم المتدهور فى بلد كانت السلطة السياسة البريطانية فيه لم تزل كبيرة Robert Tignor (١٩٨٤) ، ص ١٥٨ – ١٦٢ .

(٣٢) رمضان (١٩٧٨) ، ص ص ٩٦ – ٩٨ ارتفع راسمال بنك مصر من ٨٠,٠٠٠ جم فى ١٩٢٠ الى ٥٠٠,٠٠٠ جم فى ١٩٢٥ ، الى ١٠٠٠,٠٠٠ فى ١٩٢٧ . ارتفعت الودائع من ١٠٠,٠٠٠ جم فى ١٩٢٠ الى ٥,٠٠٠,٠٠٠ جم فى ١٩٢٧ و ٤,٥٠٠,٠٠٠ جم فى ١٩٤٨ . يوافق Eric Davis (١٩٨٣) ، ص ١٠٨ ، على أن كبار الملاك اوقفوا تطور بنك مصر « يكمن مفتاح الاجابة على هذا السؤال فى أن القوتين الاجتماعيين الرئيسيتين اللتيتين كانتا السبب فى نجاح البنك فى أول الأمر ، هما بعينها اللتان قوضتا صلاحيته الاقتصادية فيما بعد . وأشد الامور بروزا فى هذا الصدد هو التأييد الذى تلقاه البنك من طبقة كبار الملاك والحركة الوطنية المصرية» Eric Davis (١٩٨٣) ، ص ١٠٨ . وانظر كذلك ص ص ١٣١ – ١٣٤ .

(٣٣) الدسوقى (١٩٧٥) ، ص ٩٥ – ٩٦ . يكتب الدسوقى قائلا ان الاهتمام الذى اظهره كبار الملاك بالتطور الصناعى كان ضعيفاً . فى احيان عديدة ، لم يهتموا الا بتلك الانشطة الاقتصادية التى استخدمت المنتجات الزراعية كمواد خام وفى الغالب لم يظهروا أى قدرة تنظمية ولم يشتركوا فى مجالس الادارة الا لاعتبارات متعلقة بالهيبة والنفوذ .

(٣٤) رمضان (١٩٧٨) ، ص ١٠١ .

(٣٥) نفسه ، ص ص ١٠٢ – ١٢٤ .

(٣٦) شهدى عطية (١٩٥٧) ، ص ص ٦٥ – ٧٠ . يعيد اريك ديفيس افلاس بنك مصر جزئيا الى « الجناح الرجعى » فى البرجوازية ، وكانت العوامل الاخرى هى : تورط بنك مصر فى النزاعات السياسية ؛ الروابط بطبقة كبار الملاك ؛ المركز المالى المزعزع ؛ السياسة المالية السيئة التى اتبعها مدير بنك مصر وهو طلعت حرب ، ويعتقد أن السبب الرئيسى لذلك الافلاس أن بنك مصر عكس جميع تناقضات المجتمع المصرى فى تلك الفترة . Eric Danis (١٩٨٣) ، ص ص ١٥٢ – ١٦٨ وص ص ٢٠٤ – ٢١١ .

يفسر روبرت تيجنور الافلاس بالاشارة الى أن المهمة التى وقعت على بنك مصر كانت شبة مستحيلة باعتباره أول بنك صناعى مصرى يعمل فى سياق اقتصادى وسياسى شبه مستعمر ، ومثلما يفعل اريك ديفيس ، يرفض تيجنور نظرية التآمر القائلة ان البريطانيين ـــ أو « كبار رجال المال » ـــ كانوا وراء افلاس بنك مصر .

Robert Tighor (١٩٨٤) ، ص ص ١٦٢ – ١٧٤ .

(٣٧) رمضان (١٩٧٨) ، ص ص ١٠٢ – ١٢٤ . احدى نقطه الضعف فى تحليل رمضان انه يميز بين الرأسمال الذى يملكه الاجانب المتمصرون وذلك الذى للمصريين . كان القسم الاكبر من الرأسمال القومى فى ايدى المتمصرين ، و ٣٩ ٪ منه فقط فى ايدى المصريين انفسهم Tignor (١٩٨٤) ، ص ص ١٨٨ – ١٩٦ .

(٣٨) رمضان (١٩٧٨) ، ص ص ١٩٣ – ١٩٤ . بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت نسبة ٣٢ ٪ من العمال من الذين يعملون فى مشاريع فيها اكثر من ٥٠٠ عامل ؛ ٢٥ ٪ فى مشاريع يتراوح عدد عمالها بين ١٠٠ و ٥٠٠ عامل ؛ و ٢٥ ٪ فى

مشاريع بين ١٠ و ١٠٠ عامل . وطبقا لما كتبه روبرت تيجنور ، كان يوجد ٥٥٣,٠٠٠ عامل فى ١٩٤٧ . لم ترتفع نسبة العمال المئوية الى عدد السكان المشتغلين الكلى الا من ٦ ٪ الى ٨,٤ ٪ . Robert Tignor (١٩٨٤) ، ص ٢١٣ .

(٣٩) شهدى عطية (١٩٥٧) ، ص ص ٩١ - ٩٢ .

(٤٠) نفسه ، ص ص ٩١ - ٩٢ بل هبط الدخل المتوسط اكثر من ذلك طبقا لرأى روبرت تيجنور ، وكانت نسبة الهبوط ١٠ ٪ فى الفترة ١٩١٣ - ١٩٣٩ و ١٠ ٪ اخرى فى فترة ١٩٤٠ - ١٩٤٥ . Robert Tignor (١٩٨٤) ، ص ٢١٦ .

(٤١) رمضان (١٩٧٨) ، ص ١٣٨ .

(٤٢) السعيد (١٩٧٦) ، ص ص ٦١ - ٦٤ .

(٤٣) رمضان (١٩٧٨) ، ص ص ١٤١ - ١٦١ .

(٤٤) نفسه ، ص ص ٢٠١ - ٢٢٣ ؛ طارق البشرى (١٩٧٢) ، ص ص ١٩٣ - ١٩٩ ؛ السعيد (١٩٧٢) ، ص ص ٨١ - ٨٢ ؛ السعيد (١٨٧٦) ، ص ص ٤٢ - ٤٥ .

(٤٥) البشرى (١٩٧٢) ، ص ١٩٣ .

(٤٦) رمضان (١٩٧٨) ، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٨ ؛ البشرى (١٩٧٢) ، ص ١٩٤ .

(٤٧) رمضان (١٩٧٨) ، ص ص ٢١٤ - ٢١٦ ؛ البشرى (١٩٧٢) ، ص ٢١٩ .

(٤٨) البشرى (١٩٧٢) ، ص ١٩٤ .

(٤٩) السعيد (١٩٧٦) ، ص ٦٩ .

(٥٠) نفسه ، ص ٦٨ .

(٥١) رمضان (١٩٧٨) ، ص ٢١٤ .

ملاحظات الفصل الثانى

(١) تستعمل لفظة انقلاب دائما بمعنى سلبى ، على عكس لفظة ثورة . أما أى من الهبات السياسية فى التاريخ المصرى عبارة عن انقلاب وأى منها عبارة عن ثورة ، فهذه مسألة رأى ، بطبيعة الحال ، يسمى الوفديون العصيان ضد البريطانيين فى عام ١٩١٩ دائما ثورة ، فى حين أن المؤرخين اليساريين يميلون الى التشكك فى طبعه الثورى ، ومن ناحية أخرى ، يميل المؤرخون الوفديون الى أن يسموا عملية الاستيلاء على السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انقلاباً ليس الا ، فى حين أن المؤرخين اليساريين قد يتجهون اكثر منهم الى الاعتراف بطبعها الثورى .

(٢) شهدى عطية (١٩٥٧) ، ص ص ٤٥ – ٤٦ ، و ص ص ٥٢ – ٥٣ .

(٣) نفسه ، ص ٦٣ .

(٤) نفسه ، ص ٨٢ .

(٥) نفسه ، ص ص ٦٨ – ٧٢

(٦) نفسه ، ص ٦٤ و ص ص ٧١ – ٧٢ .

(٧) نفسه ، التعبير « بالطرق السلمية المشروعة » مستخدم فى صفحة ٣٦ . تشير الفقرة الى صفحات ٧٤ – ٧٥ .

(٨) نفسه ، ص ٨٢ .

(٩) البشرى (١٩٧٢) ، ص ص ٤٢٧ – ٤٢٨ ؛ السعيد (١٩٧٦) ، ص ٤١٣ .

(١٠) شهدى عطية (١٩٥٧) ، ص ٧٢ .

(١١) السعيد (٢٩٧٢) ، ص ٨٤ .

(١٢) السعيد (١٩٦٩) ، ص ٢٥ .

(١٣) نفسه ، ص ٢٤ .

(١٤) السعيد (١٩٧٥) ، ص ص ١٢٩ – ١٣١ ؛ (١٩٧٢) ، ص ص ٨٧ – ٨٩ .

(١٥) السعيد (١٩٧٦) ، ص ص ٤٢ – ٤٥ .

(١٦) السعيد (١٩٧٢) ، ص ٨٩ ؛ (١٩٧٥) ، ص ١٢٥ – ١٣١ .

(١٧) السعيد (١٩٧٥) ، ص ١٢٥ .

(١٨) انظر الفقرة ٢ ، ٢ ، ٣ .
(١٩) السعيد (١٩٧٥) ، ص ١٣١ .
(٢٠) السعيد (١٩٧٢) ، ص ص ٩٠ - ٩٢ .
(٢١) السعيد (١٩٧٦) ، ص ص ٥٤ - ٥٩ ؛ (١٩٧٢) ، ص ٨٤ .
(٢٢) السعيد (١٩٧٦) ، ص ١٥٠ .
(٢٣) رمضان (١٩٧٨) ، ص ٢١٧ و ص ص ١٩٨ - ٢٣٠ .
(٢٤) انظر خاصة المقدمة التى كتبها رمضان لمجموعة المقالات اليسارية التى اصدرها أحمد صادق سعد (١٩٧٦) ، ص ص ٣ - ٢١ .
(٢٥) بالنسبة لافكارى عن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، وما يميز به الاقتصاد ، انظر رمضان (١٩٧٨) ، ص ص ٥ - ٢٠ .
(٢٦) رمضان (١٩٧٨) ، ص ص ١٤ - ١٨ .
(٢٧) نفسه ، ص ص ١٥ - ١٦ .
(٢٨) نفسه ، ص ص ٢٢ - ٢٣ .
(٢٩) نفسه ، ص ص ١٩ - ٢٠ وص ص ٢١٤ - ٢١٧ .
(٣٠) نفسه ، ص ص ١٦٩ - ١٧٠ .
(٣١) انظر ص ص ...... فى هذه الدراسة **للناشر** : عبارة عن ص ص ٤١ - ٤٢ من **المخطوط**
(٣٢) رمضان (١٩٧٣) ، ص ٦٣ ؛ (١٩٧٢) ، ص ص ٦٠ - ٦٣ .
(٣٣) رمضان (١٩٧٤ ، المجلد الاول) ، الفصول الاولى .
(٣٤) نفسه ، ص ص ٧ - ٨ .
(٣٥) نفسه ، ص ص ١٢١ - ١٣٢ .
(٣٦) نفسه ، ص ص ١٣١ - ١٣٢
(٣٧) نفسه ، ص ص ٦١ - ٦٥ .
(٣٨) نفسه ، ص ص ٥١ - ٧٢ و ص ص ١٢١ - ١٤٩ .
(٣٩) نفسه ، ص ص ٨٢ - ٩٦ وخاصة ص ص ٩٣ - ٩٥ ؛ (١٩٧٣) ، ص ص ٦٣ - ٦٥
(٤٠) نفسه ، ص ١٠٤ .
(٤١) رمضان (١٩٨١) ، ص ص ٧٩ - ٨٠ .

(٤٢) رمضان (١٩٧٤ ، المجلد الاول) ، ص ص ١٩٢ – ٢١٨ ؛ الوفد ١٩٨٤ ، العدوان ٧ و ٨ص ٨ .
(٤٣) انيس (١٩٧٢ الاول) ، ص ص ٥٥ – ٦١ .
(٤٤) نفسه ، ص ص ٧٢ – ٧٣ .
(٤٥) نفسه ، ص ص ٨ – ١١ .
(٤٦) نفسه ، ص ص ١١ – ١٦ .
(٤٧) رمضان (١٩٧٤ ، المجلد الثانى) ، ص ص ١٩٦ – ١٩٧ ؛ الوفد ١٩٨٤ ، ع ٧ ص ٨ .
(٤٨) نفسه ، ص ص ٢١٤ ه ٢١٦ و ص ٢٠٣ ؛ الوفد ١٩٨٤ ، ع ٨ ص ٨ .
(٤٩) نفسه ، ص ص ٢٠٢ – ٢٠٦ .
(٥٠) انيس (١٩٧٢) ، ص ٧ .

ملاحظات الفصل الثالث

تمهيد

(١) البشرى (١٩٧٢) ، ص ٨٠ ؛ احمد صادق سعد (١٩٧٦) ، ٢٥ – ٣٧ .

(٢) البشرى (١٩٧٢) ، ص ١١١ .

(٣) البشرى (١٩٨١) ، التمهيد ص ١٠ .

التطورات السياسية فى فترة ١٩٤٥ – ١٩٥٢ .

(١) السعيد (١٩٧٦) ، ص ص ٢٦٤ – ٢٧٦ .

(٢) السعيد (١٩٧٦) ، ص ص ٢٦٧ – ٢٦٨ .

(٣) السعيد (١٩٧٧ ، الاول) ، ص ١٧٧ .

(٤) شهدى عطية (١٩٥٧) ، ص ٩٧ .

(٥) لوصف هذه الاحداث ، انظر : البشرى (١٩٧٢) ، ص ص ٨٤ – ٨٩ ؛ شهدى عطية (١٩٥٧) ، ص ص ٩٦ – ١٠٢ .

(٦) البشرى(١٩٧٢) ، ص ١١٢ .

(٧) نفسه ، ص ص ٩٩ – ١٠٠ . (النص العربى الاصلى مكتوب بالصياغة الاتية : « بهذا كان تعيين صدقى رئيسا للوزراء فاضحا لطبيعة الحكومة الطبقية امام الكثيرين وكاشفا المضمون الطبقى لسياسته مع بريطانيا ودافعا الوعى العام لأن يتجه للربط بين الحركة الوطنية ضد الاستعمار والحركة الديمقراطية ضد الاستبداد وبين الحركة الاجتماعية ضد رؤوس الاموال الكبيرة ...

(٨) السعيد (١٩٧٦) ، ص ص ٢٦٧ – ٢٦٨ .

(٩) نفسه ، ص ٢٧٧ .

(١٠) البشرى (١٩٧٢) ، ص ٩٠ .

(١١) نفسه ، ص ص ١٣٣ - ١٥٣ .
(١٢) نفسه ، ص ص ١٥٨ - ١٥٩ .
(١٣) السعيد (١٩٧٦) ، ص ٣٩٧ .
(١٤) نفسه ، ص ص ٣٩٧ - ٣٩٨ ؛ البشرى (١٩٧٢) ، ص ص ١٥٩ - ١٦٠ ؛ السعيد (١٩٧٧ الثانى) ، ص ص ١٩١ - ١٩٨ .
(١٥) البشرى (١٩٧٢) ، ص ص ٢٠٨ - ٢١٨ .
(١٦) يعرض البشرى رأيه فى هذا الموضوع فى (١٩٧٢) ، ص ص ٢٦١ - ٢٦٣ .
(١٧) البشرى (١٩٧٢) ، ص ٢٤٢ .
(١٨) نفسه ، ص ٢٤٦ .
(١٩) نفسه ، ص ٢٥١ .
(٢٠) نفسه ، ص ٢٦٠ .
(٢٢) السعيد (١٩٧٧ الاول) ، ص ص ١٩٢ - ١٩٣ .
(٢١) السعيد (١٩٧٧ الاول) ، ص ص ١٩٢ - ١٩٣ .
(٢٤) نفسه ، ص ١٨٠ .
(٢٥) نفسه ، ص ٢١٠ .
(٢٦) نفسه ، ص ٢٠٣ .
(٢٧) نفسه ، ص ص ٢١١ - ٢١٢ .
(٢٨) البشرى (١٩٧٢) ، ص ص ٤٣٤ - ٤٣٩ .
(٢٩) نفسه ، ص ٣٣٩ .

ملاحظات الفصل الرابع

(١) البشرى (١٩٧٢) ، ص ص ٣٠١ - ٣٠٤ .
(٢) نفسه ، ص ص ١٣٣ - ١٣٤ .
(٣) نفسه ، ص ص ١٧٤ - ١٧٦ .
(٤) نفسه ، ص ص ٢٧٠ - ٢٧١ .
(٥) نفسه ، ص ص ٣٠٢ - ٣٠٤ .
(٦) نفسه ، ص ٣٠٣ .
(٧) نفسه ، ص ٤٨٠ .
(٨) نفسه ، ص ص ٣٠٥ - ٣٠٨ .
(٩) نفسه ، ص ص ١٥٤ - ١٥٨ و ص ص ٢١٧ - ٢٢١ .
(١٠) نفسه ، ص ٣٠٥ .
(١١) نفسه ، ص ٣٣٩ .
(١٢) نفسه ، ص ٣٩ .
(١٣) نفسه ، ص ٣٠٥ .
(١٤) رمضان (١٩٧٣) ، ص ص ٥٦ - ٦٥ ؛ البشرى (١٩٧٢) ، ص ص ١٥٧ - ١٥٨ .
(١٥) البشرى (١٩٧٢) ، ص ص ٣٩ - ٤١ و ص ص ١٥٥ - ١٥٨ و ص ٢٢١ و ص ٢٥٦ و ص ٣٠٥ .
(١٦) نفسه ، ص ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .
(١٧) نفسه ، ص ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .
(١٨) نفسه ، ص ٣٠٧ .
(١٩) نفسه ، ص ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .
(٢٠) نفسه ، ص ٣٤٩ .
(٢١) نفسه ، ص ص ٣٨٠ - ٣٨٨ و ص ص ٣٨٨ - ٣٩٦ .
(٢٢) نفسه ، ص ص ٣٤١ - ٣٤٩ .
(٢٣) نفسه ، ص ص ٣٥١ - ٣٥٤ .

(٢٤) نفسه ، ص ص ٣٥٤ – ٣٥٨ .

(٢٥) نفسه ، ص ٤٧٩ .

(٢٦) نفسه ، ص ص ٣٠٣ – ٣٠٥ ، و ص ص ٣٠٩ – ٣١٤ ، و ص ص ٣٣٦ – ٣٤٧ ، و ص ص ٤٨١ – ٤٨٥ .

(٢٧) نفسه ، ص ص ٤٨٨ – ٤٨٩ .

(٢٨) نفسه ، ص ص ٥٠٦ – ٥٠٨ .

(٢٨) نفسه ، ص ص ٥٠٦ – ٥٠٨ .

(٢٩) نفسه ، ص ص ٣٦٧ – ٣٨٨ .

(٣٠) نفسه ، ص ص ٤٠١ – ٤٠٩ .

(٣١) نفسه ، ص ص ٥١٠ – ٥١١ .

(٣٢) نفسه ، ص ص ٥١٥ – ٥١٧ .

(٣٣) نفسه ، ص ٥٢٣ .

(٣٤) أنيس (١٩٧٢ الثانى – حريق القاهرة) ، المقدمة . ايضا المقال الذى له نفس الاتجاه : جمال الشرقاوى » من الذى احرق القاهرة ؟ « فى الطليعة س ١٢ (١٩٧٦) ، ع ١ ، ص ص ٤٧ – ٧٤ .

(٣٥) لا نجد التعبير الواضح عن هذه الحجة فى أى مكان بكتابه ، غير ان هناك محاولة اكيدة لالقاء اللوم على السراى والبريطانيين . انظر أنيس (١٩٧٢ الثانى) ، ص ٧ الشرقاوى (١٩٧٦) ، ص ص ٥٦ – ٥٨ .

(٣٦) شهدى عطية الشافعى (١٩٥٧) ، ص ١١٧ .

(٣٧) الشرقاوى (١٩٧٦) ، ص ص ٤٧ – ٥٦ ؛ الشافعى (١٩٥٧) ، ص ص ١١٤ – ١٢٢ .

(٣٨) الشرقاوى (١٩٧٦) ، ص ٥٨ ؛ الشافعى (١٩٥٧) ، ص ١١٧ .

(٣٩) أنيس (١٩٧٢) الثانى) ، ص ص ٩ – ٢٢ ؛ الشافعى (١٩٥٧) ، ص ١٢١ .

(٤٠) أنيس (١٩٧٢ الثانى) ، ص ص ٣٩ – ٤٥ .

(٤١) أنيس (١٩٧٢ الثانى) . فيما يتعلق بالتهم المتبادلة بين وزير الداخلية فؤاد سراج الدين .والجيين : ص ص ٢٩ – ٣٦ .

(٤٢) الشرقاوى (١٩٧٦) ، ص ص ٦٦ – ٦٩ .

(٤٣) الشرقاوى (١٩٧٦) ، ص ص ٧٠ – ٧١ .

ملاحظات الفصل الخامس

(١) من المستحيل وصف مختلف المجموعات والفرق جميعاً الموجودة فى الحركة الشيوخية مثلما صنع رفعت السعيد . سوف اكتفى بالمجموعات الأهم الأربع . بالنسبة لوصف الحركة الشيوعية ، انظر الكتاب Walter Laquerur (١٩٥٠) .
غير أن الفصل عن الحركة الشيوعية فى مصر سطحى جدا وغير دقيق .

(٢) السعيد (١٩٧٦) ، ص ص ١٠٩ - ١٢٨ .

(٣) نفسه ، ص ص ١١٠ - ٢٠ .

(٤) نفسه . يوجد وصف لهذه العملية فى المجموعات المختلفة كالاتى : أيسكرا ، ص ، ٣١٥ ؛ حمتو ص ٣٢٨ ، وص ص ٣٣٣ - ٣٣٤ ، وص ص ٣٤٢ - ٣٤٤ ؛ حدتو ص ص ٣٧٩ - ٣٨٣ .

(٥) نفسه ، ص ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٦) نغسه ، ص ٣٤٢ ، وص ٢٤٨ .

(٧) نفسه ، ص ٢٤٧ .

(٨) نفسه ، ص ص ٢٦٤ - ٢٦٥ ، وص ص ٣٥١ - ٣٥٤ .

(٩) نفسه ، ص ص ٢١٥ - ٢٢٠ .

(١٠) نفسه ، ص ص ٣٣٠ - ٣٣١ .

(١١) نفسه ، ص ٣٣٨ . بالنسبة للاتصالات مع القوات المسلحة ، انظر ص ص ٢٣٤ - ٢٤٦ .

(١٢) نفسه ، ص ٢٣٠ .

(١٣) نفسه ، ص ٣١٧ ، وص ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(١٤) نفسه ، ص ٣١٦ و ص ص ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(١٥) نفسه ، ص ٣٢١ .

(١٦) نفسه ، ص ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(١٧) نفسه ، ص ١٨٣ و ص ص ٢٨٧ - ٢٩٣ .

(١٨) نفسه ، ص ٢٤٩ .

(١٩) رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ص ٧٠ ، ٣٢٨ .

(٢٠) نفسه ، ص ٤٥ .

(٢١) السعيد (١٩٧٦) ، ص ٢٨٦ .

(٢٢) نفسه ، ص ٣٥٤ و ص ص ٣٨٤ - ٣٨٨ .

(٢٣) نفسه ، ص ص ٣٨١ - ٣٨٤ .

(٢٤) نفسه ، ص ص ٤٠٤ - ٤١١ .

(٢٥) نفسه ، ص ٤١٣ ؛ البشرى (١٩٧٢) ، ص ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

(٢٦) نفسه ، ص ص ١٢٨ - ١٣٨ .

(٢٧) نفسه ، ص ٢٧٦ ، و ص ١٣٥ ، و ص ص ٣٠٠ - ٣١٣ .

(٢٨) نفسه ، ص ٣٤٢ .

(٢٩) سعد (١٩٧٦) . انظر المقدمة التى كتبها رمضان ص ٦ .

(٣٠) سعد (١٩٧٦) . انظر المقدمة التي كتبها رمضان ص ٦ .

(٣١) سعد (١٩٧٦) . انظر المقدمة التى كتبها رمضان ص ٦ .

(٣٢) سعد (١٩٧٦) . انظر المقدمة التى كتبها رمضان ص ١٦ . رغم انه لا يقول هذا بصورة مباشرة ، الا أن ماكتبه يتضمنه بالتأكيد .

(٣٣) بل ان طارق البشرى يقول هذا بشكل اقوى . البشرى (١٩٨٠) ، ص ٦٤٨ . سعد (١٩٧٦) ، ص ٣٦ .

(٣٤) نفسه ، ص ٥٧ .

(٣٥) نفسه . انظر المقدمة التى كتبها رمضان ، ص ٢٠ .

(٣٦) البشرى (١٩٧٢) ، ص ٧٦ .

(٣٧) البشرى (١٩٧٢) . بالنسبة لنقده للحركة الشيوعيه ، انظر ص ص ١١٢ - ١١٥ ، و ص ص ١٦١ - ١٦٤ .

(٣٨) نفسه ، ١١٢ - ١١٤ .

(٣٩) نفسه ، ص ١٦٣ .

(٤٠) نفسه ، ص ص ٤٠٠ - ٤٠٧ .

(٤١) نفسه ، ص ١١٢ ، و ص ص ٢٦٢ - ٢٦٥ .

(٤٢) البشرى (١٩٨٠) ، ص ٦٢٩ . بالنسبة لثنائه على الحركة الشيوعية ، انظر ص ٦٢٩ .

(٤٣) نفسه ، ص ص ٦٣٢ - ٦٣٥ .

(٤٤) نفسه ، ص ٦٤٧ و ص ٦٥١ .

(٤٥) نفسه ، ص ٦٤٤ .

(٤٦) نفسه ، ص ص ٦٤٨ - ٦٥٤ . من الواضح أن طارق البشرى يرفض حجة رفعت السعيد الرئيسية بأن الصراع الطبقى أهم من الوطنية والمشاعر الوطنية . فى رأى طارق البشرى ان قلة تقدير الحركة الشيوعية للمشاعر الوطنية قد اعاقت هذه الحركة اعاقة كبيرة وان هذه المشاعر حطمتها فى نهاية الأمر . البشرى (١٩٨٠) ، ص ٦٤٣ .

(٤٧) نفسه ، ص ص ٦٤٩ -٦٥٠ .

(٤٨) نفسه ، ص ٦٤٤ .

(٤٩) نفسه ، ص ص ٦٤٥ - ٦٤٨ .

(٥٠) سيد أحمد (١٩٨٤) ، ص ص ١١٤ - ١١٥ .

(٥١) نفسه ، ص ص ١١٤ - ١١٥ .

ملاحظات الفصل السادس .

(١) رمضان (١٩٧٤ ، المجلد الاول) ، ص ٢٣٦ . اهم عمل مكتوب بلغة غربية من مصر الفتاة هو لمؤلفه James P. Jankowski وعنوانه «Egyptś Young Rebels : «Young Egypt, 1933-1952» (Stanford) (شباب مصر الثائرون : مصر الفتاة ، ١٩٣٣ - ١٩٥٢) (١٩٨٥) . يختلف هذا لعمل من نواح كثيرة عن الاعمال العربية التى تم تناولها هنا . واشد الاختلاف تمايزا هو أن يانوفسكى يتتبع الافكار الجذرية الاجتماعية الاقتصادية لمصر الفتاة حتى الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية . فى رأية أن مصر الفتاة لم تتغير كثيرا بعد الحرب . انظر Jankowski (١٩٧٥) ، ص ص ٦٥ - ٧١ . بالنسبة لتأثير افكار مصر الفتاة على عبد الناصر ، انظر اي : Vatikiotis : «Nasser and His Generation London» (عبد الناصر وجيله) (١٩٧٨) ، ص ص ٢١ - ٦٧ .

(٢) السعيد (١٩٧٦) ، ص٨٩ .

(٣) السعيد (١٩٧٦) ، ص ٨٨ . بالنسبة لا قوال النحاس الاخرى ، انظر السعيد (١٩٧٦) ، ص ص ٨٧ - ٨٩ ؛ رمضان (١٩٧٤ ، المجلد الاول) ، ص ص ٦٣ -٦٦ .

(٤) السعيد (١٩٧٦) ، ص ٨٦ ؛ رمضان (١٩٧٤ ، المجلد الاول) ، ص ٦٥ وكذلك مقال رمضان فى الوفد (١٩٨٤) ، ٥ أبريل ، العد الثالث ، ص ٥ .

(٥) رمضان (١٩٧٤ ، المجلد الاول) ، ص ١٨١ .

(٦) نفسه ، ص ص ١٨٣ - ١٨٤ .

(٧) نفسه ، ص ص ١٨١ - ١٨٢ .

(٨) نفسه ، ص ص ١٩٣ - ١٩٦ .

(٩) نفسه ، ص ٢٠٤ .

(١٠) نفسه ، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٧ .

(١١) البشرى (١٩٨٠) ، ص ٥٢١ .

(١٢) رمضان (١٩٧٤ ، مج ١) ، ص ٢٣٦ .

(١٣) نفسه ، ص ٢٣٣ .

(١٤) نفسه ، ص ٢٣٤ .

(١٥) نفسه ، ص ٢٢٨ .
(١٦) رمضان (١٩٧٤ ، مج ١) ، ص ٢١٧ .
(١٧) نفسه ، ص ٢٢٤ .
(١٨) نفسه ، ص ص ٢٥١ – ٢٦٦ .
(١٩) رمضان (١٩٧٨) ، ص ص ١٤٨ – ١٥٠ ، و ص ص ١٦٥ – ١٦٦ .
(٢٠) رمضان (١٩٧٤ ، مج ١) ، ص ١٨٧ .
(٢١) نفسه ، ص ١٨٧ .
(٢٢) نفسه ، ص ١٨٦ .
(٢٣) نفسه . القول » برنامج ساذج « ص ١٨٥ ؛ قول مكرم عبيد ص ١٩٠ . انظر ايضا ص ٢٠٥ .
(٢٤) البشرى (١٩٧٢) ، ص ٢٢٦ ؛ البشرى (١٩٨٠) ، ص ٥١٩ .
(٢٥) البشرى (١٩٧٢) ، ص ٢٢٧ .

(٢٦) نفسه ، ص ٢٢٧ .
(٢٧) نفسه ، ص ص ٣٨٩ – ٣٩١
(٢٨) نفسه ، ص ، ٣٩٢ .
(٢٩) نفسه ، ص ، ٣٩٣ .
(٣٠) نفسه ، ص ٣٩٤ . البشرى (١٩٨٠) ، ص ٥١٩ .
(٣١) البشرى (١٩٨٠) ، ص ٥١٩ . انظر ايضا النص المقتطف فى صفحة ٥٢١ : «كما ان لا حياة للوطن بغير دين ، لا حياة للدين بغير وطنى ، يعتقد طارق البشرى أيضا أن مصر الفتاة كانت ضد النزاع بين المسلمين والأقباط وضد التعصب الدينى .
(٣٢) البشرى (١٩٧٢) ، ص ص ٤٠٠ – ٤٠٧ .
(٣٣) نفسه ، ص ٤٠٣ .
(٣٤) نفسه ، ص ص ٤٠٩ – ٤١٠
(٣٥) نفسه ، ص ص ٥٢٠ – ٥٣١
(٣٦) نفسه ، ص ٣٧٣ .

ملاحظات الفصل السابع

(١) عن مخلص لكتيب عبد الرحمن الناصر ، انظر رمضان (١٩٨١) ، ص ص ١٦٣ – ١٧٥ . يوجد تعليق على هذا الكتيب فى كتاب
R. Mitchell: "The Society of the Muslim Brothers (جماعة الإخوان المسلمين) ، (Oxford) . (١٩٦٤) . ص ٤٤ ، الملاحظة رقم ١٣ . يسمى ميتشيل هذا الكتيب « منشورا لاذعا ضد الإخوان » . يختلف ميشيل فى الرأى مع المؤلفين المصريين بصدد الدور السياسى الذى لعبه الإخوان فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية . ففى تقديره ، كانت الجماعة منظمة مستقلة عملت مع الطبقة الحاكمة بدرجة تطابق مصالحها معها فى معارضة الوفد والحركة الشيوعية . أما الاهداف النهائية للطرفين فلم تكن تتوافق وكان من الحتمى أن يحدث صدام بينهما . ومع ذلك ، فهو يعترف بأن ايديولوجية الجماعة الدينية كانت من الممكن أن تؤدى إلى البلبلة ، إذ يقول : « ألقى هذا الاتجاه الدينى غموضا على المواقف الداعية الى النشاط والحركة من أجل الاصلاح ، وهى مواقف حقيقية وكامنة فى حركة الإخوان ؛ وأوجدت تلك المواقف حالة سلوكية لم تكن تتفق فى نهاية الأمر مع دوام الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى القائم الذى أوقفت الجماعات الحاكمة حياتها له . وهذه الحقيقة — التى لا يراها المرء إلا بشكل خافت — كانت تؤكد أن العلاقة بين الإخوان المسلمين والحكام المحافظين سوف تكون فى الوقت نفسه غير مستقرة وواهنة .» بالنسبة للنص المذكور ، انظر Mitchell (١٩٦٩) ، ص ٣٩ .

(٢) رمضان (١٩٧٤ ، مج ١) ، ص ٢٩٩ .

(٣) البشرى (١٩٧٢) ، ص ٤٤ ، وص ٧٤ ، وص ٣٦٧ ؛ السعيد (١٩٧٧ الأول) ، ص ص ١٣٠ – ١٣١ .

(٤) البشرى (١٩٧٢) ، ص ٤٤ ، وص ٥٣ .

(٥) نفسه ، ص ٧٠ .

(٦) السعيد (١٩٧٧ الأول) ، ص ص ٣١ – ٣٢ . قول سيد قطب مستخرج من كتابه « العدالة الإجتماعية فى الإسلام » .

(٧) السعيد (١٩٧٧ الأول) ، ص ٣٢ .

(٨) البشرى (١٩٧٢) ، ص ٧٣ .
(٩) نفسه ، ص ٧٣ .
(١٠) نفسه ، ص ص ٦٦ – ٦٧ .
(١١) نفسه ، ص ٦٦ .
(١٢) نفسه ، ص ٦٩ .
(١٣) نفسه . بالنسبة لتفسير البشرى لصعود جماعة الإخوان ، أنظر ص ص ٦٥ – ٧٠ .
(١٤) نفسه ، ص ٥٤ . السعيد (١٩٧٧ الأول) ، ص ١٣٤ .
(١٥) نفسه ، ص ص ٥١ – ٥٢ .
(١٦) نفسه ، ص ٥٤ .
(١٧) السعيد (١٩٧٧ الأول) . انظر فصله المعنون « سياسة دون برنامج » ، ص ص ١٢٦ – ١٥٧ .
(١٨) البشرى (١٩٧٢) ، ص ٥٣ و ص ص ٥٤ – ٥٥ ؛ رمضان (١٩٧٤ ، مج ١) ، ص ٢٩٩ ، .
(١٩) السعيد (١٩٧٧ الأول) ، ص ص ١٤١ – ١٥٧ .
(٢٠) البشرى (١٩٧٢) ، ص ص ٥٤ – ٥٥ .
(٢١) البشرى (١٩٧٢) ، ص ٥٦ .
(٢٢) رمضان (١٩٧٤ ، مج ١) ، ص ، ٦٤ .
(٢٣) البشرى (١٩٧٢) ، ص ٣٧٦ .
(٢٤) البشرى (١٩٧٢) ، ص ٣٨٤ .
(٢٥) السعيد (١٩٧٧ الأول) ، ص ١٤٤ .
(٢٦) نفسه ، ص ١٥٢ .
(٢٧) نفسه ، ص ١٥١ .
(٢٨) نفسه ، ص ١٥٣ .
(٢٩) نفسه ، ص ١٥٤ .
(٣٠) نفسه ، ص ص ٧٠ – ٧٥ .
(٣١) السعيد (١٩٧٧ الأول) ، ص ص ٧٥ ؛ البشرى (١٩٧٢) ، ص ص ٥٢ – ٥٣ .

(٣٢) السعيد (١٩٧٧ الأول) ، ص ص ٧٦ - ٨٤ ؛ البشرى (١٩٧٢) ، ص ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

(٣٣) البشرى (١٩٧٢) ، ص ٣٦٨ .

(٣٤) نفسه ، ص ٣٨٦ .

(٣٥) نفسه ، ص ٥٣٠ .

(٣٦) نفسه ، ص ص ٣٧٣ - ٣٧٥ .

(٣٧) البشرى (١٩٨١) المقدمة للطبعة الثانية لكتابه « الحركة السياسية فى مصر » ، ص ٢٣ .

(٣٨) نفسه ، ص ١٨ ، وص ص ٢٠ - ٢٤ .

(٣٩) نفسه ، ص ٢٢ .

(٤٠) نفسه ، ص ص ٣٨ - ٤٨ .

(٤١) نفسه ، ص ص ٣٥ - ٤١ .

(٤٢) نفسه ، ص ص ٣٥ - ٣٦ .

(٤٣) نفسه ، ص ص ٣٧ - ٣٨ .

(٤٤) نفسه ، ص ص ٣٨ - ٣٩ .

(٤٥) نفسه ، ص ص ٤٠ - ٤٢ .

(٤٦) نفسه ، ص ص ٤٢ - ٤٦ .

(٤٧) نفسه ، ص ص ٤٥ - ٤٧ .

(٤٨) نفسه ، ص ٥٠ ، وص ٥٩ .

(٤٩) نفسه ، ص ص ٥٧ - ٥٩ .

(٥٠) نفسه ، ص ٥٩ .

(٥١) نفسه ، ص ٢١ وص ص ٥٩ - ٦٠ .

ثبت المراجع العربية

أنيس ، محمد **٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى**(القاهرة ، ١٩٧٢ الأول) ، مكتبة مدبولى .

أنيس ، محمد **حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ على ضوء وثائق تنشرلأول مرة**(القاهرة ، ١٩٧٢ ، الثانى) ، مكتبة مدبولى .

البشرى ، طارق **الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٤٥ - ١٩٥٢** (القاهرة ، ١٩٧٢ ط ١ / ١٩٨١ ط ٢) ، دار الشروق .

البشرى ، طارق **المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية**(القاهرة ، ١٩٨٠) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

الدسوقى ، عاصم **كبار ملاك الأرضى الزراعية ودورهم فى المجتمعالمصرى** (١٩١٤ - ١٩٥٢) ، (القاهرة ، ١٩٧٥) .

رمضان ، عبد العظيم محمد **تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦** .(القاهرة ١٩٦٨ ط ١ ، ١٩٨٣ ط ٢) ، مكتبة مدبولى .

رمضان ، عبد العظيم محمد **حزب الوفد بين اليمين واليسار . موقف الوفد الايديولوجى . الكاتب** ، س ١٣ (١٩٧٣) ، ع ١٤٨ ، ص ص ٥٦ - ٦٥ .

رمضان ، عبد العظيم محمد **الليبرالية فى التطبيق (١٩٢٤ - ١٩٥٢) . الطليعة** ، ع ٨ (١٩٧٢) ، ص ص ٦٠ - ٧٧

رمضان ، عبد العظيم محمد **حزب الوفد بين اليمين واليسار . الحركة الشيوعية فى مصر فى سنة ١٩١٩ . الكاتب** ، س ١٣ (١٩٧٣) ، ع ١٥١ ، ص ص ٧٠ - ٩١ .

رمضان ، عبد العظيم محمد **مصطفى النحاس .. الزعيم الذى نساه المؤرخون . الكاتب** ، س ١٤ (١٩٧٤) ، ع ١٦٢ ، ص ص ٧٧ - ٨٢

رمضان ، عبد العظيم محمد تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، بيروت ، ١٩٧٤ ، مجلدان) ، الوطن العربى .

رمضان ، عبد العظيم محمد صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) ،(بيروت ، ١٩٧٨) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

رمضان ، عبد العظيم محمد الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ،(القاهرة ١٩٨١) ، مكتبة مدبولى .

سعد ، أحمد صادق صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ،(القاهرة ، ١٩٦٢) ، مكتبة مدبولى .

السعيد ، رفعت ثورة ١٩١٩ ، المقدمات .. والمواقف الطبقية المختلفة ، الطليعة ، س ٥ (١٩٦٩) ، ع ٣ ، ص ص ١٦ - ٣٧ .

السعيد ، رفعت مصر بين معاهدة ١٩٣٦ وإنتفاضة ١٩٤٦ . الطليعة ، س ٨ (١٩٧٢) ، ع ١٢ ، ص ص ٨١ - ٩٢ .

السعيد ، رفعت اليمين القديم واليمين الجديد . الطليعة ، س ١٠ ، (١٩٧٤) ، ع ١٠ ، ص ص ٨٦ - ٩٣ .

السعيد ، رفعت مصطفى النحاس .. السياسى .. الزعيم .. والمناضل . الطليعة ، س ١١ ، (١٩٧٥) ، ع ٩ ، ص ص ١١٨ - ١٣٧ .

السعيد ، رفعت تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ، ١٩٤٠ - ١٩٥٠(القاهرة ، ١٩٧٦) ، دار الثقافة الجديدة .

السعيد ، رفعت حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين . متى .. كيف .. لماذا .(القاهرة ، ١٩٧٧ الأول) . ط ٥ ١٩٨٤ ، دار الثقافة الجديدة .

السعيد ، رفعت الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨ (القاهرة ، ١٩٧٧ الثانى) ، مكتبة مدبولى .

سيد أحمد ، محمد مستقبل النظام الحزبى فى مصر(القاهرة ، ١٩٨٤) ، دار المستقبل العربى .

الشافعى ، شهدى عطيه **تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦** .(القاهرة ، ١٩٥٦) . دار شهدى ١٩٨٣ .
الشرقاوى ، جمال **من الذى أحرق القاهرة فى سنة ١٩٥٢ . الطليعة** ، س ١٢ ، (١٩٧٦) ، ع ١ ، ص ص ٤٧ - ٧٤ .

ثبت المراجع باللغات الأفرنجية

Davis (Eric): **Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization.** Princeton, 1983

(تحدى الإستعمار : بنك مصر والتصنيع المصرى)

Deeb (Marius) : **Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals, 1919—1939.** Oxford, 1979.

(السياسة الحزبية فى مصر : الوفد وخصومه ، ١٩١٩ – ١٩٣٩)

Hendriks (Bertus) : **Egypt's Elections, Mubarak's Binsd** in: MERIPjanuari (1985) nr. 129, pp. 11-18

(الإنتخابات المصرية ، قيد مبارك)

Hinnebusch (Raymond A): **The National Progressive Unionist Party: TheNationalist-Left Opposition in Postpopulist Egypt.** in: Arabic Studies Quarterly vol. 3 (1981) nr. 4, pp. 325-351.

(الحزب الوطنى التقدمى الوحدوى : المعارضة الوطنية اليسارية فى مصر بعد الشيوعية)

Hinnebusch (Raymond A) : **The TReemergence of the Wafd Party: Glimpses of the Liberal Opposition in Egypt** in: International Journal of Middle Eastern Studies vol. 16 (1984) pp. 99-121.

(إنبثاق الوفد مرة ثانية : لمحات إلى المعارضة الليبرالية فى مصر)

Jankowski (James P) : **Egypt's Young Rebels: "Young Egypt", 1933—1952.** Stanford, 1975

(ثوار مصر الشبان : مصر الفتاة)

Kedourie (Elie) : **The Chatham House Version and Other Middle Eastern Studies.** London, London, 1984
(رواية شاتهام ودراسات شرق أوسطية أخرى)

Kepel (Gilles) : **The Prophet & Pharaoh: Muslim Extremism in Egypt.** London, 1985
(النبى وفرعون : التطرف الإسلامى فى مصر)

Krämer (Gudrun) : **"Radical" Nationalists, Fundamentalists, andthe Jews in Egypt or, Who is a Real Egyptian ?** in: Islam, Nationalism and Radicalism in Egypt and the Sudan, Ed. G.B. Warburg & U.M. Kupfershmidt. New York, 1983 pp. 354—374
(الوطنيون الجذريون والأصوليون واليهود فى مصر أو من هو مصرى حقاً)

Laqueur (Walter) : **Communism and Nationalism in the Middle East: A Survey** (London, 1950)
(الشيوعية والوطنية فى الشرق الأوسط : نظرة شاملة)

Mitchell (Ritchard P.) : **The Society of the Muslim Brothers.** Oxford, 1969.
(جماعة الإخوان المسلمين)

Reid (Donald M) : **The Return of the Egyptian Wafd** in: International Journal of African History vol 12 (1979) nr. 3, pp. 389—415
(عودة الوفد المصرى)

Sayyid-Marsot (Afaf Lutfi al)
Egypt's Liberal Expetiment: 1922—1936. Los Angeles, 1977
(تجربة مصر الليبرالية ، ١٩٢٢ – ١٩٣٦)

Schulze (Reinhard) : **Die Rebellion der ägyptischen Fellahin, 1919.** Berlin, 1981
(ثورة الفلاحين المصريين عام ١٩١٩)

Smith (Charles D) : **Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt: A Biography of Muhammad Husayn Haykal.** New York, 1983

(الإسلام والبحث عن نظام إجتماعى فى مصر : سيرة محمد حسين)

Terry (Janice) : **The Wafd, 1919—1952: Cornerstone of Egypt ina Political** Power. Beirut, 1982

(الوفد ١٩١٩ – ١٩٥٢ : حجر الزاوية فى السلطة السياسة المصرية)

Tignor (Robert L) : **Equity in Egypt's Recent Past :1945—1952** in The Political Economy of Income Distribution in Egypt. ed. Gouda Abdel Halek & Robert Tignor, 1982, pp. 20—55

(العدالة فى ماضى مصر القريب ، ١٩٤٥ – ١٩٥٢)

Tignor (Robert L) : **State, Private Enterprise, and Economic Change in Egypt,** 1918—1952. Princeton, 1981

(الدولة والمشروع الخاص والتغيير الإقتصادى فى مصر ، ١٩١٨ – ١٩٢٠)

Vatikiotis (P.J.) : **The History of Egypt.** London, 1980

(تاريخ مصر)

Vatikiotis (P.J.) : **Nasser and his Generation.** London, 1978

(عبد الناصر وجليه)

المحتويات

طبع بدار المدينة المنورة
١١٤ ش مجلس الشعب / القاهرة ت : ٩٠١٠٣٠

الحزب السعدى الإخوان المسلمون
أيسكرا حدتو تحرير الشعب حزب الوفد
الضباط الأحرار الفجر الجديد
الأحرار الدستوريين

الحزب الوطنى

مصر الفتاة

هذا الكتاب

رسالة الدكتوراه المقدمة لجامعة امستردام - هولندا - عام ١٩٨٥ تتناول الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة فى الفترة ما بين ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢ .

المؤلف رول ماير ، مؤرخ هولندى معاصر، عاش فى مصر عامى ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، ليكتشف ـ لدهشته ـ أن المؤرخين الغربيين لا يولون المؤرخين المصريين اهتماماً كبيراً فى تأريخهم وبحثهم للأحداث التاريخية المصرية ، فقام ببحثه هذا معتمداً فى معظمة على كتابات المؤرخين والباحثين المصريين ، ليصبح هذا الكتاب أول دراسة من نوعها لكاتب جاد ومتخصص ومتحيز لمصر وللمؤرخين المصريين



دار شهدي للنشر